

التخطيط

الاستراتيجي

للاتصال

الدكتور

محمد محمد البازي

أستاذ الاتصال الجماهيري والعلاقات العامة

٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

دار المهندس للطباعة - بدمياط الجديدة - ت : ٠٥٧/٢٤٠٢٢٤٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وما بكم من نعمة فمن الله"

"وقل ربي زدني علماً"

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

المحتويات

المقدمة :

أهمية الموضوع ومنهج دراسته ٧

الفصل الأول :

المدخل الاجتماعي للاتصال في المجتمعات المعاصرة ١٣

الفصل الثاني :

واقع التخطيط للاتصال وسلبياته ٤١

الفصل الثالث :

مفهوم التخطيط الاستراتيجي للاتصال ومتطلباته ٩١

الفصل الرابع :

الأساليب العلمية التي يقوم عليها التخطيط الاستراتيجي

للاتصال ١٣١

الخاتمة :

النتائج والقضايا والتوصيات ١٨٥

المراجع :

أولاً : الكتب والمقالات العربية والمعرية ١٩٧

ثانياً : الكتب والمقالات الأجنبية ٢٠٣

كثرت الدراسات العلمية في مجال التخطيط للاتصال ، وإن كانت لم تستطع أن تصل بنتائجها إلى درجة مقبولة من الثقة واليقين ، لسببين اثنين : أولهما ، أن المفاهيم التقليدية لتخطيط الاتصال ، والتي دعت إليها ، ليست كافية ولا قادرة على أن تحقق الغاية منها ، خاصة عند تطبيقها في المجتمعات النامية ، مما دفع عدد من هذه الدراسات إلى المطالبة بضرورة قيام علم لتخطيط الاتصال ، لكي يثري هذه المفاهيم التقليدية وتطبيقاتها ويطورها .

وثانيهما ، أن التطبيقات التي لجأت إليها المجتمعات المعاصرة للاستفادة من تخطيط الاتصال لم تكن ناجحة على مستوى المجتمع ككل ، وإن كانت قد لاقت بعض النجاح في قطاع معين أو في عدد من قطاعاته المحدودة كالصحة والتعليم والزراعة والاتصالات . وكان القصور الذي عانت منه هذه التطبيقات راجعا أساسا إلى أن الدراسات العلمية لم تضع لما قدمته من مفاهيم تقليدية أطرا علمية تحدد أساليب تطبيقها ومتطلباته في مواجهة واقع لا يشكل مناخا مناسباً للتطبيق .

وكان علينا أن نقدم هنا جهدا علميا ، يوفر لتخطيط الاتصال مفاهيم أكثر تطورا من ناحية ، وأكثر قدرة على التوافق مع الظروف الواقعية ومتطلباتها من ناحية ثانية ، فكانت هذه الدراسة ، التي نحن بصددتها ، حول التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، لما يقوم علي هذا النوع من التخطيط من مفاهيم أكثر تطورا وتطبيقات واقعية أكثر ثراء ، حيث بدأ من خلال الاستخدامات العسكرية ، ومنها إلى الاستخدامات الإدارية على مستوى

الاتصال والتي قدمتها الدراسات العلمية الحالية ، لتتضح مدى استجابة هذه المفاهيم التقليدية للظروف الداعية إلى استخدام تخطيط الاتصال في المجتمعات المعاصرة. وثالثها ، يتناول تحليل مفهوم التخطيط الاستراتيجي للاتصال ومتطلباته من واقع النتائج التي انتهت إليها الدراسات الإدارية وعلى ضوء الطبيعة الخاصة للاتصال ، ورابعها ، يتناول الأساليب العلمية لتخطيط الاتصال. وتختتم بإجمال النتائج التي توصلنا إليها والقضايا التي تثيرها والتوصيات المناسبة التي نراها.

ولاشك أن هذه الدراسة تقدم خطوة نحو قيام مفاهيم أفضل لتخطيط الاتصال على ضوء الظروف الداعية إليه ، ويكون على الباحثين أن يتبعوها بخطوات أخرى لإثراء الجوانب النظرية والتطبيقية بالكيفية التي تسهم في تطور المجتمعات المعاصرة وتقدمها بطريقة آمنة ومتوازنة.

الدكتور

محمد محمد البازي

١٤

المناخ الاجتماعي للاتصال ، كمصطلح علمي ، يعني تلك العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتفاعل داخل المجتمع ويكون لها انعكاساتها وتأثيراتها على الاتصال ، سواء كانت من صنع البيئة أو من صنع الفرد داخل البيئة. ويكون التطور الذي يحدث لهذه العناصر هو حركتها وديناميتها ، سواء نتج عن ذلك آثار ونتائج إيجابية أو آثار ونتائج سلبية.

وفي جميع الحالات قد تصنع هذه العناصر وحركتها مناخا ملائما للاتصال وله دور إيجابي ومتوازن أو قد تصنع مناخا غير ملائم وله دور سلبي وغير متوازن. وفي الحالة الأخيرة ، يصبح التخطيط للاتصال ضرورة لا بد منها ، لإعادة تطور المجتمع إلى سلامته واتزانه.

ولاشك أن التطورات التي تحدث في المجتمعات المتقدمة ، ويصنعها التقدم والسعي الحثيث لدفع عجلته بأقصى سرعة ممكنة ، تختلف تماما عن التطورات التي تحدث في المجتمعات النامية ، ويصنعها التخلف والسعي الحثيث لإزالة وصمته والتخلص من آثاره وتعويض ما نتج عنه من سلبيات ، بسبب العجلة في الفهم والتخطيط والتنفيذ أملا في اللحاق بالمجتمعات المتقدمة.

ومع ذلك ، تبين من الدراسات العلمية ، أن مغزى هذه التطورات واحد ، وأن هناك تجانسا بين النتائج التي ترتبت عليها ، سواء كنا في مواجهة

المجتمعات المتقدمة أو في مواجهة المجتمعات النامية وهذه النتيجة تدعم اتجاهنا نحو تحليل المناخ الاجتماعي للاتصال كمدخل إلى بيان أهمية التخطيط للاتصال في المجتمعات المعاصرة كلها بصفة عامة.⁽¹⁾

ولسوف نتعرف على حقيقة المناخ الاجتماعي للاتصال في المجتمعات المعاصرة ، من خلال تناوله في كل من المجتمعات المتقدمة والنامية ، محاولين بعد ذلك أن نصل إلى ما قد يكون بين هذه المجتمعات جميعها من تجانس في المناخ الاجتماعي المحيط بالاتصال وحركته ودوره داخلها.

طبيعة المناخ الاجتماعي للاتصال في المجتمعات المتقدمة :

إن ما يحدث في المجتمعات المتقدمة لا نستطيع أن نعمم وصفه بثورة صناعية ثانية ، لأن ما يحدث أسرع وأعمق وأشمل وأكثر أهمية وأن التغيرات التي تعيشها المجتمعات المتقدمة في الوقت الحاضر ، يمكن أن تكون مرحلة ثانية عظيمة في التاريخ البشري ، بعدما حدث في المرحلة الأولى من تحول من البربرية إلى المدينة.⁽²⁾

لقد أصبحت التغيرات الاجتماعية ومشكلاتها تحتاج كل مجتمع منها ، بأفراده وجماعاته ومؤسساته وأنشطة حياته. وتولدت عنها قوى اجتماعية جديدة وتيارات عنيفة تتداخل وتتفاعل وتندفع بسرعة مذهلة

(1) , (2) Toffler, A. Future Shock, New York, Random House, 1970. PP. 14-17.

للأفراد والجماعات والمؤسسات ، بدرجة تجعلها غير قادرة على مسايرتها واستيعابها والتوافق معها.

ورغم أن المجتمع هو البوتقة التي تتفاعل داخلها كل عناصر التغير ، إلا أن الأوضاع في العالم اليوم وما حدث فيه من ثورة في المواصلات والاتصالات ، يجعل من العسير على أي مجتمع أن يتوقع داخل نفسه. فالانفتاح على العالم وتغيراته ، وإن كان يحمل في طياته مزيجا من الآثار السلبية والإيجابية ، إلا أنه أصبح في جميع الحالات واقعا لا مفر منه.

ولما كانت المجتمعات المتقدمة تجمعها سمات التقدم ، وتنطلق تغيراتها من قوى هذا التقدم ذاته ، وتزيدها اندفاعا عوامل الانتشار والذوبان ، فإنه يمكن أن نتبين عددا من التغيرات الاجتماعية ومشكلاتها بالدرجة التي تعطينا تصورا لطبيعتها ونوعيتها واتجاهاتها ومدى تداخلها وتفاعلها وقوة تأثيرها ، ولعل الأصول التاريخية التي تربط المجتمعات المتقدمة في عالم اليوم تؤكد إمكانية الجمع بينها داخل إطار تصور مشترك لتغيراتها ومشكلاتها.

فقد شهدت هذه المجتمعات المتقدمة نموا متزايدا في عدد سكانها. وهذا في حد ذاته تغير طبيعي ، غير أنه اقترن بعدد من الظواهر الأخرى التي زادت تعقيدا ، وخلقت منه مشكلات صعبة. فلقد اقترنت الزيادة المستمرة للسكان بالتكدس الذي يبدو أكثر وضوحا في المدن الصناعية. ففي الولايات المتحدة مثلا ، اقترنت زيادة السكان المستمرة بسوء توزيعهم محليا في المدن ،

وجغرافيا على مستوى المجتمع كله ، حيث يتركز نصف السكان تقريبا في مساحة لا تزيد عن ٩% من المساحة الكلية ، ويحمل سوء توزيع السكان وتكدسهم ، وخاصة في المدن الصناعية ، مشكلات اجتماعية خطيرة كالزحام والضوضاء وتلوث البيئة والمواصلات والانتقال والإسكان ، وهي كلها مشكلات تقلل من سلامة الحياة وتزيد خطورتها على الأفراد والجماعات في هذا المجتمع.

ويشير لورانس نولت L. Nolte إلى بعض هذه المشكلات بقوله :
أن الأفراد أصبحوا محاصرين نفسيا وماديا من قبل بعضهم ، ولم يعد أي منهم يستطيع أن يعمل ما يجب أو أن يذهب إلى حيث يريد ، ولا أن يخلو إلى نفسه ، وحاشا يولون وجوههم يستترفون قوى بعضهم ، فهم يحاصرون بعضهم بعضا ، ولا مفر من الخصار. وهذا الزحام بكل آثاره المادية والنفسية والذهنية يجعل الناس حائقين وحادي الطبع وسريعي الغضب والانفعال والتهيج.⁽³⁾

كما اقترنت الزيادة المستمرة في عدد السكان ، بزيادة مستمرة في الشراء مما أدى إلى تغير في الحاجات الأساسية للسكان. فقد كانت اهتماماتهم تتركز أساسا على النواحي المادية ، وأصبحت الآن تنجس أكثر إلى النواحي المعنوية والاجتماعية، فالشراء وما يتيح من أمان مادي للفرد ، يفتح عينيه

(3) Nolte, L. Fundamentals of Public Relations. New York, Pergamon Press, 1974. P.28

على جوانب أخرى في طبيعته الإنسانية ، ويلح على إشباعها ، ولم تكن المؤسسات في هذه المجتمعات مستعدة لمواجهة هذا التغير ، مما أدى إلى حدوث فجوة بينها وبين الجماهير.

وتشهد المجتمعات المتقدمة أيضا تقدما تكنولوجيا ، تتزايد سرعته بدرجة هائلة ، وعلى الرغم من أن التقدم التكنولوجي ضرورة لكل مجتمع منها وللمؤسسات العاملة فيه، إلا أن له أيضا جوانبه السلبية المادية والمعنوية، فهو عامل مؤثر على تلوث البيئة ومصادرها واستنزاف ثرواتها ، مما يؤثر على سلامة الحياة في المجتمع ، هذا من الناحية المادية ، وهو أيضا عامل مؤثر على نفسية الفرد وعقليته ، لأن كل فرد له درجة استيعاب وتكيف مع التغيرات المحيطة به ، وإذا زادت سرعتها على درجة تكيفه واستيعابه ، تحدث له آثار نفسية محطمة لقدرته على التوازن ، وهذا من الناحية المعنوية.

وفي دراسة لألفن توفلر A. Toffler سبقت الإشارة إليها ، تبين أن سرعة التطورات التكنولوجية اختصرت بشدة مراحل الابتكارات ، فلم يعد الوقت محسوسا بين مرحلة الفكرة ومرحلة التطبيق ومرحلة الانتشار ، بل أنها اختصرت مرحلة تجديد الابتكارات ، وأصبحت الابتكارات تتوالد وتتوالى بسرعة كبيرة ومذهلة أيضا ، واقتربت السرعة الكبيرة لهذه التطورات التكنولوجية بسرعة كبيرة في توالد المشكلات الاجتماعية وتعقيداتها ، مما خلق قوة دفع كبيرة للتطورات الاجتماعية والإنسانية ، إلى جانب ما خلفته من آثار نفسية ناتجة عن تحطم التوازن داخل نفسية الفرد ، فكل فرد تعود في

حياته على درجة من التوقع ودرجة من التكيف مع ما يحدث لما توقعه ، وزيادة حدوث التطورات التكنولوجية ومشكلاتها بسرعة أكبر من الدرجة التي تعود عليها في التوقع والتكيف ، تؤدي به إلى مواقف ضاغطة على أجهزته العقلية والعصبية والنفسية، فيفقد توازنه وقدرته على التوافق والتكيف والإحساس بمن حوله وبما حوله ، بل وتفقد الإحساس بقيمة الحياة ذاتها⁽⁴⁾.

كما تشهد المجتمعات المتقدمة تزايدا في تعقد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الأفراد والجماعات والمنظمات ، والاعتماد المتبادل ظاهرة طبيعية تقوم عليها المجتمعات المعاصرة بصفة عامة ، وهي تعطي لكل مجتمع ، إلى جانب تراثه الثقافي ، وحدته ، وتماسكه وتآلفه ، غير أن زيادة تعقدها يعطي للحياة الاجتماعية صعوبة ، وللتعامل بين الأفراد والجماعات والمنظمات تداخلا مؤثرا ، وهذا يعطي لسلبيات أي فرد أو جماعة أو منظمة قوة تأثير شاملة لم تكن معهودة من قبل ، وهنا تكمن خطورة ما تشهده المجتمعات المتقدمة من تعقد ظاهرة الاعتماد المتبادل داخلها ، بل أن تعقد هذه الظاهرة يلعب دورا أيضا على الساحة الدولية ، حيث أصبحت سلبيات التقدم الصناعي تلقي بظلالها المؤثرة على كل المجتمعات المتقدمة ، بل ويمتد تأثيرها إلى المجتمعات النامية أيضا.

(4) Toffler, A. Op. Cit., PP. 25-44.

وتشهد المجتمعات المتقدمة كذلك ظاهرة التجمع المركز Pluralism والتي تعني احتفاظ جماعات معينة في كل مجتمع منها بمشاركة مستقلة وتأثير ذاتي على النظام الاجتماعي كله ، فلقد أصبحت المنظمات الاقتصادية مثلاً مراكز للقوة الاقتصادية والسياسية معا ، وهي بهذه القوة المزدوجة تمارس تأثيرها داخل مجتمعاتها ، كما تمارس تأثيرها على العلاقات بين المجتمعات المتقدمة من ناحية، وعلى العلاقات بينها وبين المجتمعات النامية من ناحية ثانية.

ويضيف لويس بنتون L. Benton في دراسته مزيداً من التغيرات ذات التأثير السلبي على ثقافة المجتمع الأمريكي ، وهو نموذج للمجتمعات المتقدمة ، حيث يؤكد على أن السنوات الأخيرة من القرن العشرين شهدت تحولات كبيرة في المؤسسات والأنظمة الاجتماعية ، بحيث يمكن القول أن صداماً ثقافياً سوف يحدث بين النظم والقيم والأخلاقيات القائمة وتلك التي سوف تنتج عن هذه التحولات الكبيرة ، وسوف يعيش المجتمع خلال السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين عصر القيم المتغيرة⁽⁵⁾.

ويستشهد لويس بنتون L. Benton بظواهر كثيرة ، منها أن الثورة العلمية كمنتج للمعرفة ، والمعرفة كمؤثرة على العقائد الإنسانية ، سوف تؤدي إلى تغيرات في قيم الناس فيما يتعلق بكل ما له قيمة في حياتهم ،

(5) Benton, L. Management For the Future. New York : Macmillan-Hill, 1988. PP. 9-26.

وسوف تؤدي هذه التغيرات ، بالتالي ، إلى تحطيم الثقافة التقليدية ، وقيام ثقافة جديدة على أنقاضها.

ومن هنا أيضا ، أن الفكر الرأسمالي يحتاج إلى إعادة النظر في المبادئ والأسس التي يقوم عليها ، ورغم أن هناك اقتصاديين كثيرين يحاولون أن ينكروا أو أن يتجاهلوا هذه الحقيقة ، إلا أنها حقيقة قائمة وسوف تفرض وجودها يوما ما ، بل أن فكرة المساواة التي لا يعترف بها الفكر الرأسمالي أساسا ، سوف تصبح عاملا له تأثيره ، وسوف تصبح جزءا من النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

ونضيف إلى ذلك ، ما تشهده المجتمعات المتقدمة من النمو المتزايد والتدفق الهائل في المعلومات ، فقد تزايدت وسائل الاتصال الجماهيري التقليدية وتعددت مصادرها واستخداماتها ، ولم تعد قاصرة على مؤسسات متخصصة ، وإنما تستعملها كل منظمات المجتمع بصفة عامة في مواجهة جماهيرها المرتبطة بها ، وطبيعي أن ينتج عن هذا التزايد والتعدد والتنوع والانتشار لآلاف الرسائل التي تصب في آذان الأفراد والجماعات وتنهل على عيونهم ، ولقد أدت هذه الظاهرة بالفرد إلى أن يصل إلى درجة التشبع المعرفي ، بحيث لم يعد قادرا على تقبل المزيد أو استيعابه أو هضمه والتأثر به. وهذه المشكلة تخلق العديد من المشكلات الخاصة بالاتصال والإقناع في مواجهة الجماهير.

وجاءت ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ، والتي تزداد اتساعا وانتشارا وتطورا ، لكي تعطي الوسائل التقليدية للاتصال الجماهيري مزيدا من القدرة على التنوع والتأثير والانتشار ، وتضيف لها مزيدا من الصفات التي لم تكن معروفة من قبل ، وأصبحت الحياة الخاصة مهددة ، وأصبحت الجماهير أكثر انقسامًا وتخصصًا ، وأصبح الفرد أكثر ميلا للعزلة والهروب ، وتعمقت ظاهرة التشيع الإعلامي وتعقدت حتى أصبحت تخمة إعلامية ، بل إن وسائل الاتصال ذاتها فقدت قدرتها على تحديد أغراضها في المجتمع وعلى تحديد هويتها المهنية وعلاقتها بالجماهير ، وغيرها من الآثار الاجتماعية العميقة التي خلفها الانفجار المعلوماتي في المجتمعات المتقدمة في اتجاهات كثيرة ، تشمل وقت الفراغ والانتقالات والعناية الصحية والتعليم ، وغيرها.⁽⁶⁾

ولهذه الظواهر الإعلامية والمعلوماتية جانب آخر ، يتضمن تأثيرات نفسية على الفرد داخل هذه المجتمعات ، فإن سرعة تدفق المعلومات تتطلب

(6) انظر من الدراسات التي تناولت هذه الآثار الاجتماعية ، ما يلي :

- Dominick, J. The Dynamics of Mass Communication, N. Y. McGraw-Hill, 5th edition, 1996 , PP. 571-573.
- Merrill, J. & Others, Modern Mass Media, N. Y.: Harper Pub., 2ed edition, 1994, PP. 419-420.
- King, S. Human Communication, N. Y.: State University of New York Press, 1989, PP. 213-217.
- Ayres, R. Technological Forecasting and Long Range Planning. N. Y.: McGraw-Hill, 1969. PP. 64-67.

سرعة في تكوين الصور الذهنية وتغييرها في إدراك الفرد ، ولما كان الفرد يعتاد خلال نشأته وتطوره على درجة معينة من القدرة على تكوين صور كاملة وصحيحة عن الحقائق والأشياء والناس حوله ، وعجزه عن تكوين الصور الذهنية الصحيحة يعني أنه غير قادر على أن يتخذ مواقف نفسية صحيحة وسليمة ، فإذا عرفنا أن المواقف والميول النفسية التي تتكون على أساس من طبيعة الصور الذهنية في إدراك الفرد ، هي مصدر سلوكه اللفظي والفعلية في مواجهة الآخرين ، لأمكن تصور مدى ما يصاب به الفرد من قلق واضطراب وعجز عن التوافق والتكيف داخل بيئته ومجتمعه وعالمه نتيجة لحدوث هذه الظاهرة.

وهذه التغيرات ومشكلاتها تعطي تصورا لطبيعتها ونوعيتها وقوة تأثيرها ، ولقد تحول كل مجتمع من المجتمعات المتقدمة إلى بوتقة تفاعل داخلها عناصر التغيير وتبلور وتتوالد وتتكاثر وتتعدد ، ولكي يتحول كل مجتمع منها إلى بيئة تعج بحركات وتقلصات أشبه بالأمم المخاض التي تنذر بميلاد مجتمعات جديدة ذات أوضاع جديدة تماما على الأفراد والجماعات التي تنتسب إليها.

فمع تزايد هذه التطورات والتغيرات والتقلصات ، أسرع عوامل الهدم للعلاقات الاجتماعية والشخصية دون أن تحل محلها علاقات أخرى منظمة وأكثر ملاءمة ، وبدون أن يفهم الفرد أو يستوعب ما يجري حوله ، وبدون أن تتقدم الدراسات العلمية الاجتماعية لتجعل هذا التغير والتحول

السريع أكثر أماناً واتزاناً.⁽⁷⁾ ولعل ما يحدث للروابط الأسرية والاجتماعية في هذه المجتمعات يعطي أدلة وشواهد واقعية مؤكدة ، وهي كلها مشكلات اجتماعية معقدة.

ففي دراسة قام بها برونو بتلهام B. Bettlheim يؤكد على حدوث تفكك اجتماعي خطير ، حيث أصبح الفرد يشعر بالعجز عن التكيف مع بيئته ومجتمعه بصفة عامة ، فهو يحس بعدم الرضاء عن النفس ، ويعيش فريسة لعوامل القلق والاضطراب والتمزق ، وتنتشر مظاهر الملل والسأم بدرجة أصبح معها كثير من الأفراد على استعداد للتخلي عن حرياتهم ، إنهم يشعرون أن الحياة أصبحت أكثر تعقيدا ، ومن الصعب أن يكونوا أمناء عليها وعلى أنفسهم.⁽⁸⁾

وفي قصة كتبها دوجلاس كوبلاند سنة ١٩٩٤ يصف الجيل الحالي في المجتمع الأمريكي بأنه جيل ما بعد الأخلاق ، وهو جيل لوثته وأحكمت الحصار حوله مشكلات ضخمة ومعقدة كالبطالة والمخدرات والإيدز ، وهذا الجيل ظهر في زمن معقد ومنع وليس له طعم ولا راحة ، زمن يفقد الأمان

(7) Mayo, B. The Social Problems of An Industrial Civilization. London: Routledge and Kegan Paul, 1949. PP. 4-6.

(8) Bettlheim, B. The Informed Heart; Anatomy In A Mass Age. New York, Free Press, 1960, P. Viii.

والاتزان ويتسم بالاضطراب والقلق واللاإنسانية والإحباط.⁽⁹⁾ وهو جيل لا يرى فرصته لتأكيد ذاته، ولا يرى تقديرا لوجوده ولا لجهوده ، ولا يعرف طريقا يسلكه لكي يعترف به المجتمع كفرد منتج وله قيمة وفائدة.⁽¹⁰⁾

ويؤكد ألفن توفلر A. Toffler في دراسته التي سبقت الإشارة إليها، على أن هذه التغيرات والتحولات الاجتماعية والنفسية ومشكلاتها ، تشكل قوة ضاغطة تصل إلى أعماق الحياة الشخصية للأفراد ، وتدفعهم إلى ممارسة أدوار جديدة ، وتواجههم بأمراض عصبية ونفسية جديدة وخطيرة تفقددهم وجهتهم في الحياة ، كالاضطرابات النفسية والعصبية وعدم القدرة على التعامل المتزن مع البيئة التي يعيشون فيها.

ولقد حطمت هذه التغيرات الاجتماعية والنفسية صلات الناس بماضيهم وتراثهم ، وبكل ما فيها ومن فيها من أشياء وأفكار وقيم ، وهذا يعني أن هذه التغيرات تفرض على المجتمع كله ثقافة جديدة تحل محل الثقافة القديمة بعنف وقوة ، إنها تسبب صدمة ثقافية لكل مجتمع متقدم ، وتحدث تأثيرا سيئا للغاية.⁽¹¹⁾

وإذا كانت هذه الأوضاع تصف واقع المجتمعات المتقدمة بكل

(9) أبو السعود إبراهيم : "أحداث إعلامية وثقافية". مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد ٧٦ يوليو ١٩٩٤. ص ٢٣١

(10) Benton, L. Op. Cit. P. 14.

(11) Toffler, A. Op. Cit., PP. 12-13.

إيجابياته وسلبياته ، ألا يعني ذلك أن المناخ الاجتماعي للاتصال في هذه المجتمعات يدعو بإلحاح إلى قيام الاتصال بدور أساسي في كل مجتمع منها ، وإلى أن يكون هذا الدور مبنيا على خطط استراتيجية طويلة المدى ، يستطيع من خلالها أن يحقق التقدم بطريقة آمنة ومتوازنة ، من أجل مستقبل أفضل لكل أفراده وجماعته ومؤسساته؟!

طبيعة المناخ الاجتماعي للاتصال في المجتمعات النامية :

زادت أهمية المجتمعات النامية في الفكر السياسي الدولي خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، فقد حصلت على استقلالها تباعا ، وبدأت تنظر حولها ، فوجدت نفسها أمام تحديات حضارية متزايدة ، فحاولت لاهثة تعويض ما فاتها من تقدم ، وسط ظروف دولية معقدة ، وظروف محلية أكثر تعقيدا. لقد كانت التركة ثقيلة ، وكان تحريكها أمرا بالغ الصعوبة ، وكان خطرها ثقيلا ومملا. بل إن التحديات الحضارية ولدت مزيدا من التحديات وتنوعيات لم تعهدها من قبل ، في الوقت الذي كانت لا تملك فيه إلا قدرات محدودة وضعيفة.

وعلى الرغم من توفر الخبرات العلمية والفنية المتصلة بتنمية هذه المجتمعات على المستوى الدولي والمنظمات الدولية المتخصصة، إلا أن صراع المصالح الدولية أضعف من حجم المساعدات المادية والتقنية المتاحة لها. كما أن هذه المجتمعات اختلفت فيما بينها حول وضع أولويات لمشكلاتها ، وفشلت في وضع تخطيط متكامل وقادر على أن يحكم سير التنمية فيها

وكيفية تنفيذها ، واختلفت كذلك في المنهج الذي سلكته لمواجهة مشكلاتها. وكان لابد أن تحدث فجوة واسعة بين حجم الآمال والتوقعات ، وما يمكن تحقيقه بالفعل ، بل أن هذه الفجوة زادت اتساعاً تحت ضغط المشكلات المتزايدة والمتجددة.

وفي دراسة لمالكولم أريستيا ، أحد خبراء منظمة اليونسكو، تبين منها أن المجتمعات النامية قبلت التغيير المخطط بمشاعر الاستسلام والسلبية لأنه الخيار الوحيد أمامها. كما أنها قبلت التخطيط ونفذته برؤية قاصرة ومحدودة ، فجاءت أغلب الخطط الإنمائية لا تتعدى مجموعة من الأهداف الإنشائية الرفيعة التي لا تستجيب للمتطلبات الأساسية والمتكاملة للتنمية من عناصر بشرية واجتماعية ومادية ونظم ، وكثيراً ما أظهرت هذه الخطط ضعفها وقصورها خلال مراحل إعداد المشروعات وتنفيذها. ومع ذلك ، لم تجد فرصة لتعديلها وتوفير دفعات متوازنة لها من الإيجابية والفاعلية.⁽¹²⁾

ولذلك ، جاءت التغيرات التي حدثت للظروف التقليدية في هذه المجتمعات كمية بأكثر منها نوعية ، ومادية بأكثر منها معنوية ، فلم تستطع أن تعبر بهذه المجتمعات تلك الفجوة الحضارية بينها وبين المجتمعات المتقدمة ، ولا أن تعبر بها تلك الفجوة الحضارية بين المناطق الداخلية في كل منها ، فبذلت التغيرات غير شاملة ولا متكاملة. ثم إن هذه التغيرات لم تستطع أن

(12) مالكولم أريستيا : "أزمة التنمية". مجلة رسالة اليونسكو، العدد ١١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠، ص ٨.

تنقل الفرد داخل هذه المجتمعات من حالة الجمود والقصور العقلي والنفسي، إلى حالة من الاتزان والتجاوب والتكيف ، والتي يستطيع بها أن يطور نفسه، وأن يسهم في تطوير مجتمعه.

وأكدت هذه النتائج دراسة اجتماعية قام بها هالبرن J. Halpern في قرى المكسيك ، وتبين منها أن الفلاحين هناك أصبحوا لا يعتقدون في أي شيء ، بعد أن كانوا يعتقدون في بعض الأشياء في الماضي ، وعلى الرغم من رغبتهم في تطوير قراهم ، إلا أنهم أصبحوا بمرور الوقت مقتنعين بعدم إمكانية تحقيق ذلك ، كما أنهم أصبحوا لا يفهمون ما يريدون.⁽¹³⁾

وأجل دانييل ليرنر D. Lerner في دراسة له نتائج التغيرات الاجتماعية وآثارها والعوامل المسببة لها في هذه المجتمعات ، عندما أشار إلى أن عدم التوازن أصبح باديا على كل شيء ومتعمقا في كل شيء ، أينما وليت وجهك ، سواء في المجتمعات الأفريقية وفي المجتمعات الأكثر تمدنا في أمريكا اللاتينية. ويلعب عدم التوازن تأثيره الخطم في كل المجالات. ولن تتوقف آثاره الضارة إلا إذا عاد التوازن إلى العلاقات بين عناصر التطور في هذه المجتمعات . وتعود ظاهرة عدم التوازن إلى أربعة أسباب أساسية ، وهي:⁽¹⁴⁾

(13) Halpern, J. The Changing Village Community, New Delhi: Practice-Hall, 1969. P. 16.

(14) Lerner, D. "The Transformation of Institutions." In W. Lamilton, The transfer of Institutions. London : Cambridge University Press, 1964. PP. 6-26.

١- إن المسؤولين في هذه المجتمعات ، بالتعاون مع وسائل الاتصال الجماهيرية التقليدية ، أشعلوا ثورة تطلعات بين الناس ، ولم تكن القدرات المحدودة لهذه المجتمعات في وضع يسمح بإشباعها ، فانتكست هذه الثورة ، وتحولت إلى ثورة إحباط داخل نفوسهم وعقولهم ، ففقدوا قيمة كل شيء ومعناه. وكان الشعور بالضيق ، بكل آثاره النفسية والمعنوية والذهنية ، هو النتيجة الطبيعية.

٢- أن التنمية لم تفهم على أنها أسلوب للحياة بكل عناصره المتكاملة، ولا يتحقق هذا الأسلوب المتكامل للحياة من خلال تعديل في الدستور أو فرض حقوق للتصويت والانتخاب أو إنشاء مدرسة هنا ووحدة صحية هناك ، أو تطوير وسيلة زراعية ، فكل هذه الأشياء ليست إلا أشكالاً مادية متفرقة للتنمية ، ولكنها لا تحقق شمول التنمية وتكاملها ، وبكل ما تعنيه من تطوير للبيئة والفرد معا. بل أن هذه الأشكال المادية المتفرقة قد تحمل من الآثار الضارة المثبطة لآمال الناس ، ما يصعب بعد ذلك تصحيحه.

٣- أن التنمية لم يتحقق لها عمق المضمون ، فلكي تعلم إنسانا القراءة والكتابة أو تلقنه بعضاً من التراث العلمي ، فإن هذا لا يكفي لكي تخلق منه شخصية متكاملة ومتوازنة ، وإنما ينبغي لتحقيق ذلك أن تفهم المجتمعات النامية أن التعليم مدخل إلى تكوين إنسان جديد متكامل ، يستطيع أن يخوض معركة الحياة مؤثراً ومجدداً ومطوراً ، ولا يمكن أن

يتم ذلك إلا إذا تعلم ، إلى جانب القراءة والكتابة وبعض التراث العلمي ، كل ما تتطلبه الحياة الأفضل ، كما قال جورج برنارد شو . G. B. Show

٤- إن المؤسسات والمنظمات التي تحملت تبعات التنمية كانت تعاني درجة عالية من القصور والجمود ، خلفتها أنماط السلوك التقليدي التي تراكمت قرونا طويلة حتى اكتسبت صفات الثبات والاستقرار. فلم يكن من السهل تحديثها ، لتصبح مؤسسات ومنظمات تحكمها القوانين المستطورة بدلا من التقاليد الجامدة التي أضعفت قدرتها على مواجهة التحديات التي فجرها الظروف التقليدية للمجتمعات النامية وما حدث بها من تغيرات غير متوازنة.

ولكي نؤكد هذه الحقائق جميعها ، نستشهد هنا بعدد من الدراسات العلمية الأخرى ، التي تكشف أوضاع المجتمعات النامية خلال السنوات الأخيرة.⁽¹⁵⁾ فلقد تبين أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في معظم المجتمعات النامية تتراوح مكافأها ، بل أنها تجري نحو الأسوأ أو تندرج في هوة

(15) انظر من هذه الدراسات العلمية ، ما يلي :

- صلاح الدين حافظ : "الديون والإعلام الخادع" . مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد ٣٩ أبريل ١٩٨٥ ، ص ٣.
- حسين رمزي كاظم : الإدارة في المجتمع المصري ، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، سنة ١٩٩٣ ، ص ص : ٦٣-٩٣.
- أميناتا تراوري : "ثقافة الصمت" . مجلة رسالة اليونسكو ، مارس ١٩٩٥ . ص ١١.

الاستدھور ، نتيجة لعوامل متداخلة ، منها ما هو داخلي ، ومنها ما هو خارجي.

فمع انتصاف عام ١٩٨٥ تنابعت أحداث سياسية هامة في بعض المجتمعات النامية نتيجة لاهتزازات اقتصادية عميقة الجذور ، بعيدة الآثار. وأصبح قوس الأزمات المالي بيؤر التوتر يمتد من آسيا شرقا إلى أمريكا اللاتينية غربا ، مرورا بأفريقيا في الوسط. وثمة مجتمعات كثيرة داخل هذا القوس المتوتر ، تعرضت لأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية عنيفة نتجت عن ضغط حالة الاختناق الاقتصادي التي تلف أحبالها السميكة حول مصائرھا.

وإذا قارنا بين الظروف التقليدية التي عاشتها هذه المجتمعات بعد الاستقلال مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، وتلك الظروف التي أصبحت عليها الآن بعد مرور ما يزيد على نصف القرن ، لشعرنا بالإحباط والقلق والتوتر تجاه مستقبل هذه المجتمعات.

ففي دراسة تطبيقية على دولة مالي ، تبين أن التنمية لا تعني شيئا في ثقافتھا ، وأنها تمثل مفهوما فكريا مستوردا ، ومن الصعب تقدير نتائجھا. فالشباب يمثلون ٦٠% من السكان ، ولكنهم لا يملكون مستقبلا يتطلعون إليه ، ولا أحد يتحدث عن الموارد المهدرة ، ولا عن الطريقة التي تجمعت بها كل هذه الديون غير المعقولة ، ولا تزال البرامج والمشروعات التي لا معنى لها

تتوالى. ويبدو الأمر كما لو كان ثمة حضارة للصمت قد نشأت ، وأن هناك آثارا حدثت في حياة الأفراد والجماعات أدت إلى نشوء حالات أشبه بالسريالية.

ويمكن القول أن الأوضاع في المجتمع المصري تكاد تنطبق عليها تماما كل ما انتهت إليه الدراسات العلمية فيما يتعلق بالأوضاع في المجتمعات النامية بصفة عامة. ونظرة موضوعية إلى المواطن المصري بصفة عامة والموظف المصري بصفة خاصة ، تجعلنا نتساءل باحثين عن تفسير لكثير من الظواهر السلبية التي يتسم بها سلوكه في وقتنا الحاضر ، كاللامبالاة وضعف الولاء والانتماء والاستغلال الوظيفي والمغالاة في طلب الحقوق مع إهمال الواجبات ، إلى جانب الاتكالية وفقد التوازن النفسي الناتج عن أشكال التوتر والإحباط والقلق والاكتئاب ، وما يحدث من صراع بين الأفكار والسلوكيات التقليدية مع الأفكار والتيارات الدخيلة. ولا تزال هذه الأوضاع تفرز كثيرا من السلبيات في حياة المواطنين وعقولهم ونفسياتهم وعلاقاتهم. ثم أن هناك أيضا انفصاما خطيرا بين أقوال الدعاة والمفكرين وبين الواقع الاجتماعي والصور التي تقدمها وسائل الاتصال الجماهيرية، وخاصة المجالات والتلفزيون، وأصبح المجتمع المصري يعاني من مشكلة مزمنة تسمى بمشكلة الإنسان في مصر ، والتي قد لا تعود إلى النتائج غير المتوازنة لجهود التنمية وحدها ، وإنما قد تعود أيضا إلى جذور تاريخية أعمق ، وتكون النتائج غير المتوازنة هي التي فجرتها وعمقت آثارها ، لأنها احتكاك حضاري بين قيم

وافدة وقيم مزممة ، وكان على التنمية أن تكون متوازنة بين الإنسان والبيئة معا ، حتى تأتي النتائج متوازنة كذلك.

وبذلك نصل إلى نتائج وآثار حدثت في المجتمعات النامية تتشابه في مغزاها مع تلك التي حدثت في المجتمعات المتقدمة ، وإن اختلفت الزوايا التي انطلقت منها هذه الآثار والنتائج. فبينما انطلقت في المجتمعات النامية من زاوية التخلف ، فإنها انطلقت في المجتمعات المتقدمة من زاوية التقدم ، وإن كان المغزى المشترك بين هذه الآثار والنتائج جميعها وفي كل المجتمعات المعاصرة بصفة عامة يؤكد على وجود وحدة متجانسة بينها ، تسمح بقيام أسس علمية لتخطيط الاتصال على أن تكون متكاملة مع الأسس العلمية للتخطيط الإداري على مستوى المجتمع بكل قطاعاته وأنشطته.

تجانس المناخ الاجتماعي للاتصال في المجتمعات المعاصرة :

نحن في مجال الاتصال نتعامل مع الإنسان ، وما قصدناه هنا بالتجانس بين نتائج التطورات في المجتمعات المتقدمة والنامية ، هو أن هذه النتائج ، سواء كانت منطلقة من زاوية التقدم أو من زاوية التخلف ، تكاد أن تكون متماثلة في مواجهة الإنسان داخل هذه المجتمعات المعاصرة جميعها.

ونحن نعرف أنه شتان بين ظروف التقدم وإمكاناته وظروف التخلف وقيوده ، وشتان بين العقلية الإنسانية التي تتشكل هنا وهناك ، حتى ولو كانت النتائج والآثار متماثلة ، ولنبدأ في تفصيل ما نقصده هنا لنوفر

لهذه التطورات التي تشكل واقع المجتمعات المعاصرة ومستقبلها كل مغزاها في مجال الاتصال.

فمن المعروف أن الفرد هو الخلية الأولى في بناء المجتمع ، وهذا الفرد ينشأ ويتطور بقدرة معينة على التوافق والتكيف مع ظروف بيئته ، وتتفاوت هذه القدرة على التوافق والتكيف من فرد إلى آخر ، لاختلاف العوامل الوراثية والمكتسبة التي شكلتها ، ولكنها في جميع الحالات لها حدود قصوى عندها يبطل مفعولها ، وإذا سارت التغيرات في البيئة التي ينتمي إليها الفرد بسرعة تفوق هذه الحدود ، فإنها تعجز عن العمل ويتعطل مفعولها في مواجهة هذه التغيرات ، ويصبح الفرد عاجزا عن التوافق والتكيف معها ، وهذا العجز له تأثيراته السلبية على جسم الفرد ونفسيته وعقله ، وإذا عانى الفرد من الهبوط التدريجي في قدراته الداخلية ، فإنه يتعرض للإصابة بأمراض خطيرة. ولعل شيوع أمراض العصر دليل على ذلك ، بالإضافة إلى ما قد يعانيه الفرد من اضطراب وقلق وميل إلى العزلة أو العنف أو العداوة والتخريب الممجي وفقدان الشعور والإحساس ، هذا من الناحية النفسية. وبالإضافة أيضاً إلى ما قد تصاب به مراكز اتخاذ القرارات في المخ من هبوط أو شلل ، فيميل إلى العزلة والهرب والتردد ، وهذا من الناحية العقلية. وجدير بالذكر هنا أن التفاوت بين الأفراد يؤدي إلى مظاهر متفاوتة.

وما حدث في المجتمعات المتقدمة والنامية من تغيرات وتطورات اقتصادية وتقنية وعلمية ، اتجه بتأثيراته السلبية إلى الفرد مباشرة ، سواء في

الناحية المادية أو في الناحية المعنوية. ورغم أن القدرة على التوافق والتكيف عند الفرد في المجتمعات المتقدمة أكبر منها عند الفرد في المجتمعات النامية ، إلا أن هذه التطورات والتغيرات في هذه المجتمعات جميعها ، كانت أسرع من الحدود العليا لهذه القدرة هنا وهناك ، ولم يكن الفرد معدا بالكيفية التي توفر لهذه القدرة مزيدا من المرونة ، لكي تجعله قادرا بدرجة أكبر على تقبل هذه التغيرات والتطورات واستيعابها والتعامل معها.

وقد يقال أن التغيرات والتطورات في المجتمعات النامية لم تزد عن كونها احتكاكا حضاريا فقط ، ومع ذلك ، كان هذا الاحتكاك الحضاري أكبر من القدرة العقلية للفرد داخل هذه المجتمعات ، والتي كانت في حالة من الجمود والقصور ، بسبب ما تراكم عليها خلال قرون عديدة ، وكانت النتيجة حدوث عجز عند الفرد على التوافق والتكيف مع هذه التغيرات والتطورات.

ورغم أن هذا الوضع لم يتحقق في المجتمعات المتقدمة بنفس الكيفية ، لأنه كانت هناك حضارة جديدة تتشكل وتدعم بسرعة مذهلة ، وكانت عقلية الفرد مرنة ومتطورة بسبب ما توفر لها من عناصر التقدم التي أسهم في صنعها وتطورها ، إلا أن هذه السرعة الرهيبة فيما حدث من تغيرات وتطورات كانت أكبر وأوسع مما توفر للفرد من عقلية مرنة ومتطورة ، فكانت النتيجة أيضا عجز الفرد عن التوافق والتكيف. فالمسألة نسبية ولا مجال للجدال حولها.

ويعطى الأثر الثقافي لهذا المعنى مغزى أعمق ، فمن المعروف أن التراث الثقافي في كل مجتمع ، هو الذي يؤلف بين قلوب الأفراد والجماعات ، وهو الذي يوحد بين عقولهم ونفوسهم ، ويجعل منهم شعبا ذا طبيعة خاصة ومميزة ، ويتعرض هذا التراث الثقافي في المجتمعات المعاصرة جميعها لمزات عنيفة ، وصلت في تقدير البعض إلى درجة الصدمة الثقافية ، بفعل الصراع بين العناصر الثقافية الوافدة والعناصر الثقافية الراسخة ، والذي ينتج لصالح العناصر الثقافية الوافدة ، بحيث يمكن القول أن ثقافة عالمية جديدة تتشكل ، وتجد تنوعاتها المتجددة في المجتمعات المعاصرة جميعها ، وخاصة النامية منها ، حيث تتعرض بإلحاح لما يسمى بالغزو الثقافي الذي يستهدف ثقافتها الخاصة وحياتها الخاصة ، بفعل اتجاه الدول المتقدمة الأقوى إلى فرض ثقافتها عليها .

وإذا عرفنا أن الثقافة المشتركة في كل مجتمع ، هي أسلوب الحياة لكل مجتمع ، فإنه يمكن تصور الكيفية التي يعمق بها هذا التغير الثقافي وحدة المغزى لنتائج التغيرات والتطورات الاجتماعية التي تتعرض لها المجتمعات المعاصرة بصفة عامة ، لأنه يعني أن الأسلوب المتكامل للحياة الاجتماعية ، والذي تعارف عليه الأفراد واعتادوه في كل مجتمع منها ، يترنح تحت ضربات ما تحدثه هذه التغيرات والتطورات الشاملة وغير المتوازنة في هذه المجتمعات من تأثيرات نفسية ومادية وثقافية .

ويؤكد هذه الحقائق والاستنتاجات جميعها ، ما ذكره أحد الباحثين في دراسة له ، من أن هناك تغيرات واضطرابات تهدد الاستقرار في الحياة

الاجتماعية في كل المجتمعات المعاصرة ، وأن المشكلات المادية والنفسية والثقافية وتضاعدها يعطي انطبعا مؤكدا بأن الإنسان المعاصر يفقد سيطرته على حياته وشئونه الخاصة.

ويضيف هذا الباحث في دراسته ، أن النظرة إلى الحياة وما يحيطها من تدهور الظروف المعيشية في كل مجتمع ، إلى جانب العلاقات غير السوية مع البيئة وغيرها ، قادت الإنسان إلى السلبية التي تحطم إحساسه بذاته. وليس أمامنا إلا أن ندرك جيدا أن هذه المشكلات النفسية والمادية والثقافية ليس سببها التقدم التقني ، وإنما تكمن جذورها في أفكارنا وما يسودها من الشك وعدم اليقين وضحالة الأحكام التي نواجه بها القيم غير العلمية.⁽¹⁶⁾

وبذلك يتضح أن المناخ الاجتماعي للاتصال في المجتمعات المعاصرة تشكله تطورات وتغيرات لها نتائجها وآثارها غير المتوازنة في مواجهة الفرد وبيئته معا، سواء كنا في مجتمعات متقدمة أو في مجتمعات نامية ، فهناك وحدة متجانسة بين مغزى هذه النتائج والآثار في حياة الفرد العقلية والنفسية والثقافية.

ولم يعد هناك شك في أن الاتصال ، وهو دينامية كل مجتمع إنساني ، يحتاج إلى استخدامه بطريقة مخططة وطويلة الأجل ، ليستطيع أن يلعب دوره

(16) Tichy, N. Managing Strategic Change. New York: Wiley, 1983, P. 387.

في مواجهة هذه النتائج والآثار التي تحدثها هذه التغيرات والتطورات. فكما كان له دور في تعميق هذه النتائج والآثار ، من خلال تدفق المعلومات بطريقة غير منظمة ولا منسقة في المجتمعات المتقدمة ، أو من خلال تقاعسه وضعفه في المجتمعات النامية ، فإنه مطالب الآن ، ومع ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي وفرت له طاقات وقدرات واسعة المدى ، بأن يصحح وضعه في كل مجتمع معاصر ، وبأن يلعب دوره بفهم ووعي ، على أن يكون هذا الدور متكاملا مع دور التخطيط الإداري لكل قطاعات المجتمع وأنشطته ، حتى يتوفر لكل مجتمع تطوره الآمن وتقدمه المتوازن ، سواء في مواجهة الفرد أو في مواجهة البيئة.



واقع التخطيط للاتصال وسلبياته

الاتصال ظاهرة إنسانية، لازمت الإنسان منذ ظهوره على الأرض ،
 وحين تأكدت حاجته الشديدة إليه وإلى وسائله ، ابتكر الكلام وطوره ،
 واخترع الكتابة ووفر لها أساليبها ووسائلها ، واخترع الطباعة وآلاتها ،
 وانتهى إلى وسائل الاتصال الجماهيرية ، فكانت الجرائد والمجلات والسينما
 والراديو والتلفزيون وأقمار الاتصال ووكالات الأنباء وغيرها. وهذا يعني
 أن الاتصال حاجة إنسانية أصيلة ، وتطورت وسائل إشباعها وتعقدت بتطور
 الحاجة إليها وتعقدتها.

والاتصال ظاهرة اجتماعية ، اشتدت حاجة الإنسان إليها منذ
 اهتدى إلى التجمعات الإنسانية الأولى ، ثم إلى المجتمعات الإنسانية المتطورة
 الأكثر تعقيدا و تقدما. وكان الاتصال ولا يزال دينامية للتفاعل المهادف بين
 الأفراد والجماعات ، به تتحقق مصالحها وغاياتها ، وبه تكتسب معارفها
 وخبراتها وتطورها وتخزينها وتسترجعها وتستفيد منها ، وبه تنشأ المعاملات
 وتتكون العلاقات وتقضي الحاجات.

والاتصال ظاهرة اجتماعية أيضا ، حيث يمكن أن نتصور به قيام
 المجتمع ككيان بشري معقد ، وعندما نتصور به قيام علاقات دولية بين
 المجتمعات ، وعندما نتصور به قيام المعاملات والصراعات والمنافسات
 وأشكال التعاون ، بل أن الحضارة الإنسانية ذاتها لا يمكن أن نتصور قيامها
 واستمرارها وتطورها بدون الاتصال.

ثم أن الرأي العام كظاهرة اجتماعية لأكبر قوة بشرية عرفها التاريخ داخل كل مجتمع وعلى مستوى العالم كله ، لا يمكن قيامها وممارسة تأثيرها إلا من خلال الاتصال كدينامية محركة ودافعة وهادفة. وتكون شبكة الاتصالات بين الأفراد والجماعات هي القنوات التي من خلالها تتفاعل اتجاهاتهم وآراؤهم ، لتصل من خلال تبلورها إلى رأي موحد في مواجهة القضية التي تؤثر على مصالحهم ومصالح مجتمعهم.

أهمية الاتصال في المجتمع :

يمكن القول ، بصفة عامة ، أن الاتصال يربط الأفراد بما يجري داخل بيئتهم ومجتمعهم وعالمهم ، وبالاتصال يستطيع الأفراد أن يحددوا مكانتهم الاجتماعية مقارنة بمكانة الآخرين ، وبه أيضا يستطيع الأفراد أن يتكيفوا بنجاح مع البيئة التي يعيشون فيها ، والمجتمع الذي ينتمون إليه ، والعصر الذي ينتسبون إليه. وتتركز التجارب العلمية أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بدون اتصال فترة طويلة ، لأن الاتصال يحقق له وجوده ككائن اجتماعي.

وقد أثبتت الدراسات العلمية التجريبية حقيقة هامة ، مؤداها أن التضامن أو التآلف بين أعضاء كل جماعة انسانية يعتمد على الاتصال الفعال بينهم. وعندما تكون وسائل الاتصال مقيدة أو مقطوعة أو غير متوفرة ، فإن كل عضو يلجأ إلى تكوين اتجاهات نمطية نحو الأعضاء الآخرين ، لأنه لا يستطيع أن يتحقق من سلامة ملاحظاته أو أن يكون آراء صحيحة عنهم.

وهذه الاتجاهات النمطية ينتج عنها سوء القصد أو سوء النية تجاه الآخرين كسمة مميزة للعزلة التي يعيشون فيها. ولاشك أن سوء القصد أو سوء النية يؤكد العداء بين الأعضاء ويغذيها ، وعلى العكس من ذلك تماما ، نجد الاتصال الفعال يقلل العداء بين الأفراد والجماعات والمجتمعات ، لأنه يشجع على تغيير الاتجاهات غير السليمة ، وتكوين الاتجاهات الإيجابية ودعمها.

كما أثبتت الدراسات العلمية التجريبية حقيقة أخرى ، مؤداها أن الاتصال هام وحيوي لكل جماعة إنسانية ، وذلك لأن الإطار المرجعي للجماعة ، والذي يتكون من الإدراك المشترك والقيم المشتركة للعناصر الأساسية التي تقوم عليها قضية معينة ، لا غنى عنه لوجود الجماعة ذاتها. وغياب الاتصال الفعال ، لسبب أو لآخر ، يعني غياب الإدراك المشترك والقيم المشتركة. وبالتالي ، اختفاء الجماعة ذاتها ، لأنها لا تستطيع أن تستمر بدونها. كما أن غياب الاتصال الفعال يؤدي إلى التمزق والانشقاق في العلاقات الإنسانية بين أعضاء الجماعة.⁽¹⁾

وكذلك أثبتت هذه الدراسات العلمية التجريبية حقيقة ثالثة ، مؤداها أن الاتصال وشبكاته يعني الوجه البنائي لكل جماعة إنسانية. فهو يوضح الكيفية التي يرتبط بها أعضاؤها ببعضهم من ناحية ، والكيفية التي

(1) Booner, H. Group Dynamics; Principles and Applications. N.Y.: Ronald Press Co., 1959. PP. 91-95.

تربطها بالجماعات الأخرى من ناحية ثانية. كما يوضح الأدوار والعلاقات والتفاعلات داخل الجماعة الواحدة ، وبينها وبين الجماعات الأخرى. فالاتصال يحرك الأفراد والجماعات نحو أهدافها ، وبه تتحقق مصالحها.⁽²⁾

ويضاف إلى ذلك ، ما أثبتته الدراسات العلمية التجريبية من أهمية للاتصال بين المجتمعات ، على أن يكون واسعا وصرحيا ومبنيًا على أسس علمية ، حتى لا تترك العلاقات بين المجتمعات للفوضى والعشوائية والسطحية والتي تضر أكثر مما تنفع وتفيد.⁽³⁾ ولاشك أن الفهم المتبادل بين الشعوب والمجتمعات يعتمد على ما يتوفر بينها من شبكات اتصال تقدم معلومات كافية.

وعلى ذلك ، يتضح أن أهمية الاتصال في المجتمع لا تقتصر على الأفراد في علاقاتهم بالأفراد الآخرين ، ولكنها تشمل الجماعات في علاقاتها بالجماعات الأخرى داخل المجتمع الواحد ، وتشمل كذلك المجتمع كله في علاقاته بالمجتمعات الأخرى. ويستطيع الأفراد والجماعات والمجتمعات أن تحقق التعاون بينها بالاتصال. كما تستطيع أن تحقق به مصالحها وأهدافها وغاياتها ، وأن تحافظ على وجودها ، وأن تدفع تطورها وتقدمها.

(2) Leavitt, H. Managerial Psychology. Chicago: The University of Chicago Press, 3ed edition, 1972. PP. 234-235.

(3) Salter, C. & Teger, A. "A Change In Attitudes Toward Other Nations As A Function of the Type of International Contact." Sociometry, Vol. 38, No. 2, 1975. PP. 213-221.

وبممارسة الاتصال داخل كل مجتمع من خلال أنظمة اتصالية تشكل دينامية محركة للجماعات الإنسانية ، سواء كانت جماعات اجتماعية صغيرة أو كبيرة أو كانت جماعات رسمية عامة أو خاصة بالمنظمات التي تنظم كل أنشطة الحياة الاجتماعية داخل المجتمع ، أو كانت جماعات رسمية متخصصة كالمؤسسات الإعلامية بشتى تخصصاتها الصحفية والإذاعية والإعلانية وشركات النشر والإنتاج السينمائي ، وغيرها.

ويقوم بين هذه المؤسسات الإعلامية من ناحية ، وبينها وبين مجتمعاتها من ناحية ثانية ، علاقات الاعتماد المتبادل والتأثير المتبادل ، وتتكامل جهودها في مواجهة دورها الذي تمارسه داخل المجتمع ، ومن أجل تحقيق المصالح العامة والأهداف المشتركة التي تشد الأفراد والجماعات داخل مجتمعاتها.

وتؤدي هذه الحقائق جميعها إلى قيام أنظمة اتصالية قوية بقوة المجتمعات التي تنتمي إليها ومتطورة بتطورها ومتقدمة بتقدمها. ولذلك ، نجد درجات من القوة والضعف والتطور والتخلف والتقدم والتأخر بين هذه الأنظمة الاتصالية في كل المجتمعات الإنسانية. وتختلف هذه الدرجات باختلاف تواجدها كصفات أساسية للمجتمعات التي تنتمي إليها هذه الأنظمة الاتصالية.

ولذلك ، نجد في المجتمعات المتقدمة أنظمة اتصالية قوية ومتطورة وذات تنظيم إنتاجي معقد في الإدارة والتمويل والتشغيل والتوزيع ، حتى أصبحت سلعاً صناعية معقدة وذات أصول علمية متخصصة ومتطورة. وكانت جماهيرها على نفس المستوى من التطور والنضج ، ونتج عن ذلك دور إيجابي وفعال ومؤثر ، سواء في مواجهة المجتمع بكل سلطاته أو في مواجهة الجماهير بكل طوائفها.

ونجد عكس ذلك تماماً في المجتمعات النامية ، وبدرجات متفاوتة ، حيث توجد ظروف اقتصادية واجتماعية معاكسة تماماً للجهود التقدم. وكانت هذه الظروف قوالب تشكلت داخلها السمات الخاصة بأنظمة الاتصال داخل هذه المجتمعات والتي حددت معالمها وقدرتها على الإسهام في تطويرها. ورغم وجود بعض مظاهر التقدم التقني في الوسائل التي تعتمد عليها هذه الأنظمة الاتصالية ، إلا أنها لا تزال أنظمة ضعيفة وغير قادرة على النضج. وبالتالي ، لا ننتظر منها دوراً إيجابياً أو فعالاً ومؤثراً ، وإنما كل ما تقوم به من أدوار داخل مجتمعاتها لا تزيد عن كونها حركات تدل على وجود حياة ، ولكنها ليست حياة جادة ولا مفيدة بالقدر والنوعية المطلوبة منها في مواجهة ظروف مجتمعاتها وتحدياتها.

ومن هنا، جاءت أهمية الاتجاه نحو تخطيط الاتصال داخل كل مجتمع، طالما أن هناك مصالح عامة وأهداف مشتركة وغايات واحدة ، في الوقت الذي تعاني الأنظمة الاتصالية من قصور الإمكانيات والقدرات ، فإن تخطيط

الاتصال يصبح ضرورة ملحة لقيام استثمار أمثل لهذه الإمكانيات والقدرات وتوجيهها الاتجاه الصحيح الذي يحقق مصالح المجتمع وأهدافه وغاياته.

وحتى إذا كان المجتمع متقدما ، فإنه يحتاج أيضا إلى تخطيط الاتصال ليحقق حسن الاستثمار لهذه الإمكانيات والقدرات وتوجيهها بالكيفية المناسبة ، لأنه لا يوجد المطلق الذي ليس له حدود ، والحكمة تقضي الأخذ بالأسباب والمفاهيم العلمية ، والبعد عن السطحية والعشوائية.

العوامل التي ساعدت على ظهور التخطيط للاتصال وتطويره :

يرى الباحثون في علوم الاتصال أن الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية ، تمثل بظروفها وتحدياتها المناخ الاجتماعي المناسب ، والذي تبلور داخله مفهوم التخطيط للاتصال استجابة لما ساد الأمم والشعوب جميعها خلال تلك الفترة من تغير في مفاهيمها تجاه الأسلوب العلمي الذي ينبغي أن تأخذ به ، لكي تبني مجتمعاها بالكيفية التي تعوضها ما فات ، والتي تجعلها مستعدة للتوافق والتكيف مع ما هو آت.

ويؤكد أحد الكتاب في مقال له ، أن العالم في تلك الفترة خطا خطوات حثيثة نحو التقدم، ولم يعد يسمح بقيام مجموعات متخلفة من البشر، تعيش بأسلوب العشائر وتخضع في أحكامها للعادات الموروثة والتقاليد الجامدة. وأصبح العالم مقتنعا بأن الوصول إلى ما هو أحسن ، لا يتحقق بالأحلام ولا يتم بالتمني، ولكنه يحتاج إلى نظرة موضوعية وعلمية إلى طبائع

الأشياء، لتتم الفائدة على أساس من الدراسة والموضوعية والتخطيط والإفادة من تجارب الآخرين ، وليمكن اللحاق بركب العالم ، وهو يسير نحو غاياته في صنع التقدم.⁽⁴⁾

كما يؤكد أحد الباحثين أن هذا الاتجاه العام الذي ساد العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، والذي يقوم على الإيمان بالعلم والتخطيط في شتى مجالات الحياة الاجتماعية ، هو الذي دفع إلى ظهور التخطيط للاتصال كجزء من ظاهرة عامة ، عندما أشار إلى أن الاتصال أصبح موضع اهتمام رئيسي ، حين بدأ الناس يوجهون اهتمامهم إلى العمل المخطط لتغيير طبيعة المجتمع وتحسينها. وتجلى ذلك في استخدامهم الهادف للاتصال باعتباره جزءا من استراتيجيات التنمية والتقدم.⁽⁵⁾

ونستطيع أن نحدد هنا مرحلتين لتطور التخطيط للاتصال على مستوى العالم كله : أولاها ، تلك المرحلة التي أشار إليها جون ميدلتون J. Middleton في كتابه ، والتي يمكن أن نسميها بالنظرة الجزئية إلى تخطيط الاتصال ، والتي اتجهت خلالها المجتمعات النامية إلى استخدام الاتصال ضمن خطط جزئية في تنمية خدمات الإرشاد الزراعي والصحي وتوسيع نظم

(4) عسبد المنعم الصاري : "مشكلات النمو في تكوين الأمم". المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد

السايع ، السنة الثانية ، أبريل / يونيه سنة ١٩٧٢ ، ص ص ٢-٣.

(5) جون ميدلتون ، ترجمة شعبة الترجمة العربية بمنظمة اليونسكو : فوج في تخطيط الاتصال ، باريس :

منظمة اليونسكو ، سنة ١٩٨٥ ، ص ٩.

التعليم وتحسين نوعيتها وتنمية وسائل الاتصال الجماهيرية واستخداماتها وتوسيع نظم وخدمات الاتصالات السلكية وخدماتها ، والتي اتجهت فيها المجتمعات المتقدمة إلى الاهتمام بنظم الاتصال ودورها نتيجة للتقدم السريع في تكنولوجيا الاتصال ، خاصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وما ترتب عليها من آثار هامة في المجتمع.

ورغم أن المجتمعات النامية استفادت من تلك الفترة ، لما حدث فيها من تقدم سريع في تكنولوجيا الاتصال ، إلا أن الجهود المبذولة للاستخدام المخطط للاتصال في استراتيجيات التنمية بدت مجزأة وغير منسقة ، بل ومتناقضة أحيانا.⁽⁶⁾ ويمكن القول أن هذا الوصف كان منطبقا أيضا على الجهود التي بذلتها المجتمعات المتقدمة من أجل الاستخدام المخطط للاتصال في تلك الفترة.

وكان لابد أن تأتي المرحلة الثانية ، في تصورنا ، كرد فعل للآثار السلبية لتلك الجهود الجزئية التي سادت المرحلة الأولى ولم يتحقق لها الغايات المنشودة ، وخاصة في المجتمعات النامية. ونقصد بتلك المرحلة الثانية ، تلك المرحلة التي تقوم على التخطيط الشامل لجهود التنمية والتقدم معا ، سواء في المجتمعات النامية أو المتقدمة ، والذي يكون فيه التخطيط للاتصال جزءا لا يتجزأ منه ، لكن هذا لم يحدث كما كان متصورا ومتوقعا.

(6) جون ميدلتون ، المرجع السابق ، ص ٩ أيضا.

ففي المجتمعات النامية التي تأثرت بالفلسفة الاقتصادية الاشتراكية والتي أخذت بالتخطيط المركزي الشامل ، كمصر ويوغوسلافيا والهند ، والذي كان يشمل قطاعات المجتمع وموارده الوطنية ، لم يكن التخطيط للاتصال جزءا منه ، لأن دوره داخل إطار خطة شاملة ، لم يكن واضحا تماما.⁽⁷⁾

ورغم أن الباحثين في المجتمعات المتقدمة هم الذين توصلوا إلى الكيفية التي ينبغي من خلالها أن يصبح التخطيط للاتصال جزءا من التخطيط الشامل لكل قطاعات المجتمع في الدول النامية ، إلا أن هذه النظرة العلمية التي فرضتها طبيعة الظروف وسلبات التطبيق في هذه المجتمعات ، لم تمتد لتشمل متطلباتها في المجتمعات المتقدمة ، رغم أن الحاجة إليها في المجتمعات المتقدمة لم تكن أقل مما كانت عليه في المجتمعات النامية ، كما أكدت على ذلك نتائج البحوث العلمية خلال السنوات التالية من خلال النتائج الاجتماعية التي توصلت إليها.⁽⁸⁾

ويبدو أن مفهوم هذه النظرة العلمية إلى تخطيط الاتصال لم تكن واضحة تماما في أذهان الباحثين الذين كتبوا عنها. ففي دراسة جون ميدلتون J. Middleton التي أشرنا إليها ، يقول أنه يستطيع أن يحدد أربعة

(7) راجع بال أجاروالا : " التخطيط في الدول النامية ". مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد ٤١ أول أكتوبر سنة ١٩٨٥ ، ص ٥٣.

(8) Toffler, A. A Future Shock. New York and London : Random House, 1970

مستويات للعمل : فلدينا على المستوى الأدنى تخطيط مشروع إعلامي كعمل حملة لتنظيم الأسرة مثلا ، وفوق هذا المستوى لدينا برنامج قطاعي كذلك الذي تديره عادة وزارة أو وكالة والذي يتألف من عدد من المشاريع التي قد يكون بينها تنسيق أو قد لا يكون موجودا بينها مثل هذا التنسيق ، وعلى المستوى الثالث يوجد المشروع الوطني والذي يتم التخطيط للاتصال من خلاله وبطريقة منسقة تجمع عدد من الوزارات أو الوكالات أو قد تقوم به هيئة تنسيق واحدة مثل لجنة السكان بالفلبين. وينظر إلى هذا المشروع الوطني والذي لا يكون على مستوى كل قطاعات المجتمع ، وإنما على مستوى بعضها ، على أنه جزء من التخطيط الإنمائي الوطني. أما المستوى الرابع ، فهو المستوى الدولي ، حين يظهر جدال سياسي حول عدد من الجوانب الحاسمة للاتصال العالمي ، كما حدث في السنوات الأخيرة.

ويضيف جون ميدلتون J. Middleton قوله : أنه نظرا لتعدد الاتجاهات والمذاهب والمستويات التي ينبثق منها تخطيط الاتصال ، فليس غريبا أن نجد الميدان مليئا بالعديد من النهج والأساليب ، وهي تنشأ جزئيا من تشتت الخبرات المكتسبة التي كانت سمة الماضي القريب ، وجزئيا من اختلاف وجهات النظر حول التخطيط والتنمية والاتصال في المجتمع.⁽⁹⁾

(9) جون ميدلتون ، المرجع السابق ، ص ١٠.

فهل يمكن القول ، بعد تحليل هذه الكلمات التي حاول بها جون ميدلتون J. Middleton أن يوضح المقصود بتخطيط الاتصال وما انتهى إليه واقعه ، أن مجال التخطيط للاتصال واضح في أذهان الباحثين ، أو أنه واضح في أذهان المخططين ، سواء في المجتمعات النامية أو في المجتمعات المتقدمة ؟ ! إننا لا نعتقد أن الوضوح كان محققا. أو على الأقل لم تكن كيفية تحقيقه واضحة.

وما يمكن القول به هنا ، هو أنه إذا كان التخطيط الشامل لكل المجالات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ، يعني الانتقال بالمجتمع من واقع لا يحقق غايات الأفراد والجماعات داخله ، إلى مستقبل أفضل وأكثر توافقا مع غايات المجتمع بكل أفراد وجماعاته ، فإن التخطيط للاتصال ينبغي أن يكون جزءا مكتملا ومتكاملا مع التخطيط الشامل ، لأن دوره لا يقل أهمية في الوصول بالمجتمع إلى التطور الآمن والمتوازن.

العوامل المؤثرة على تخطيط الاتصال :

يرى بعض الباحثين أن هناك ثلاثة محاور يقوم عليها تخطيط الاتصال، وهذه المحاور الثلاثة تجتمع معا وتتكامل عند ممارسة تخطيط الاتصال عمليا. أولها ، سياسة التنمية وسياسة الاتصال ، وثانيها ، القدرات الكامنة لنظام الاتصال في المجتمع. وثالثها، التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال.⁽¹⁰⁾

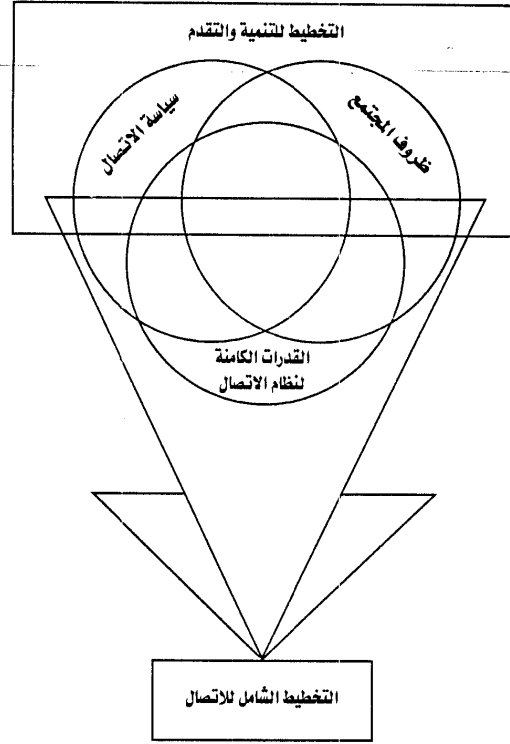
(10) Hancock, A. Communications Planning For Development Paris: Unesco, 1981, PP. 14-16.

ومن الواضح أن هذه المحاور الثلاثة المؤثرة على ممارسة التخطيط للاتصال ، تنطبق على المجتمعات النامية فقط من ناحية ، وأكثر قربا من المفهوم الجزئي لتخطيط الاتصال من ناحية ثانية. وبالتالي ، فإنها تدور داخل إطار المرحلة الأولى لتخطيط الاتصال ، وهي مرحلة انتهت بانتهااء الظروف التي دعت إليها. وأصبحت هناك ظروف أخرى تدعو إلحاح إلى الأخذ بمفهوم التخطيط الشامل للمجتمع كله ولوسائله الاتصالية في مواجهة القضايا الحيوية التي تؤثر على تنميته وتقدمه ، سواء بفعل التخلف أو بفعل التقدم التكنولوجي.

وبناء على ذلك ، نرى أن هذه المحاور الثلاثة التي ذكرها الباحثون ، ينبغي تطويرها وبلورتها بالكيفية التي تتناسب مع مفهوم التخطيط الشامل للاتصال في مرحلته الثانية. ونستطيع هنا أن نحدد هذه المحاور الثلاثة بعد تطويرها ، كما في شكل (١)

وبالرجوع إلى هذا الشكل التوضيحي ، يتبين أن المحاور الثلاثة المؤثرة على المفهوم المتطور لتخطيط الاتصال ، هي : الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. فقد طبعت هذه الظروف النظام الاتصالي ومؤسساته ووسائله في المجتمعات المتقدمة وجعلته نظاما متطورا ويتعامل مع جماهير ناضجة. أما في المجتمعات النامية ، فلا يزال النظام الاتصالي في كل منها ضعيفا ، حتى ولو ظهرت بعض ملامح التقدم التقني.

شكل رقم (١)
رسم توضيحي للمجاور المؤثرة على التخطيط للاتصال



ورغم أن هذه الظروف تبدو في المجتمعات النامية أقوى في دعوتها إلى تخطيط الاتصال ، إلا أن نفس الظروف ، رغم إيجابياتها في المجتمعات المتقدمة ، تدعو أيضا وبقوة إلى تخطيط الاتصال ، بسبب ما أحدثته التقدم التكنولوجي في هذه المجتمعات من تطور غير متوازن.

ففي دراسة علمية ، قام بها جون مارتن J. Martin وأنجو شودري E. Shodry تبين منها أنه طوال تاريخ العلاقة بين السلطة والصحافة والتي حكمها الصراع بكل أشكاله ودرجاته ، كانت الصحف في المجتمعات الغربية المتقدمة ، طوال هذه السنوات وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، تعمل تحت حماية القوانين التي تنظم حرية الصحافة وحرية التعبير. وكانت مواد القوانين والدساتير تفسر غالبا على أساس الحقوق الطبيعية للإنسان ، ولكن الوضع تغير خلال السنوات الأخيرة على ضوء ما حدث خلال ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، حيث ضاق مفهوم حرية التعبير وتحول تحولاً أساسياً من الحق في التعبير إلى مجرد الحق في استهلاك المعلومات المتاحة بكثرة تفوق إمكانيات الفرد على استيعابها والتوافق معها ، والتي من المفروض أن يستهلكها الفرد ، لكي يستطيع أن يشارك إيجابياً في النظام الديمقراطي الذي تأخذ به هذه المجتمعات المتقدمة.⁽¹¹⁾

(11) جون مارتن وأنجو شودري ، ترجمة على درويش : نظم الإعلام المقارنة ، القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، سنة ١٩٩١ . ص ص : ٤٢٢-٤٢٣ .

وتكون المشكلة هنا الآن في المجتمعات المتقدمة ، أنها ما أن انتهت هذه المجتمعات إلى درجة من الاستقرار ، تقرب ما بين المثاليات التي تنص عليها الدساتير والتطبيقات التي يقوم عليها واقعها بعد النضج الذي وصلت إليه الحكومة والصحافة في هذه المجتمعات ، حتى برزت أهمية تطوير المفاهيم بما يتناسب مع حاجات فرضت نفسها بفعل التطور الهائل لوسائل الاتصال.

أما عن محور الثاني والخاص بسياسة الاتصال ، أو كما تسمى شيوعاً بالسياسة الإعلامية. فإن هذه السياسة تقوم على المبادئ والقيم التي تحكم الأنشطة والرسائل الساعية إلى تحقيق هذه الأهداف. ولاشك أن ظروف المجتمع وفلسفاته السياسية وتراثه الثقافي ، كلها تحكم مضمون هذه السياسة ، بكل أهدافها وقيمها ومبادئها. ولعل مقارنة بسيطة بين السياسة الاتصالية في مجتمعين : أحدهما رأسمالي والآخر اشتراكي أو أن أحدهما متقدم والآخر متخلف ، سوف تنتهي بنا إلى تأكيد هذه الحقيقة ؛ والتي تعني وجود علاقة عضوية ووظيفية بين السياسة الاتصالية وواقع المجتمع.

وأما محور الثالث ، وهو الخاص بالقدرات الكامنة لنظام الاتصال ومؤسساته ووسائله في كل مجتمع ، فإنه يعني أن الإمكانيات المادية والفنية ومستوى تطورها ، ومساحة الحرية المتوفرة لهذا النظام ووسائله ، ومدى التقدم المهني والقدرات البشرية ، ومستوى النضج عند الحكومة والجمهور ، وما شابه ذلك من العناصر التي تصنع نظاماً اتصالياً قوياً أو ضعيفاً.

وبأي التخطيط للاتصال كجزء مكمل للتخطيط الشامل للتنمية والتقدم ومتكامل معه ، لكي يستوعب هذه المحاور الثلاثة جميعها ، ومعبرا عن نتائجها وتأثيراتها ، وقادرا على التعامل مع سلباتها وإيجابياتها. فالتخطيط هنا للاتصال جاء ليؤدي دورا فعالا داخل مناخ مناسب ، بكل ما تعنيه هذه الاستنتاجات من مدخلات ومخرجات.

التعريف بتخطيط الاتصال وأهميته :

تخطيط الاتصال ليس مجرد أساليب تطبيقية يسهل تعريفها واتباعها ، وإنما هو عملية معقدة ، دخلت إليها مغالطات كثيرة. فهو عملية معقدة لأنه يتأثر بكل القيم والأيدلوجيات والفلسفات التي يسير عليها المجتمع. وهو عملية معقدة أيضا ، لأنه يتأثر بطبيعة الأغراض التي يستهدفها والوسائل التي يتحقق بها.

وتخطيط الاتصال مصطلح دخلت عليه مغالطات عديدة ، بسبب تعدد الأغراض التي يسعى إلى تحقيقها وتنوعها ، وبالتالي ، تعدد التطبيقات وتنوعها ، داخل إطار نظريته إلى تغيير طبيعة المجتمع ذاتها. كما أن وسائل الاتصال التي يخطط لرسالتها ودورها بكيفية تحدث بينها تكاملا وشمولا ، داخل إطار التخطيط لتغيير المجتمع كله ، قد تعددت وتنوعت وتعقدت بفعل التطور التكنولوجي الهائل في المجتمعات المتقدمة. وبالتالي ، انعكس ذلك على قوة الأنظمة الاتصالية وتأثيراتها. ثم أن نتائج الدراسات العلمية التي يستثمرها

تخطيط الاتصال قد تزايدت وتعقدت كذلك ، سواء فيمت يتعلق بالمتغيرات الإنسانية أو الاجتماعية أو التقنية. وكل هذه العوامل والأسباب أحاطت بتخطيط الاتصال بالغموض ، فتعددت زوايا النظر إليه ، وبالتالي تعددت التعريفات التي حاولت فهمه وتحديده.

ويؤكد جون ميدلتون J. Middleton في دراسته التي سبقت الإشارة إليها ، هذه الحقيقة بقوله : أنه نظرا لتعدد الاتجاهات والمذاهب والمستويات التي ينبثق منها تخطيط الاتصال ، فليس غريبا أن نجد الميدان مليئا بالنهج والآراء المختلفة حول مفهومه وكيفية تطبيقه.⁽¹²⁾ ولاشك أن التعريفات التي قدمها الباحثون في دراساتهم العلمية لمفهوم التخطيط للاتصال تزيد هذا التأكيد وضوحا.

فقد تبين أنه يمكن أن نقسم نتائج الدراسات العلمية التي تناولت مفهوم التخطيط للاتصال واتجاهاتها ، إلى ثلاثة أقسام رئيسية ، نكل منها اتجاه رئيسي يجمع بينها ، ولكنه لا ينفي الخلافات بينها بدرجات متفاوتة. وهذا يعني أن الخلاف ليس قائما بين الاتجاهات الرئيسية الثلاثة فقط ، وإنما هو قائم أيضا داخل كل اتجاه منها.

ويمكن القول هنا أن الدراسات العلمية الأجنبية تستأثر بقسمين ، لكل منهما اتجاهه. وأن الدراسات العلمية العربية تقتصر على قسم واحد

(12) جون ميدلتون ، مرجع سابق ، ص ١٠.

يقوم على اتجاه واحد ، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات ، وهذه الأقسام الثلاثة ، هي :

(أ) الاتجاه الأول للدراسات العلمية الأجنبية :⁽¹³⁾

يقوم هذا الاتجاه على ربط مفهوم التخطيط للاتصال بالنظرية العلمية. ورغم أن الباحثين الذين ينتمون إلى هذا الاتجاه يعترفون أن تخطيط الاتصال يعني تنظيم موارد الاتصال بأساليب تستهدف تحقيق أغراض محددة، إلا أنهم يؤكدون على كلمة "أساليب" ، حيث يربطون خلالها بين التخطيط والنظرية العلمية ، باستخدام عبارات ، فقد لا تتفق في صياغتها ، ولكنها لا تختلف في مضمونها.

فبعض هؤلاء الباحثين ينظرون إلى تخطيط الاتصال على أنه عبارة عن تطبيق للفكر العلمي التقني على أوجه النشاط المنظمة. وبعضهم يكون صريحا ومباشرا ، حين يقول أن تخطيط الاتصال هو تطبيق النظريات على

(13) انظر من هذه الدراسات العلمية ، ما يلي :

- Middleton, J. Using Theory In Communication Planning, Development Communication Report, No.23, Juillet, Washington, D.C.: Academy of Educational Development, 1978. P.2.
- Appleyard, D. "A planner's Guide to Environmental Psychology: Review Essay." Journal of the American Institute of Planners, Vol. 43, No.2, April, 1977. P.13.
- Friedman, J. Retracking America. N.Y.: Anchor Press, 1973. P.19.
- Faludy, A. Planning Theory. Oxford: Pergamen Press, 1973. PP. 90-91.

الواقع لتقرير ما ينبغي عمله وكيفية عمله. وبعض ثالث أن جوهر التخطيط للاتصال هو تطبيق النظريات.

وعلى الرغم من أن النظرية العلمية تستهدف أساسا تفسير الظاهرة الإنسانية أو الاجتماعية أو المادية ، فإن المقصود بربط مفهوم التخطيط للاتصال بالنظرية العلمية هنا ، كما جاء في بعض التعريفات التي تناولناها ، أنه يستخدم أساليب مفهومة والنتائج التي تحققها مفسرة. وهذا القصد في الربط بين مفهوم التخطيط للاتصال والنظرية العلمية يعطي لمفهوم التخطيط للاتصال مزيدا من الدقة والموضوعية واليقين العلمي ، ولا يدع مجالاً للشك والعشوائية.

(ب) الاتجاه الثاني للدراسات العلمية الأجنبية :⁽¹⁴⁾

يقوم هذا الاتجاه الثاني أساسا على نظرة اقتصادية واجتماعية إلى مفهوم التخطيط للاتصال. بمعنى أنه يتعامل مع الاتصال على أنه مورد من الموارد الاقتصادية في المجتمع. ويمكن تخصيصه والحفاظة عليه وإعادة توزيعه ، شأنه في ذلك شأن الموارد الاقتصادية الأخرى.

والاتصال ، داخل إطار هذه النظرة ، لا يعني فقط وسائل الاتصال الجماهيرية ، ولكنه يعني كل الوسائل التي يقوم عليها الاتصال ويستخدمها كعملية إنسانية واجتماعية ، ويكون لها قاعدة تكنولوجية. ذلك لأن النظرة

(14) Hancock, A. Communication Planning For Development. Paris: Unesco, 1981. PP. 11-12.

إلى الاتصال على أنه مورد اقتصادي ، تتضمن كونه سلعة تخضع للإنتاج والتسويق والتوزيع بشكل ما . وعلى ذلك ، فالوسائل الاتصالية التي تعنيها هذه النظرة الاقتصادية والاجتماعية تشمل إلى جانب وسائل الاتصال الجماهيرية ، أجهزة الكمبيوتر وأنظمة المعلومات والاتصالات ، بل أنها تشمل أيضا تلك الوسائل الاتصالية الشخصية والتي لا تقوم على قاعدة تكنولوجية ، وكل هذه الوسائل تخضع للتخطيط.

وداخل إطار هذه النظرة أيضا ، يشمل تخطيط الاتصال على إعداد الخطط طويلة الأجل وقصيرة الأجل من أجل الاستخدام الأعدل والأكفأ للموارد الاتصالية ، داخل إطار الأغراض والأولويات التي يستهدفها المجتمع ، والتي تخضع لأشكال التنظيم السياسي والاجتماعي السائدة.

وداخل هذه النظرة كذلك ، يعني المجتمع مستويات مختلفة ومتباينة. فقد يعني المجتمع المحلي ، وقد يعني منظمة معينة أو منطقة جغرافية كبيرة. وبطبيعة الحال ، هناك اختلاف نسبي بين تخطيط الاتصال ، بإمكاناته وتعقيده وعملياته وقيوده والتخطيط بالمفهوم العام ، ولكن مفهوم التخطيط للاتصال لا يختلف من مستوى إلى آخر من المستويات التي يقصد بها مصطلح المجتمع.

وأخيرا ، فإنه داخل إطار هذه النظرة ، لا يعمل تخطيط الاتصال في فراغ ، ولكنه يتأثر بكل عمليات صناعة القرار وعمليات تخصيص وتعبئة الموارد المادية والمالية وأنماط السلوك الاقتصادي والاجتماعي. وهذا يعني

باختصار، أن تخطيط الاتصال نظام نظري وتطبيقي، يقصد به توفير الأسلوب الأمثل لوضع سياسات الاتصال موضع التنفيذ.

(ج) اتجاه الدراسات العلمية العربية :

تجمع الدراسات العلمية العربية التي تناولت التعريف بمفهوم التخطيط للاتصال على أنه لا يختلف عن مفهوم التخطيط الإداري ، الذي يعتبر أحد الوظائف الأساسية للإدارة العليا في كل مرافق الحياة . ويستثنى من هذا الاتجاه العام بعض الدراسات التي تأخذ بالتعريفات الوظيفية كصفات خاصة بتخطيط الاتصال . وهي حالات يمكن أن نشير إليها بعد الانتهاء من تحليل هذا الاتجاه العام للدراسات العلمية العربية.⁽¹⁵⁾

ومن خلال تحليل ما جاء في هذه الدراسات ، يتبين أنها جميعها تشترك في نظرتها إلى مفهوم التخطيط للاتصال ، من حيث كونه عملية إرادية منظمة ، يقوم بها جهاز مركزي مسئول ، بهدف التوظيف الأمثل للامكانيات البشرية والمادية والفنية المتاحة خلال الفترة الزمنية للخطة ،

(15) ارجع إلى التعريفات التي انتهت إليها كثير من الدراسات العلمية العربية حول تخطيط الاتصال في المرجعين التاليين :

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : قضية التخطيط الإعلامي في الوطن العربي . القاهرة : المنظمة العربية ، سنة ١٩٨٠ ، الصفحات ١١ ، ٧٤ ، ٨٧ .
- عدلي سيد رضا وعاطف عدلي عبيد : التخطيط الإعلامي . القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، سنة ٢٠٠١ ، صفحة ١٦٣ .

وباستخدام خطوات علمية محددة ، لتحقيق أهداف معينة في إطار السياسة الإعلامية أو الاتصالية.

وبأي الخلاف بين هذه الدراسات ، عندما تغفل هذه الدراسة أو تلك عنصرا أو صفة هنا وعنصرا أو صفة هناك. فقد لا تجمع مثلا على أن تخطيط الاتصال عملية إرادية ، أو لا تجمع على أنه عملية منظمة ، أو لا تجمع على قيامه على خطوات علمية محددة ، أو على استخدام عنصر التوظيف الأمثل ، أو الإشارة إلى السياسة الإعلامية أو الاتصالية. ولكن العناصر أو الصفات التي جمعناها من هذه الدراسات تكاد تمثل هذا الاتجاه تمثيلا صادقا.

أما الحالات الاستثنائية التي تعتبر خروجاً على هذا الاتجاه في الدراسات العلمية العربية ، فإن إحداها ، على سبيل المثال ، ترى أن تعريف التخطيط للاتصال يرتبط بالتعرف على دور وسائل الاتصال ووظائفها من ناحية ، ويرتبط بالنظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة من ناحية ثانية. وتمضي هذه الدراسة لتوضح المقصود بهذه النظرة ، بقولها أن وسائل الاتصال لها ارتباط وثيق بتحقيق الأهداف الثقافية والتعليمية والتنموية ، من خلال الربط بين هذه الأهداف خلال الربط بين الإعلام والثقافة والتربية والتوعية. فهذه الدراسة، بهذا المعنى ، تتجه إلى نظرة وظيفية ، ولكنها لا توضح الكيفية

التي تتحقق بها من خلال مفهوم محدد لتخطيط الاتصال.⁽¹⁶⁾

وإذا أردنا أن نعطي صورة شاملة للاتجاهات التي انتهت إليها الدراسات العلمية الأجنبية والعربية ، لتعرف على إيجابياتها وسلباتها ، وصولاً إلى ما ينبغي أن يكون عليه تعريف التخطيط للاتصال في المجتمعات المعاصرة بصفة عامة، لتبين لنا أن أهم الإيجابيات التي وفرتها هذه الاتجاهات العلمية، ما يلي:

- ١- ربطت بين مفهوم التخطيط للاتصال ومفهوم النظرية العلمية ، وصحيح أنه لا يوجد علم لتخطيط الاتصال ولا توجد نظريات خاصة به ، وكل ما يوجد عدد من النظريات المستمدة من علوم أخرى ، إلا أن هذا الربط يؤكد على ضرورة قيام التخطيط للاتصال على أسس علمية مفهومة ومفسرة ، وليس على اجتهادات سطحية وعشوائية.
- ٢- النظر إلى تخطيط الاتصال على أنه مورد من الموارد الاقتصادية ، يؤكد على أن التخطيط يقوم على استثمار الموارد المتاحة استثماراً اقتصادياً ، بحيث يحقق أكبر عائد مادي ومعنوي ، وليس هناك مجال لإهدار شيء من هذه الموارد أو ضياعها.

(16) جمال العطيفي : "الحق في الاتصال وعلاقته بالتخطيط الإعلامي" . دراسة منشورة في الكتاب الذي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان : قضية التخطيط الإعلامي في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص : ٧٤-٧٦.

٣- الربط ، في إشارة واضحة ، بين مفهوم التخطيط للاتصال ومفهوم التخطيط العام، يؤكد على أن مجال الاتصال لا يقل حاجة إلى التخطيط عن المجالات الأخرى في المجتمع ، وأن التكامل بينها جميعها ضرورة لا غنى عنها. ثم أن هذا الربط يوفر لتخطيط الاتصال تراثا وخبرات مستمدة من التخطيط العام ويمكن الاستفادة منها واستثمارها وتطويرها بما يتوافق مع طبيعة التخطيط للاتصال.

كما تبين لنا أن هناك في المقابل عددا من السلبيات ، وتعتبر من النقاط الهامة التي أغفلتها هذه الدراسات العلمية ، وأهمها :

١- أغفلت الاتجاهات الثلاثة الكيفية التي تربط بها بين تخطيط الاتصال والتخطيط الشامل للمجتمع كله ، فليست العبرة بالشعارات ، وإنما العبرة أن تكون الكلمات واقعية ويمكن تطبيقها.

٢- وتنطبق الملاحظة السابقة هنا أيضا ، فإذا كان مفهوما أن يكون تخطيط الاتصال في المجتمعات المتقدمة توظيفا لإمكانات اتصالية واستثمارا لها ، فإن هذا المعنى ليس مفهوما في المجتمعات النامية التي لا يتوفر لها كفاية الامكانيات ، لا من حيث الكم أو الكيف ، كما أن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية معوقة بدرجة عالية ، بينما هذه الظروف في المجتمعات المتقدمة مساعدة وداعمة.

٣- إذا كان مفهوما أن يكون تخطيط الاتصال في المجتمعات المتقدمة داخل إطار سياساتها الإعلامية أو الاتصالية ، فإن هذا المعنى ليس مفهوما في

المجتمعات النامية التي تضعف فيها أو تغيب مثل هذه السياسات الإعلامية أو الاتصالية.

وإذا كانت دواعي التخطيط للاتصال قوية في كل من المجتمعات النامية والمتقدمة ، فإن ظروف التخلف والتقدم تفرض آليات لتخطيط الاتصال تناسب مع الظروف هنا والظروف هناك ، على أن يراعى في جميع الحالات أن يكون تخطيط الاتصال جزءا مكتملا للتخطيط الشامل للمجتمع ومتكاملا معه ، وعلى أن يكون التخطيط الشامل للمجتمع كله إطارا يحكم تخطيط الاتصال ويوجهه ، على أساس أن بينهما علاقة عضوية ووظيفية ، وأن تخطيط الاتصال ، بهذه العلاقة ، قادرا على أن يسهم في تحقيق الأهداف القومية ، وإحداث التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الذي ينتمي إليه.⁽¹⁷⁾

ثم تأتي السياسات الإعلامية أو الاتصالية الواضحة والمحددة والمعبرة عن ثقافة المجتمع وفلسفته السياسية ، لكي تقدم لتخطيط الاتصال حدودا لحركته وتعامله وبكيفية تميز مجتمعا ما عن غيره من المجتمعات الأخرى. ذلك لأن احترام الذاتية والأصالة من الأسس التي يقوم عليها بناء الشخصية المتوازنة للمواطن ، وخاصة في المجتمعات النامية.

(17) Willings, J. "Planning Communication Policies". Unesco Chronicle, Vol.21, No.4, April, 1975.

أنواع التخطيط للاتصال :

يختلف الباحثون حول أنواع التخطيط للاتصال ، فمنهم من ينظر إليها نظرة سطحية لا تحكمها أية قاعدة علمية ، ومنهم من ينظر إليها نظرة جادة. وإذا كنا نعتبر أن تخطيط الاتصال أصبح مجالا هاما وله دواعيه ، وينبغي تطويره ، فإن النظرة إلى كل جوانبه ينبغي أن تكون على أسس علمية جادة ومدروسة.

فهناك باحثون يرون أننا نستطيع أن نميز بين أنواع التخطيط للاتصال على أساس الوسائل التي يستهدفها ، كالتخطيط لعمل نظام للاتصالات السلوكية واللاسلكية ، والتخطيط لتطوير وسائل الاتصال الجماهيرية في مجتمع معين. وهناك باحثون يميزون بين أنواعه بحسب الغاية منه. فنجد تخطيطا للاتصال لخدمة أهداف التنمية ، ونجد من يخطط للاتصال لأنه غاية في حد ذاته على أساس أنه سلوك حضاري. وهناك أيضا باحثون يقسمونه إلى أنواع بحسب المستوى ، حيث نجد تخطيطا على مستوى مؤسسي أو إقليمي وتخطيطا على مستوى قومي أو وطني.⁽¹⁸⁾ ويتضح هنا مما ذكرناه أن هذه الأنواع جميعها لا تحكمها قاعدة معينة ، وإنما هي تقسيمات اجتهادية ولا تخلو من السطحية والعشوائية.

(18) Schramm, W. Men, Messages and Media. New York: Harper & Row, 1973. PP. 25-26.

ومع ذلك توجد دراسات علمية أخرى أقامت تقسيمها لأنواع التخطيط للاتصال على قاعدة علمية لها أصولها في كل مجتمع معاصر. وترى هذه الدراسات أن هناك عوامل محددة تساعد على التمييز بين أنواع التخطيط للاتصال : أولا ، يتصل بطبيعة الصورة الاجتماعية التي تشكلها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل مجتمع. وثانيها ، يتصل بنظرة المخططين إلى نظام الاتصال في مجتمعهم والتي تحكمها بدرجة ما الصورة الاجتماعية في هذا المجتمع أو ذاك. وثالثها ، يتصل بطبيعة الأهداف الاتصالية في كل مجتمع . ورابعها ، يتصل بالموارد الاتصالية التي أدخلت أو خصصت أو أعدت للاستخدام.

ومن الواضح هنا ، أن الصورة الاجتماعية بكل الظروف المشكلة لها هي التي تحكم هذه العوامل جميعها. فهي التي تحدد طبيعة النظام الاتصالي وطبيعة أهدافه ومصادره. فقد تكون الصحافة حرة وقادرة على النقد مثلا في نظام معين له ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية معينة ، ولا تكون كذلك في مجتمع آخر له ظروف مختلفة وصورة اجتماعية مختلفة. وقد تستخدم وسائل الاتصال الجماهيرية في عمليات للاقناع خلال منافسات فردية داخل مجتمع معين له صورة اجتماعية معينة ، ولكنها لا تكون قادرة على ذلك في مجتمع آخر له صورة اجتماعية أخرى ، وهكذا. وهذا يعني أن المجتمع بخصائصه السياسية والاقتصادية والاجتماعية يعتبر إطارا حاكما لنظام

الاتصال داخله ، وبكل أهدافه وإمكاناته وقدراته ، كما يعتبر إطارا حاكما لتخطيط الاتصال. (19)

ويمكن أن تستخدم هذه العوامل الأربعة مجتمعة في تحديد الأنواع المختلفة لتخطيط الاتصال. لكن هذا الاستخدام قد يكون صعبا أو معقدا داخل إطار دراسة نظرية كهذه. فالصورة الاجتماعية والعوامل المشكلة لها تختلف من مجتمع لآخر ، كما تختلف طبيعة النظام الاتصالي في كل مجتمع. أما العاملين الآخرين ، وهما الأهداف والمصادر أو الوسائل ، فيمكن الاستعانة بهما لتوضيح الكيفية التي يمكن بها استخدام العوامل الأربعة المشار إليها في تحديد أنواع التخطيط للاتصال. [انظر شكل (٢)].

ففي شكل (٢) توجد قائمة رأسية مكونة من ست أهداف اتصالية ، وقائمة أفقية مكونة من ثلاثة مصادر أو ثلاث وسائل ، والخانات المشتركة بين القائمة الرأسية والقائمة الأفقية تضم أمثلة لتطبيقات أو أنشطة اتصالية يمكن استخدامها لتحقيق كل هدف من الأهداف الاتصالية الستة ، تبعا لطبيعة كل منها من ناحية ، ولطبيعة كل مصدر أو وسيلة من ناحية ثانية.

وهنا ينبغي أن نخرج بعدد من الملاحظات الهامة التي توضح طبيعة العلاقة بين الأهداف والمصادر أو الوسائل في المجتمع. فنجد أولا ، أن الأهداف الاتصالية حكمت أنواع التخطيط بصفة عامة فنحن نخطط لنعلم

(19) Middleton, J. and Wedemeyer, D. Metlods of Communication Planning. Paris, Unesco, 1985. PP. 22-26.

شكل رقم (٢)

قائمة الأهداف الاتصالية والمصادر والأنشطة الاتصالية*

الأهداف	المصادر الرئيسية للاتصال وأنشطتها		
	المواضيع والاتجاهات	الاتصال الجماهيري	الاتصال الشخصي
الإعلام	المكالمات التليفونية والخطابات والتلفزيونات وشبكات الكمبيوتر	المواد الصحفية والإذاعية والإعلانات المتنوعة والأفلام والعلاقات	الأفراد الشخصية العادية
التعليم	التليفون الوسيط والبرامج المسجلة وأساتيب الكمبيوتر المساعدة	التعليم بالراديو والتليفزيون والكتب والصحف التليمية والجرائد الفنية	فصول الدراسة والمناقشات الجماعية والخدمات التدريبية الممتدة
الإقناع	الإعلان بالتليفون	الفنون المسرحية والخطابات والدراما التليفزيونية والخطابات السياسية والإعلانات	جماعات النقاش السياسي والخدمات الممتدة والخطب العامة
التنسيق	الأوامر والتوجيهات من خلال الوسائل المستخدمة داخل المنظمات	إعلانات الطوارئ وإعلانات المواعيد النهائية وإعلانات دفع الضرائب	اجتماعات أعضاء الهيئات والرقابة والعلاقات
الحوار	المحادثات التليفونية والتلفزيونات المتبادلة ومعلومات الكمبيوتر المتبادلة	التليفزيون التفاعلي والراديو التليمي والخطابات إلى المحرر	الاجتماعات وجماعات الأنشطة
التسلية	الدراسة التليفونية وتبادل الخطابات بين الأصدقاء	الدراما التليفزيونية والرسوم الساخرة والأفلام والمواد المطبوعة المسلية	الأنشطة الحية لتسلية كالألعاب

(*) هذا الشكل منقول بتصرف من المرجع التالي :

- Middleton, J. and Wedemeyer, D. Methods of Communication Plannin. Paris: Unesco, 1985. P. 24.

أو لنستعلم أو لنقنع أو لننسق أو لنتحاور أو لنسلي ، أو نخطط لأكثر من هدف إذا كانت القضية التي نواجهها معقدة ولها أبعاد متعددة. لكن الأنشطة الاتصالية المنتمية للمصادر أو الوسائل الاتصالية في المجتمع ، تختلف طبقا لطبيعة الهدف أو الأهداف التي نخطط لتحقيقها.

ونجد ثانيا ، أن الأنشطة أو التطبيقات الاتصالية التي يوجدها المخططون ويستخدمونها لتحقيق هدف ما أو مجموعة من الأهداف ، تختلف لاختلاف طبائع المصادر أو الوسائل المحددة أفقيا بأعلى القائمة. ويمكن أن نتوقع اختلافها أيضا لاختلاف طبيعة النظام الاتصالي في مجتمع معين عن المجتمعات الأخرى. فمن المعروف أن الاتصالات البريدية والبرقية والتليفونية وشبكات الكمبيوتر تستخدم لتسهيل الاتصال ذي الطريق المزدوج بين نقطتين في نظام الاتصال بمجتمع ما ، بينما تحقق وسائل الاتصال الجماهيرية المشاركة بين مصدر واحد ومستقبلين عديدين ، وتعتمد على طريق اتصال منفرد تقريبا ، وتكون محرومة من التفاعل. بينما مصادر الاتصال الشخصي تحقق الاتصال المباشر والمتفاعل بين الأفراد. ومع ذلك ، فهناك حالات يحدث فيها تداخل بين المصادر الاتصالية الثلاثة ، مثل تبادل الحديث التليفوني عبر الراديو أو التليفزيون.

ونجد ثالثا ، أن الأهداف الاتصالية قد تتداخل هي الأخرى بدرجة ما. فالإعلام قد يكون جزءا من التعليم ، والهدفان قد يكونان داخلين في عملية إقناع معينة. والتنسيق ، كعملية توجه سلوك الأفراد داخل المنظمات

المعاصرة ، يمكن أن يتضمن عناصر تعليمية وإعلامية وإقناعية. والحوار الذي يؤدي الاتصال التفاعلي من خلاله إلى الفهم المشترك بين المشتركين في سلوكه الاتصالي ، قد يتضمن كل الوظائف أو الأهداف الاتصالية الأخرى الموجودة رأسيا في القائمة. وهناك حالات كثيرة ، يستخدم فيها المخططون أنشطة اتصالية كثيرة لتحقيق أكثر من هدف اتصالي كاستخدام الجريدة أو المجلة في الإعلام والتعليم والترفيه مثلا.

وبالتالي ، فإن هذا التداخل بين الأهداف والأنشطة الاتصالية المتفرعة عن المصادر أو الوسائل الاتصالية ، يؤكد على إمكانية وجود أنواع لتخطيط الاتصال تقوم على المجالات الواسعة والأبعاد المتعددة في كل من المجتمعات المتقدمة والنامية ، وتعتمد على إحداث التكامل بين المصادر والوسائل والأنشطة الاتصالية ، أو إحداث التكامل بين أهداف اتصالية متعددة. وهذا هو ما يحدث عندما نخطط لصنع التنمية والتقدم على مستوى قومي أو وطني أو إقليمي أو محلي أو مؤسسي ، وهكذا.

ومن ثم ، يكون على المخططين ، وهم يخططون للاتصال في مجتمع معين ، أن يحددوا مجال هذا التخطيط وأهدافه وأبعاده والمصادر المشكلة لنظامه الاتصالي ، وطبيعة هذا النظام الاتصالي وقدراته وإمكاناته وطبيعة الدور المطلوب منه ومستواه ، داخل إطار من الصورة الاجتماعية والظروف التي تصنعها.

العلاقة بين تخطيط الاتصال وسياساته :

بادئ ذي بدء ، نستخدم أحد تعريفات التخطيط للاتصال في مفهوم الدراسات العلمية التقليدية ، لنصل من خلاله إلى طبيعة العلاقة بين تخطيط الاتصال وسياسات الاتصال. ففي دراسة علمية ، قام بها ألان هانكوك A. Hancock استخدم تعريفا لتخطيط الاتصال ، جاء فيه : "أننا نقصد بتخطيط الاتصال إعداد الخطط طويلة-الأجل والخطط قصيرة الأجل من أجل الاستخدام الأكفأ لمصادر الاتصال ، لتحقيق أهداف سياسات الاتصال ، داخل إطار أهداف المجتمع وأولوياته ، وواضعين في الاعتبار كل الأشكال السائدة للنظام السياسي والاجتماعي".⁽²⁰⁾

فإذا عرفنا أن سياسات الاتصال تعرف بأنها مجموعة القواعد والبادئ والتقاليد التي توضع لتوجه سلوك الأنظمة الاتصالية ، ولها اتجاه أصيل طويل المدى ، كما أن لها أيضا تأثيرات قصيرة المدى وتصاغ هذه السياسات الاتصالية داخل إطار التوجهات العامة للمجتمع نحو الاتصال داخله ، وعلى ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، ومراعية لقيمه ولأهدافه ولاحتياجاته الحقيقية ،⁽²¹⁾ فإنه يمكن القول أن تخطيط الاتصال يقوم من أجل تحقيق سياسات الاتصال داخل كل مجتمع.

(20) Hancock, A. Communication Planning For Development. Paris: Unesco, 1981, P.12.

(21) UNESCO, Report of the Meetings of Experts In Communication Policies and Planning. Paris: UNESCO, 1972.

وهي علاقة عضوية ووظيفية على ضوء الحقائق التي أبرزها تعريف كل منهما. ثم أن هذه العلاقة داخل الإطار الاجتماعي لكل مجتمع ، تعني أن تخطيط الاتصال كأسلوب علمي لتحقيق سياسات الاتصال يختلف بدرجات متفاوتة من مجتمع لآخر ، وحتى ولو كانت الخطوات الأساسية التي يسير عليها كل مجتمع واحدة ، فإن التطبيقات سوف تختلف تبعاً لاختلاف الظروف والقيم والمبادئ السائدة في كل مجتمع.

ويلاحظ هنا أيضاً ، أنه على الرغم من أن المبادئ والقيم والتقاليد التي تقوم عليها سياسات الاتصال ، قد تكون علنية أو ضمنية بهدف ضبط السلوك الاتصالي في المجتمع ، إلا أن الأهداف قد لا تكون واضحة ومحددة تماماً على مستوى المجتمع كله ، وهذا يؤثر سلباً على تخطيط الاتصال. وبالتالي ، فإنه على الرغم من أن الاقتران بين تخطيط الاتصال وسياسات الاتصال قد لا يكون متوفراً في مجتمع معين ، إلا أن وجود سياسات الاتصال الواضحة والمحددة تحديداً دقيقاً ضرورة لقيام التخطيط للاتصال.

ومع ذلك ، يلاحظ أن العلاقة بين تخطيط الاتصال وسياسات الاتصال لم تكن واضحة خلال سنوات طويلة ، لبساطة المفاهيم التي كانت متداولة عنهما ، ولكن ظهور الحاجة الشديدة إلى سياسات اتصالية مصاغة بدقة وبوضوح ، وتكون معبرة عن الاتجاهات والقيم والظروف الواقعية لكل مجتمع ، أدى بالتالي إلى ظهور الحاجة الشديدة أيضاً إلى تخطيط الاتصال على

أسس علمية واضحة ومحددة ، كأسلوب علمي لتحقيق أهداف السياسات الاتصالية وغاياتها.

وهذا يعني أنه إذا لم تكن هذه الحقيقة واضحة في كل مجتمع معاصر، فإنه لا قيمة لسياسات اتصالية موضوعية، ولا قيمة لتخطيط اتصالي مرغوب، لأن الفصل بين الطرفين أو غياب أحدهما ، يعني تفريغ العلاقة العضوية والوظيفية بينهما من مضمونها الحقيقي القادر على تحقيق الغاية المستهدفة منهما معا. هذا من الناحية العلمية النظرية.

أما من الناحية الواقعية التطبيقية ، فإن العلاقة بينهما تسير بطريقة غير طبيعية ، فليس هناك اعتراف كامل بطبيعة هذه العلاقة وأهميتها ، بل أنه ليس هناك اعتراف كامل بكل طرف من طرفي هذه العلاقة. وتلعب الظروف الواقعية في كل مجتمع ، وعلى مستوى العالم كله ، دورا رئيسيا في تشكيل هذا الواقع السيئ لهذه العلاقة الهامة التي ينبغي أن يقوم عليها تفاعل الأنظمة الاتصالية مع مجتمعاتها ، من أجل الوصول إلى غاياتها الأساسية.

وفي دراسة علمية ، قام بها ثلاثة من الباحثين ، هم ماجد تهراني M. Teheranian وفارهاد هاكيمزاده F. Hakimzadah ومارسلو

فيدال M. Vidale يتضح لنا مضمون هذا الاستنتاج بكل أبعاده وأسبابه على مستوى العالم كله. (22)

فقد توصل هؤلاء الباحثون إلى أن الأنظمة الاتصالية عامة تعيش في أزمة مستمرة ، وتسوءها الفوضى والاضطراب ، وتعود أسباب ذلك إلى عدم وجود تخطيط منسق ، باستثناء بعض القطاعات ، لأن مثل هذا التخطيط لا يمكن أن يقوم في غياب سياسات اتصالية شاملة ومصاغة بوضوح. وقد ثبت أن الأساليب التقليدية التي تقوم عليها هذه الأنظمة الاتصالية غير فعالة ، في الوقت الذي تفرض فيه الظروف والتحديات السريعة والمتغيرة في كل مجتمع نظرة جديدة إلى العلاقة المعقدة بين كل نظام اتصالي والمعلومات التي ينتجها.

كما ثبت من التجارب الواقعية أن المسؤولين في الأنظمة الاتصالية ليسوا مستعدين حتى الآن للتعامل مع هذه الأنظمة من زاوية واسعة وشاملة، حيث يجدون صعوبة بالغة في الربط بين قطاع الاتصال ، كقطاع متخصص ، والقطاعات والأنشطة الأخرى في المجتمع. وهذا يعني أن هناك انفصالا بين أنشطة الأنظمة الاتصالية وأنشطة التنمية والتقدم في المجتمع بصفة عامة. وهذا يؤثر على طبيعة الدور الذي تلعبه هذه الأنظمة الاتصالية ومداه واتجاهاته وتأثيراته.

(22) Teheranian, M, & Others. Communication Policy For National Development; A Comparative Perspective. London: Routlege & Paul, 1977. PP. 51-77.

وبالتالي ، فنحن لا نجد سياسات اتصالية شاملة ولا خطط اتصالية شاملة. فإذا كانت هناك سياسات اتصالية ، فإنها تصاغ وتطبق من خلال أجهزة تفتقر إلى التنسيق ، وأحيانا تكون متناقضة في أهدافها. وغياب التنسيق يكون خطرا ، عندما لا تكون السياسات المتبعة في وسائل الاتصال الجماهيرية وغيرها من وسائل المواصلات ، سواء كانت علنية أو ضمنية ، غير مرتبطة بالسياسات العامة للتنمية والتقدم. ولذلك ، أصبح الغموض والاضطراب والتفتت والانقسام قاعدة عامة سائدة ، وليست استثناء ، سواء في العلاقة بين الأنظمة الاتصالية أو بينها وبين السياسات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتها.

ويمكن القول أن المشكلة الرئيسية التي تعوق الصياغة الدقيقة والواضحة والشاملة لسياسات الاتصال بصفة عامة تتمثل في غياب الإطار النظري المؤسسي المناسب والفعال. وتعتبر الأنظمة الإذاعية في دول العالم مثالا تطبيقيا على ذلك. فهي عبارة عن أنظمة اتصالية تنظم في إطار أنظمة المواصلات والاتصالات بصفة عامة ، ولكنها إذا استخدمت أقمار الاتصال ، يطبق عليها ، إلى جانب ذلك ، الإجراءات التنظيمية التي تتضمنها قوانين الفضاء ، على الرغم من أنها في حقيقتها ليست إلا وسائل اتصال جماهيرية ، ينبغي أن تطبق عليها إجراءات تنظيمية واحدة ، هي تلك الإجراءات التنظيمية الخاصة بوسائل الاتصال الجماهيرية في كل مجتمع.

بل أن هذه المشكلة تزداد تعقيدا بدرجة أكبر ، عندما يتجه كل نظام اتصالي إلى التطور المستقل بعيدا عن الأنظمة الاتصالية الأخرى ، وهنا يستقل كل منها بتقاليده وإجراءاته التنظيمية وسياساته من ناحية ، وكذلك تستقل الأنظمة الاتصالية كلها بتقاليدها وإجراءاتها عن سياسات التنمية والتقدم من ناحية ثانية. بل أن المؤسسات التي أقيمت لتعمل في مجالات هذه الأنظمة الاتصالية تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر ، وقد تختلف أيضا في منطقة عنها في منطقة أخرى داخل المجتمع الواحد. غير أنه يمكن القول أن هناك نماذج محددة تطبق حاليا على تشغيل الأنظمة الاتصالية بصفة عامة.

فهناك من هذه النماذج حاليا ، ثلاثة نماذج فقط ، أولها ، نموذج تترك فيه سياسات الاتصال للأجهزة القائمة بالفعل وتنفذ على أساس قطاعي. وثانيها ، نموذج تقام من خلاله أجهزة دائمة تضع السياسات والإجراءات التنظيمية بصفة عامة أو في مناطق معينة. وثالثها ، نظام تقوم من خلاله لجان مؤقتة تكون مهمتها دراسة جوانب معينة ، بهدف التوصية بالسياسات والتشريعات المناسبة لها.

ومع ذلك ، نلاحظ أن هذه النماذج تعني عدم وضوح الرؤية الكاملة لكل من سياسة الاتصال وتخطيط الاتصال وللعلاقة العضوية الوظيفية بينهما. ففي المجتمعات النامية ، على سبيل المثال ، وجدنا أن أهم الصعوبات التي تواجه تخطيط الاتصال ، تتمثل في عدم إشراك المخططين في مجال الاتصال في عمليات التخطيط التنموي، وعدم الاستعانة بهم في وضع

السياسات العامة والسياسات الاتصالية ، إلى جانب عدم معرفة هؤلاء المخططين لاتجاهات الجماهير واحتياجاتها واهتماماتها بسبب نقص الأبحاث والدراسات أو بسبب الانفصام بين المخططين والأكاديميين أو بسبب عدم وجود تنسيق بين الأجهزة الاتصالية وأجهزة التنمية.⁽²³⁾

ولعل الوضع في الدول العربية أشد سوءا مما هو عليه في باقي المجتمعات النامية. فقد تبين أن مفهوم التخطيط للاتصال غير واضح أساسا. فهي لا تعرف ماذا يعني التخطيط طويل الأجل في مجال الاتصال ، ولا تعرف ما هو مطلوب منها إذا أنشأت لجانا متخصصة ، ولا كيف تشترك وسائل الاتصال الجماهيرية في جهود التنمية.⁽²⁴⁾

بل أننا إذا نظرنا على المستوى العالمي ، لوجدنا شيوع صفات الغموض والتخبط وعدم الوضوح في كل من تخطيط الاتصال وسياسات الاتصال والعلاقة بينهما. فمن المعتاد مثلا ، أن نجد الحكومات تتخذ مواقف تجاه قضايا معينة في منظمة الأمم المتحدة ، بينما تتخذ مواقف أخرى تجاه نفس القضايا في الاتحاد الدولي للاتصالات ، بل وتتخذ مواقف أخرى مختلفة

(23) عدلي رضا وعاطف العبد : التخطيط الإعلامي . القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، سنة ٢٠٠١ . ص ص : ١٨٧-١٨٨ .

(24) سعد لبيب : "اعتبارات أساسية في التخطيط الإعلامي على المدى البعيد في الوطن العربي". في كتاب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بعنوان : قضية التخطيط الإعلامي في الوطن العربي . القاهرة : المنظمة ، سنة ١٩٨٠ ، ص ص ١٣١-١٣٤ .

عن هذه وتلك تجاه نفس القضايا في منظمة اليونسكو ، وهكذا ، حتى لو تعددت اشتراكاتها في عدد أكبر من المنظمات.

ويعلق بعض الباحثين على هذه الأوضاع ، بقولهم : نه ليس غريبا أو مدهشا أن نجد تناقضا في الاتجاهات الدولية نحو تكنولوجيا الاتصالات الجديدة ، سواء من حيث التنبؤ بنتائجها أو من حيث تقييم آثارها الاجتماعية أو من حيث المسميات التي أطلقت عليها. ذلك لأن قدوم هذه التكنولوجيا ذاتها هو السبب الرئيسي وراء تلك التناقضات في الاتجاهات الدولية ، حيث أجبرت سرعة حدوثها واتساع مجالاتها العالم على التركيز على آثارها الاجتماعية التي ستلحق بالفرد والجماعة والمجتمع ، كما أجبرته على محاولة إعادة تنظيم أجهزته الاتصالية. وكان طبعيا أن ينتج عن ذلك اختلافات واسعة في الرؤية والتطبيق.⁽²⁵⁾

ولقد نتج عن ذلك الاتجاه نحو تخطيط الاتصال وسياساته ، كمجال جديد من مجالات البحوث العلمية الاتصالية. ويتبنى هذا الاتجاه زاوية جديدة تدعو إلى عدم النظر إلى تخطيط الاتصال وسياساته بعيدا عن المؤثرات الاجتماعية والبيئية التي يتفاعل معها ، أو بعيدا عن مصادر المعلومات التي تشتمل كل وسائل الاتصال وقنواته. فوسائل الاتصال الإلكترونية ينبغي أن تدرس من خلال علاقتها بخدمات البريد ووسائل الاتصال المطبوعة ، بل ومن

(25) Teheranian, M. & Others. Op. Cit. P. 52.

خلال علاقاتها بكل وسائل النقل المحلية والإقليمية ، وكذلك من خلال علاقاتها بصورة أشمل بأزمة الورق والتي تثير تساؤلات عديدة حول إمكانية إحلال وسائل الاتصال الإلكترونية محل وسائل الاتصال المطبوعة في بعض حالات نقل المعلومات.⁽²⁶⁾

كما يتبنى هذا الاتجاه إيجاد علاقة بين الأنظمة الاتصالية والإنسان الفرد داخل إطار نظام إعلامي عضوي ، يكون داخله الإنسان الفرد مستقبلاً ومرسلاً ومؤثراً إعلامياً. ويركز البحث هنا على الجوانب البيولوجية للاتصال ، مثل البناء الأساسي والوظيفي للجهاز العصبي المركزي ، وتكرار تأثيراته السيئة على قدرات الإنسان على التعامل مع المعلومات التي تنقل إليه من خلال كل الأنظمة الاتصالية ووسائلها.

وكذلك يتبنى هذا الاتجاه تركيز البحث العلمي هنا على قضايا أساسية ، كالتجاعة الإعلامية والتخمة الإعلامية ، والعلاقة بين الإعلام الإيجابي الناتج عن المساهمة الفعالة في عمليات الاتصال والإعلام السلبي والجزئي وغير البناء كنوع من التلوث السمعي والبصري.

وتبعاً لهذا الاتجاه البحثي الجديد ، ينبغي أن يتحقق تخطيط الاتصال وسياساته داخل إطار مفهوم الانسياب الإعلامي بين الفرد وكل عناصر بيئته المادية والاجتماعية. ويطلق على هذا البعد من أبعاد هذا الاتجاه البحثي

(26) Teheranian, M. & Others. Ibid, PP. 53-55.

الجديد ، ما يسمى بالبعد البيئي للاتصال. ففي الوقت الذي يطلق فيه مسميات كثيرة كقراء الصحف ومستمعي الراديو ومشاهدي التلفزيون ، نجد أن كل هؤلاء ليسوا إلا أفرادا وجماعات تستخدم هذه الوسائل الاتصالية الجماهيرية كجزء فقط من وسائل أخرى منتجة للمعلومات داخل البيئة التي ينتمي إليها الفرد. ويكون من الضروري أحداث تكامل بين كل الوسائل المنتجة للمعلومات داخل البيئة المحيطة بالفرد. وبالتالي ، يصبح هذا التكامل أساسا تقوم عليه سياسات الاتصال.

بل أن هذا التكامل الضروري بين كل الوسائل المنتجة للمعلومات في البيئة المحيطة بالفرد ، ينبغي أن يكون جزءا من متغيرات كثيرة تقوم عليها سياسات الاتصال لتكون أكثر شمولا وواقعية ، وأكثر قدرة على التعامل مع كل المتغيرات التي تصنع الاتصال وتؤثر فيه داخل المجتمع وخارجه. فهناك تحديات غير مسبقة ، وهناك طاقات وخامات ، وهناك أفراد وجماعات وبيئات ، وهناك علاقات اقتصادية واجتماعية ، وهناك أهداف وإنجازات في مجالات التنمية والتقدم.

ثم أننا نحتاج في مواجهة تحديد هذه السياسات الاتصالية الشاملة ، أن نحدد طبيعة الأنظمة الاتصالية والمعلوماتية واتجاهاتها ، سواء على مستوى المجتمع الواحد أو على مستوى العالم كله ، وكل هذه الاحتياجات والمتطلبات أساسية ، عندما نضع سياسات اتصال محددة وواضحة ودقيقة ومعبرة عن

كل المتغيرات التي ينبغي أن تحكمها ، حتى يأتي تخطيط الاتصال ، على أساسها ، علميا وواقعا وشاملا ومؤثرا وفعالاً.

أهمية التخطيط الاستراتيجي للاتصال ودواعيه :

ينبغي أن نشير هنا إلى أنه إذا كان تخطيط الاتصال في المفاهيم التقليدية يضم أنواعا كثيرة بعضها يعني خططاً جزئية أو قطاعية أو إقليمية أو مؤسسية ، وبعضها يعني خططاً قومية أو وطنية ، فإننا هنا نتناول التخطيط الاستراتيجي للاتصال من زاوية قومية أو وطنية ، أي من تلك الزاوية التي تتعامل مع أهداف قومية عامة.

وينبغي أن نشير هنا أيضا إلى أن الظروف والمتغيرات التي دفعت إلى قيام اتجاه جديد في البحث العلمي ، يركز على تخطيط الاتصال وسياساته من زاوية شاملة ، تشمل كل الأنظمة الاتصالية في المجتمع ووسائلها ومتغيراتها وتحدياتها ، فهذه الظروف والمتغيرات ذاتها هي التي دفعتنا إلى الأخذ بالاتجاه الاستراتيجي في تخطيط الاتصال ، كأسلوب علمي جديد قادر على أن يطور المفاهيم والمضامين الحالية لتخطيط الاتصال وسياساته بكل سليانها ، وقادر أيضا على أن يواجه تلك الظروف والمتغيرات الداعية إلى تطويرها.

وكذلك ينبغي أن نشير هنا إلى أن ما نقصده بالتخطيط الاستراتيجي للاتصال ليس هو التخطيط طويل الأجل الذي ذكر في بعض المفاهيم التقليدية لتخطيط الاتصال. ذلك لأن التخطيط الاستراتيجي للاتصال يعني

التعامل مع الأحداث والمتغيرات المستقبلية بكل ما يتطلبه هذا التعامل من إمكانات وقدرات ، بينما التخطيط الحالي للاتصال ، حتى ولو كان طويل الأجل ، يتعامل مع أحداث وتغيرات حالية ، ولا يستطيع أن يتجاوزها إلى المستقبل إلا قليلا وفي حدود سنوات قليلة لا تزيد على خمس سنوات على أكثر تقدير ، كما أنه لا يعتبر حتى الآن جزءا مكتملا لتخطيط التنمية والتقدم ومتكاملا معه . بينما هذه الصفة متوفرة تماما في التخطيط الاستراتيجي للاتصال.

ويبدو أن الخلط بين مفهوم التخطيط الاستراتيجي ومفهوم التخطيط طويل الأجل ، يعتبر مشكلة عامة في الدراسات الإدارية. ففي دراسة علمية، قام بها بنيامين تريجو B. Tregoe وجون زيمرمان J. Zimmerman جاء فيها ، أنهما لاحظا بوضوح مدى اللبس بين التفكير الاستراتيجي والتخطيط طويل الأجل وتأثير ذلك على صياغة الاستراتيجية. وهذا راجع إلى الفهم غير الدقيق لدور التخطيط طويل الأجل وما ينتج عنه من خلط. وهذا يلزم ضرورة الفصل بين المفهومين لتجنب الآثار السيئة التي تحدث نتيجة الخلط بينهما. (27)

ومن ثم ، فإن أهمية التخطيط الاستراتيجي للاتصال على مستوى المجتمع كله ، سواء كان ناميا أم متقدما ، لا تتضح إلا إذا قام على أساسين

(27) بنيامين تريجو وجون زيمرمان ، ترجمة إبراهيم البرلسي : استراتيجية الإدارة العليا : ماهيتها وكيفية تشغيلها ، القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، سنة ١٩٨٨ . ص ٢٦ .

هامين : أولهما ، أن يكون هذا التخطيط الاستراتيجي للاتصال واضحا ومحددا بكل مفهومه ومضمونه وأبعاده وخطواته . وثانيهما ، أن يكون هذا التخطيط الاستراتيجي للاتصال جزءا مكتملا للتخطيط الاستراتيجي الإداري ومتكاملا معه على مستوى المجتمع كله ، حتى لا يعمل في فراغ ، وإنما يعمل داخل إطار علمي وواقعي سليم ، ويشمل المجتمع كله ، وفي مواجهة كل متغيراته وتحدياته المستقبلية.

وهذه النظرة العلمية إلى أهمية التخطيط الاستراتيجي للاتصال على مستوى المجتمع كله ، تفرضها عدد من الحقائق العلمية والواقعية المستقبلية ، أهمها ما يلي :⁽²⁸⁾

- ١- من المعروف أن الإدارة لا تنفصل عن بيئتها . وينبغي أن تفهم طبيعتها وممارساتها داخل البيئة التي تنغمس فيها . وقد تبين أن هذه البيئة على مستوى العالم كله أصبحت قلقة وغير مستقرة وتعج بالمتغيرات والتحديات والتحديات التي تحمل آثارا حالية ومستقبلية لا يمكن التكهّن بمداها . وقد زعزعت هذه الظروف فلسفة الإدارة وزعزعت ثقة الجماهير بها وواجهتها بضغط ومسؤوليات لم تكن معروفة من قبل ، وسوف يزيد الإلحاح عليها خلال السنوات القادمة . وإذا كان هذا القول صحيحا على كل المنظمات في المجتمعات المعاصرة ، فإنه صحيح

(28) Pettinger, R. Introduction to Management. London: Mcmillan, 1994. PP. 353-358.

أيضا وبنفس الدرجة ، وقد يكون أكثر صحة في مواجهة الحكومات داخل هذه المجتمعات، بل أنه صحيح كذلك وبنفس الدرجة في مواجهة الأنظمة الاتصالية داخل كل مجتمع ، لأنها ليست إلا تنظيمات اجتماعية يجري عليها ما يجري على التنظيمات الأخرى ، ولعل التغيرات والتحديات التي تواجهها هذه الأنظمة الاتصالية ، والتي دفعت إلى قيام مجال بحثي جديد يركز على تخطيط الاتصال وسياساته ، تؤكد هذا الاستنتاج وتدعمه، وتؤكد الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي للاتصال كأسلوب علمي قادر على مواجهة هذه التغيرات والتحديات المستقبلية على مستوى المجتمع كله.

٢- من المعروف أيضا أن الإدارة عملية نوعية. وهي مجال عالمي يتأثر بكل التغيرات والتحديات العالمية ، تماما كما يتأثر بكل التغيرات والتحديات المحلية داخل مجتمعاتها. ومطلوب منها أن تؤثر في هذه التغيرات والتحديات بالكيفية التي تتأثر هي بها. وهذه الحقيقة تشهدها الإدارة في المنظمات المعاصرة ، كما تشهدها المجتمعات التي تنتمي إليها وحكوماتها.

٣- ليس هناك فصل بين تغيرات وتحديات محلية داخلية وأخرى خارجية وعالمية. فالعالم بكل مجتمعاته ومنظّماته يعيش في دوامة من التأثيرات العالمية والمحلية التي تؤثر في بعضها بدرجة جعلت الغموض والاضطراب والفوضى نتائج أساسية تتصف بها هذه التغيرات والتحديات في

مواجهة كل مجتمع وفي مواجهة كل المنظمات التي تنتمي إليه ، والتي تتطلب التحول إلى الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي على مستوى المجتمع كله وعلى مستوى كل منظماته وأنظمتها الاتصالية. ولئن كانت هذه الحقيقة يعوقها نقص المعلومات ، ووجود جماعات لها مصالح حقيقية في بقاء الوضع الراهن كما هو ، وعدم وضوح الأهداف، إلى جانب الخوف والقلق في مواجهة المجهول ، فإن المواجهة العلمية الجادة مع كل هذه العقبات من خلال تخطيط استراتيجي للاتصال داخل المجتمع ، يصبح ضرورة لا غنى عنها.

٤- إذا كان تخطيط الاتصال حاليا يتعامل ، إن وجد ، مع الواقع ، فإنه مطالب ، إذا طبق بكيفية علمية سليمة ، أن يتوافق مع الحاجة الماسة إلى أن يتحول إلى تخطيط استراتيجي ، لكن يتعامل مع الواقع والمستقبل معا داخل إطار الانتماء العضوي والوظيفي إلى التخطيط الاستراتيجي الإداري على مستوى المجتمع كله.

وبذلك يصبح تخطيط الاتصال وسياساته مجالا علميا وتطبيقيا جديدا سواء من حيث المفهوم أو المضمون أو الأبعاد أو الخطوات ، داخل إطار علاقة عضوية ووظيفية بين التخطيط الاستراتيجي للاتصال والتخطيط الاستراتيجي الإداري في مجالات التنمية والتقدم على مستوى المجتمع كله بصفة عامة.

وهذا الاستنتاج يتطلب مزيدا من الدراسة العلمية التي توضح الكيفية التي يمكن أن يقوم بها تخطيط استراتيجي للاتصال له هذا المفهوم والمضمون والأبعاد والعلاقات التي تحكم أداء خطواته بدرجة تحقق الغايات الأساسية التي تستهدفها المجتمعات المعاصرة ، وتشكل أسلوبا علميا لمواجهة السلبات التي يعاني منها حاليا تخطيط الاتصال داخل إطار المفاهيم التي قدمتها الدراسات العلمية التقليدية وتجمدت عندها.

الفصل الثالث

مفهوم التخطيط الاستراتيجي للاتصال ومتطلباته

كان الدافع وراء اتجاهنا نحو التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، هو ظهور عدد من التغيرات والتحديات التي لم يعد تخطيط الاتصال ، بمفاهيمه التقليدية الحالية ، قادرا على التعامل معها ، وخاصة مع مستحدثاتها المستقبلية ، إلى جانب ما نتج عن تطبيقاته العملية في عدد من المجتمعات النامية والمتقدمة من سلبيات أضعفت الثقة فيه وفي السياسات الاتصالية المقترنة به.

فقد تبين من النتائج التي انتهينا إليها بعد تحليل واقع المفاهيم الحالية لتخطيط الاتصال وسلبياته ، أنه لا توجد له سياسات اتصالية شاملة ولا كاملة ولا محددة ولا واضحة ، وأن هذه السياسات الاتصالية ، إن وجدت ، فهي لا ترتبط كذلك بجهود التنمية والتقدم في هذه المجتمعات ، وهذا واقع سلبي.

وتبين أيضا أنه لا يوجد ارتباط بين مفهوم ومضمون السياسات الاتصالية ، إن وجدت ، وتخطيط الاتصال ، إن وجد كذلك ، وإذا كانت سياسات الاتصال تمثل إطارا يتحرك داخله تخطيط الاتصال ويستمد منه أهدافه وغاياته فإن هذا الفصل بين الطرفين يمثل واقعا سلبيا أيضا.

وتبين كذلك أنه لا يوجد تنسيق بين سياسات الاتصال وخطط الاتصال في حالة وجود الطرفين في مجتمع معين. فهذه السياسات قد توضع على مستوى المجتمع كله ، بينما تخطيط الاتصال نادرا ما يكون كذلك ،

وإنما غالبا ما يكون جزئيا أو قطاعيا أو مؤسسيا ، وهذا يؤكد ما بين الطرفين من تباعد وانفصام ، وهذا واقع سلبي كذلك.

ويضاف إلى ذلك ، عدم وجود أجهزة مؤسسية تقيم بتوفير السياسات الاتصالية وتحديدتها بوضوح ، وتقوم بتخطيط الاتصال لتحقيق غاياتها وأهدافها ، وغياب هذه الأجهزة المؤسسية المتخصصة يعني عدم الاهتمام بهذه الأنشطة الاتصالية ، سواء من حيث السياسات المتخصصة أو من حيث التخطيط ، وهذا واقع سلبي ومؤثر.

ولقد نتج عن هذه الوقائع السلبية المؤثرة حالات من الفوضى والتخبط والغموض وعدم الوضوح في مواجهة السياسات الاتصالية وخططها ، مما دعا إلى قيام دعوة ملحة إلى قيام جهود علمية بجنّة مع مراعاة الاعتبارات التي تحكم توفير نتائج إيجابية تخدم هذا المجال وتطوره. وكانت محاولتنا هنا لتقديم التخطيط الاستراتيجي للاتصال كأسلوب علمي مناسب لتلبية هذه الدعوة ، بحيث يتخطى كل السلبيات التي يعاني منها تخطيط الاتصال حاليا.

ونحاول هنا من خلال التعريف بالتخطيط الاستراتيجي للاتصال ومتطلباته أن نضع تصورا للكيفية التي يستجيب بها هذا التخطيط لكل ما يدعو إليه من ظروف ووقائع. ولنبدأ بتعريفه من خلال انتسابه أساسا إلى دائرتين هامتين ، إحداهما تتصل بالإدارة الاستراتيجية ، وثانيتهما ، تتصل

بطبيعة الدور الاستراتيجي للاتصال ، على أساس أنهما يمثلان مدخلا إلى تعريف التخطيط الاستراتيجي ، سواء كان إداريا أم اتصاليا.

مفهوم الإدارة الاستراتيجية :

تؤكد الدراسات العلمية الإدارية على أن هناك تغيرات حالية ومستقبلية تحدث داخل المجتمعات المعاصرة ومنظماتها. وهذه التغيرات تمثل تحديات ، وهي تفرض على هذه المجتمعات ومنظماتها أساليب مستحدثة للتكيف والتوافق بالقدر الذي يضمن لها استمرار التقدم داخل بيئات تتسم بالغموض والتوتر.

ففي بيئة العمل ، أثبتت هذه الدراسات العلمية وجود تغيرات حالية واحتمالات مستقبلية تتمثل في العديد من التغيرات والاحتمالات التقنية والتنظيمية والإدارية والعمالية. وهذه التغيرات واحتمالاتها لها تأثيراتها المباشرة على العاملين. وسوف يؤدي تراكم تأثيراتها وتفاعلاتها إلى تشكيل المناخ التنظيمي داخل المنظمات التي ينتمون إليها بطريقة مختلفة تماما عما تعودت عليه.(1)

(1) من هذه الدراسات العلمية الإدارية ، ما يلي :

- Dale, E. Management: Theory and Practice. London: McGraw-Hill, 4th edition, 1986. P. 577.
- Tichy, N. Managing Strategic Change. New York: Wiley, 1985, PP. 391-393.

وفي البيئة الاجتماعية المحيطة ببيئته العمل ، تثبت دراسات علمية أخرى وجود تغيرات تشريعية واقتصادية واجتماعية حالية ومستقبلية ، إلى جانب ما سوف تحدته ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في حياة الناس من تغير في توقعاتهم ، وزيادة في فرص الاختيار أمامهم ، ودعم للاتجاه نحو اللامركزية ، وتوسع في التعرض للمواد الاتصالية لاتساع مصادرها وتعددتها وتنوعها. وسوف يكون لكل هذه النتائج المحتملة آثار نفسية واجتماعية سلبية وإيجابية ، لا يمكن تحديد مداها من خلال نظرتنا الحالية إليها.⁽²⁾

ولئن كانت الدراسات العلمية السابقة تركز على المجتمعات المتقدمة، إلا أن كل الشواهد الواقعية تؤكد على أن المجتمعات النامية سوف تشهد احتمالات مستقبلية بالغة القسوة ، وأما أن تعبر هذه الاحتمالات بهذه المجتمعات وثقافتها فجوة التخلف وتوفر لها القدرة على مسايرة حضارة مادية ذات إيقاع سريع في شتى المجالات ، أو تبقى في أغلال التخلف والعجز. وفي جميع الحالات سوف تشكل هذه الاحتمالات المستقبلية هذه المجتمعات ومنظمتها بطريقة مختلفة عما هي عليه الآن.

(2) انظر من هذه الدراسات العلمية الإدارية ، ما يلي :

- Lewis, J.: "Competitive Alliances Redefine Companies". Management Review, Aprile, 1991. P. 14.
- UNESCO, New Communication Technologies; Research Trends. Paris: Unesco, 1990. P. 36.

ولاشك أن هذه التغيرات واحتمالاتها المستقبلية ، سواء في الدول المتقدمة أو النامية ، وسواء كانت إيجابية أو سلبية ، تحتاج إلى قدرة عالية على التنبؤ ، تستطيع بها الإدارة العليا أن تسبق إلى اتخاذ قرارات وسياسات وإعداد خطط تقلل بها بقدر الإمكان من السلبيات التي قد تحدثها هذه التغيرات واحتمالاتها ، وتدعم الإيجابيات ، حتى تأتي تأثيراتها بالكيفية التي تشكل مناخا اجتماعيا ملائما لتطور آمن ومتوازن ومستمر.

ولاشك أيضا أن هذه التغيرات واحتمالاتها المستقبلية سوف تلقى بتبعات ثقيلة على الإدارة العليا في هذه المجتمعات ومنظماتها ، وعلى الأجهزة المعاونة كذلك ، وفي مقدمتها الأجهزة الاتصالية. وسوف يكون على هذه المجتمعات ومنظماتها وأجهزتها أن تتحمل مسئولياتها بنجاح.

فلقد كشفت هذه التغيرات واحتمالاتها المستقبلية عن أن المجتمعات المعاصرة ومنظماتها وأجهزتها لن تستطيع أن تعتمد على خبراتها السابقة في مواجهة هذه التغيرات وتحدياتها ، لأنه لو حدث هذا ، فإن هذه المجتمعات ومنظماتها وأجهزتها سوف تفقد المرونة اللازمة لتحويل هذه التغيرات والتحديات إلى فرص حقيقية للتطور الآمن والمتوازن والمستمر ، بل أنها سوف تفقد قدرتها على الاستجابة المناسبة لها. ذلك لأن الاعتماد على الخبرة السابقة يعتبر أساسا مقبولا في البيئات المستقرة. وهذه الصفة لن يكون لها

وجود ، وسوف يحل محلها بيانات تعج بالاضطراب والقلق والتوتر والتغير السريع.

وتبعاً لذلك ، تصبح الإدارة الاستراتيجية لهذه المجتمعات ومنظماتها وأجهزتها هي الأسلوب الأنسب والأكثر فاعلية ، لأنها تتيح لهذه المجتمعات ومنظماتها وأجهزتها القدرة على تحليل البيئة ومتغيراتها واحتمالاتها لاستقراء الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة. كما تتيح لها القدرة على تحليل نقاط الضعف والقوة في إمكاناتها الذاتية ، وكذلك تتيح لها القدرة على توليد البدائل وإحداث التنسيق والتعاون والتكامل بين جميع الأنشطة التي تقوم بها وجميع الأجهزة التي تعمل لها ، وبذلك تمكنها من تحقيق أغراضها ورسالتها.⁽³⁾

وطالما أن الإدارة العليا في المجتمعات المعاصرة ومنظماتها وأجهزتها تتجه إلى تطبيق الإدارة الاستراتيجية لتحقيق التوافق والتكيف مع التغيرات المستقبلية وتحدياتها ، فإن عليها أن تجيب على سؤالين هامين كمدخل لتطبيق الإدارة الاستراتيجية ، وهما : ما الذي نرجو أن نحققه لمجتمعاتنا ومنظماتنا وأجهزتنا ؟ والإجابة هنا تعني تحديد الصورة المستقبلية لمجتمعاتنا ومنظماتنا ولأجهزتنا. وثانيهما ، يتصل بالكيفية التي تستطيع بها أن تصل إلى ما نرجوه ؟ وهذان السؤالان يتكاملان. فأولهما يقصد به تحديد الهدف والغاية خلال

(3) محمد رشاد الحملاوي : دليل المديرين إلى التخطيط الاستراتيجي . القاهرة : مكتبة عين شمس ،

الطبعة الثانية ، سنة ١٩٩٣ . ص ص : ٥-٦ .

السنوات القادمة والتي تتراوح ما بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة. وثانيهما ، يحدد الأساليب المناسبة لتحقيق هذا الهدف وهذه الغاية. وعلى إجابتهما معا ، يقوم التطبيق الواقعي للاستراتيجية في المجتمعات المعاصرة ومنظماتها وأجهزتها.

ومن الواضح هنا ، أن إجابة السؤال الأول تحدد الرسالة والأغراض التي يعيش المجتمع أو إحدى منظماته من أجلها ، أي تحدد اتجاهها في الحياة. وأن إجابة السؤال الثاني تحدد الأسلوب الذي يختاره المجتمع أو إحدى منظماته لتحقيق رسالته وأغراضه أو رسالتها وأغراضها ، أي تحدد الكيفية التي يتحقق بها اتجاهه أو اتجاهها في الحياة. والاجابتان معا تحددان مضمون الاستراتيجية واتجاهها وأساليبها.

وقد تأكدت هذه الحقيقة بوضوح في دراسة علمية ، جاء فيها أن الإدارة الاستراتيجية هي مجال الإدارة العليا ، وهي تهتم بالمجتمع ككل أو بالمنظمة ككل ، وأنها تعني إدارة رسالة المجتمع أو المنظمة وأغراضهما من خلال إدارة العلاقة بين كل منهما وظروفهما الداخلية والخارجية. وجاء فيها أيضا ، أن الإدارة الاستراتيجية عبارة عن عمليات تحول بها الإدارة العليا الظروف الداخلية والخارجية إلى قرارات استراتيجية ، أي إلى أهداف عليا وإلى خطط لتحقيقها. ومن خلالها تعمل الإدارة العليا على توجيه المجتمع

ومنظماته نحو مستقبل أفضل.⁽⁴⁾

مفهوم الدور الاستراتيجي للنظام الاتصالي وأهميته :

يتضح من تحليلنا لمفهوم الإدارة الاستراتيجية أنها تكون استجابة لتغيرات وتحديات سوف تواجهها المجتمعات المعاصرة خلال السنوات القادمة، وأن هذه الإدارة الاستراتيجية تتعامل مع المجهول من خلال تعاملها مع المستقبل ، وأن عنصري المخاطرة وتوقع ردود فعل الآخرين هما جوهر هذه الإدارة الاستراتيجية.⁽⁵⁾

ولكي نصل إلى مدخل مناسب لتطبيق الاستراتيجية على الأنظمة الاتصالية في هذه المجتمعات ، ينبغي أن نفهم كل عنصر من هذين العنصرين اللذين يمثلان جوهرها ، وبالكيفية التي تؤكد على العلاقة العضوية والوظيفية بين هذه الأنظمة الاتصالية ومجتمعاتها ، وتجعل دخول الإدارة الاستراتيجية إلى هذه الأنظمة الاتصالية طبعيا وواقعا وضروريا ومتكاملا.

ويتضح عنصر المخاطرة، إذا علمنا أن المجتمعات المعاصرة ومنظماتها تحتاج إلى المعلومات الكافية عن البيئة الداخلية والبيئة الخارجية عندما تتعامل مع التغيرات والأحداث المستقبلية. كما تحتاج إلى معلومات كافية عن كل العوامل المتفاعلة في هاتين البيئتين والوافدة إليهما. ولكن هذه الحاجة إلى

(4) و (5) حامد أحمد رمضان بدر : الإدارة الاستراتيجية والإدارة العليا . القاهرة : المعهد القومي للإدارة العليا ، سنة ١٩٦٧ . ص ص : ٥ - ١٢ .

المعلومات بكل أنواعها وأبعادها لا تتحقق بالقدر المطلوب ولا بالنوعية المناسبة ، رغم أن الباحثين الإداريين استطاعوا أن يوفرُوا مجتمعاتهم ومنظماهم العديد من أساليب التنبؤ الكمية والنوعية ، لأن لكل أسلوب منها سلبياته وجوانب قصوره. وبالتالي ، فإن نقص المعلومات سوف يظل لسنوات قادمة تحديا خطيرا أمام المجتمعات المعاصرة ومنظماها خلال مواجهتها للتغيرات والأحداث المستقبلية ، إلى أن تتوصل إلى أساليب للتنبؤ أكثر كفاءة وقدرة على توفير نتائج أكثر شمولا وبقينا وثقة.

كما يتضح العنصر الخاص بتوقع ردود الفعل عند الآخرين ، إذا علمنا أن كفاءة الإدارة الاستراتيجية تتوقف بدرجة عالية على القرارات التي تتخذها لتكون استجابة المجتمع ومنظماته متوافقة مع ردود الفعل عند الجماهير تجاه الأحداث والتغيرات المستقبلية ، أو لتكون مؤثرة على ردود الفعل عند الجماهير تجاه هذه الأحداث والتغيرات ، لتأتي متوافقة مع سلوك المجتمع ومنظماته تجاهها.

وبالتالي ، فإنه إذا كانت المعلومات الشاملة والكافية هامة حول هذه الأحداث والتغيرات المستقبلية ، فإن القدرة على التنبؤ بردود الفعل عند الجماهير تجاهها إلى جانب القدرة على التعامل معها تعتبر هامة كذلك.

وإذا عدنا إلى أساليب التنبؤ التي توصل إليها الباحثون الإداريون ، وجدنا أنها تغفل بدرجات متفاوتة الجانب الإنساني بكل أبعاده النفسية

والاجتماعية ، سواء بالنسبة للمعلومات التي يقوم عليها عنصر المخاطرة أو والتي يقوم عليها عنصر التعرف على اتجاهات الجماهير وردود أفعالها. ولاشك أن هذا الجانب الإنساني يشكل خلفية واسعة ومؤثرة ومحركة لكل الأحداث الحالية والمستقبلية. ولعل الاضرابات التي يقوم بها العاملون في كثير من المنظمات المعاصرة داخل المجتمعات المتقدمة في مواجهة التغيرات التقنية التي تدخلها ، وما تقوم به الإدارة العليا من إجراءات تعسفية متشددة لمعالجة هذه المواقف التي غالبا ما تكون مفاجئة لها ، تعتبر أدلة كافية على تجاهل الجانب الإنساني ، والذي سرف يمثل تحديا أكثر خطورة في المستقبل.

ولعل ما يؤكد هذا الاستنتاج ويدعمه تلك الدعوة إلى التركيز على مجال بحثي جديد في بحوث الاتصال ، بحيث يركز على العلاقة بين الأنظمة الاتصالية والإنسان الفرد داخل إطار نظام اتصالي عضوي ، يكون فيه الإنسان الفرد مستقبلا ومرسلا ومؤثرا ، مما يدفع بقوة نحو تحليل الجوانب البيولوجية للاتصال ، مثل البناء الأساسي والوظيفي للجهاز العصبي المركزي وتأثيراته على قدرة الإنسان على التعامل مع المعلومات التي تنقل إليه من خلال الأنظمة الاتصالية ووسائلها. فإذا أضفنا إلى ذلك المشاعر والأحاسيس وعمليات التذكر والتخيل ودورها في مواجهة المعلومات التي تصل الإنسان في مواجهة الأحداث والتغيرات المستقبلية ، لأصبح الجانب الإنساني وردود فعله عناصر شديدة الأهمية وبالغة التأثير ، مما يفرض ضرورة التعرف عليها واكتشافها في الوقت المناسب ، للوصول إلى كيفية مناسبة للتعامل معها.

ولما كان هذا الجانب الإنساني يدخل أساسا في اهتمامات الأنظمة الاتصالية ومؤسساتها ووسائلها ، فإن أهمية هذه الأنظمة تتأكد من خلال قدرتها على التوصل إلى أساليب للتنبؤ تمكنها من توفير معلومات كافية عن الأبعاد النفسية والاجتماعية للأحداث والتغيرات المستقبلية وردود الفعل عند الجماهير تجاهها.

ثم إن جهود هذه الأنظمة الاتصالية لا تقف عند حدود توفير هذه المعلومات ذات الأهمية البالغة للإدارة الاستراتيجية ، خاصة في مواجهة تحديات هذا القرن الواحد والعشرين ، ولكنها تستطيع أيضا أن تتعامل مع هذه الأحداث والتغيرات والتحديات وردود الفعل عند الجماهير تجاهها ، بالكيفية التي تعد المناخ الاجتماعي الذي يتلاءم مع الاستجابات السلوكية التي تراها الإدارة الاستراتيجية مناسبة لما تتطلبه هذه الأحداث والتغيرات والتحديات من مواجهات تحقق مصالح المجتمع ومنظّماته وجماهيره معا ، والتي يتحقق بها التطور الآمن والمتوازن والمستمر. وهذا هو ما يقصد بالدور الاستراتيجي للأنظمة الاتصالية في المجتمعات المعاصرة ، كجزء مكمل ومتكامل مع الإدارة الاستراتيجية للمجتمع كله.

ولاشك أن هذا الدور الاستراتيجي يتطلب أن تكون الأنظمة الاتصالية وأساليبها ووسائلها على درجة عالية من التطور والتقدم ، وبالكيفية التي توفر لها القدرة على فهم طبيعة هذا الدور والاستجابة الفعالة لمطالبته ، وبما يكفل لها المرونة الكافية في الفكر والتخطيط والتنفيذ.

التعريف بالتخطيط الاستراتيجي للاتصال :

عرفنا أن الإدارة الاستراتيجية تختص باتخاذ القرارات التي تحدد الاتجاه المستقبلي للمجتمع ومنظماته ، واتخاذ الإجراءات التي تجعل هذا الاتجاه المستقبلي شاملا لكل المجتمع ولكل أجهزته ومنظماته ، من خلال ما تقوم به من خطط استراتيجية مبنية على تنبؤات علمية مستقبلية.

وعرفنا أن النظام الاتصالي في كل مجتمع له دور استراتيجي مكمل لدور الإدارة الاستراتيجية ومتكامل معها ، ويأتي التخطيط الاستراتيجي للاتصال ليعبر عن هذا الانتماء من خلال تكامله مع التخطيط الاستراتيجي الإداري لكل قطاعات المجتمع. وينتج عن ذلك خطط استراتيجية مستقبلية تواجه البيئة والإنسان معا. وتشكل السياسة الاتصالية هنا إطارا اجتماعيا يحكم حركة النظام الاتصالي بكل مؤسساته وأجهزته ، ويطبّعها بالسمات الخاصة لكل مجتمع ، بما تشتمل عليه من مبادئ وقيم ومعايير وأصول ومفاهيم ثقافية مستمدة من ثقافة مجتمعتها.

وينطلق مفهوم التخطيط الاستراتيجي للاتصال وأهدافه وغاياته من طبيعة الدور الاستراتيجي للنظام الاتصالي ، وليس من طبيعة السياسة الاتصالية وغاياتها ، كما هو الحال في المفهوم التقليدي لتخطيط الاتصال ، والذي تؤكد عليه الدراسات العلمية التقليدية الحالية.

ويقوم التكامل بين التخطيط الاستراتيجي الإداري والتخطيط الاستراتيجي للاتصال على حقيقة علمية مؤداها أن التفكير الاستراتيجي كل

لا يتجزأ. وإذا كان الأداء المستقبلي لكل أنشطة المجتمع هاما في تحقيق غاياته، فإن التغيرات السلوكية للجماهير وتوافقها لا تقل أهمية لنجاح المجتمع ودعم قيمه ورسالته.⁽⁶⁾ وهذا ما يحقق التكامل بين التخطيطين .

وعلى ذلك ، يمكن تعريف التخطيط الاستراتيجي للاتصال تعريفا إجرائيا بأنه عبارة عن خطوات علمية مدروسة ومنظمة وذات طبيعة خاصة ، تتكامل مع خطوات التخطيط الاستراتيجي الإداري لكل قطاعات المجتمع ، لتحقيق غايات متكاملة تخدم الاتجاه المستقبلي لكل من المجتمع وجماهيره معا ، وليكون التطور أو التقدم آمنا ومستقرا ومتوازنا لكل من البيئة والإنسان معا .

وبالاحظ هنا أن تطبيقات الإدارة الاستراتيجية من خلال مفهومي التخطيط الاستراتيجي تحكمها قدرة كل مجتمع وإمكاناته وطاقاته البشرية. وعلى قدر ما يتوافر للإدارة الاستراتيجية من هذه العناصر الهامة تكون كفاءة هذه التطبيقات وفعاليتها. لكنها في جميع الحالات ، ينبغي أن يتوفر لها أساليب متطورة للتنبؤ ، تكون ذات شمول واسع وفعالية أكبر ، وأن يتوفر لها إدارة عليا ذات عقلية مرنة وخيال فسيح وثقافة واسعة وخبرة عميقة وقدرة ابتكارية كبيرة.

(6) Rowe, A. & Others. Strategic management, New York: Addison-Wesley, 4th edition, 1994, P. 4.

كما يلاحظ هنا أن الإدارة الاستراتيجية وخططها لا تصلح مع وجود أزمات خانقة ، لأنها لا تتعامل مع الواقع ، وإنما تتعامل مع المستقبل. ثم أن الاقتناع بالإدارة الاستراتيجية وخططها وأهميتها لمستقبل المجتمع ، قاعدة أساسية لقيام إدارة استراتيجية ناجحة وخطط فعالة وملزمة.

وينبغي أن نؤكد هنا على أربع حقائق أساسية : أولاً ، تتصل بضرورة أن تكون الإدارة الاستراتيجية المصدر الأساسي لتحديد العلاقات بين ما تقوم عليه من تخطيط استراتيجي إداري ودور استراتيجي للاتصال وتخطيط استراتيجي للاتصال. كما ينبغي أن تكون نقطة البداية للخطوات التي تقوم عليها هذه العناصر الثلاثة.

وثانيها ، أن يكون تحديد الدور الاستراتيجي للنظام الاتصالي واتجاهاته وفلسفته وغاياته خلال الفترة الزمنية التي تحددها الإدارة الاستراتيجية وعلى ضوء ما تقرره من غايات أساسية مستقبلية للمجتمع ولرسائله وأهدافه وأغراضه. وتأتي السياسة الاتصالية لتحكم حركة النظام الاتصالي وتوصلها ثقافياً بما يتفق مع ثقافة المجتمع كله وتميزها.

وثالثها ، أننا ننظر ، عند التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، إلى الأنظمة الاتصالية ومؤسساتها وأجهزتها ووسائلها ككل متكامل ، فالأهداف والغايات واحدة والخطوات الاستراتيجية واحدة ، ولكن الخطط التكتيكية واساليبها تتباين وتتسارع ، ويكون توزيعها بحسب الطبيعة الخاصة لكل

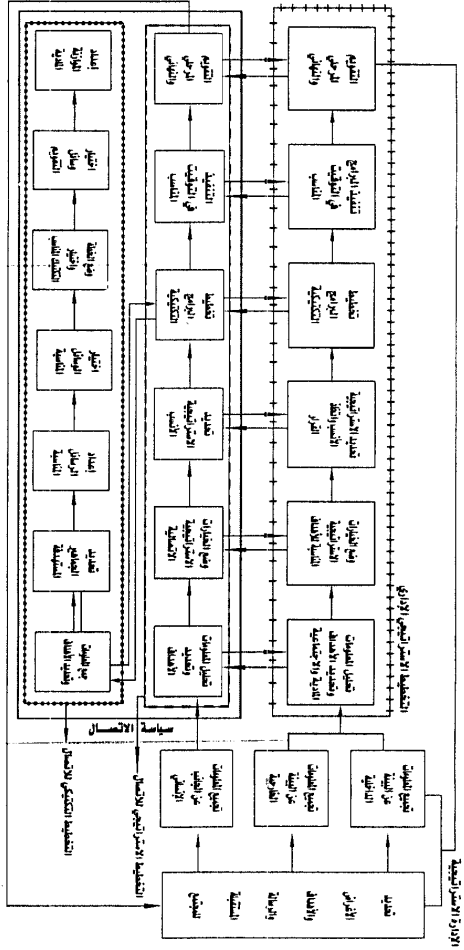
مؤسسة ولكل جهاز ولكل وسيلة ، وبحسب إمكانيات وقدرات كل منها ، وبحسب طبيعة جماهيرها .

ورابعتها ، أن يكون مضمون كل خطوة من خطوات التخطيط الاستراتيجي للاتصال متوافقا مع متطلبات الخطوة المماثلة في التخطيط الاستراتيجي الإداري ، خاصة وأن مسمى الخطوات في الحالتين واحدا ، وهذا ما يحقق التكامل بين التخطيطين.

وبناء على كل ما تقدم ، نستطيع أن نحدد خطوات التخطيط الاستراتيجي للاتصال وعلاقتها وأبعادها وما يتفرع عنها من خطط تكتيكية، من خلال استعراض الشكل رقم (٣) وهو عبارة عن رسم توضيحي لهذه الخطوات داخل إطار انتماءاتها وعلاقتها وأبعادها وتعريفاتها ، كما يلي :

أولاً : المستطيل الرأسي وما يتبعه من ثلاثة مستطيلات أفقية ، تمثل الإدارة الاستراتيجية ومن خلالها تقوم الإدارة الاستراتيجية بتحديد الأغراض والأهداف والرسالة المستقبلية للمجتمع على ضوء النتائج التي توصلت إليها بعد جمع وتحليل البيانات والمعلومات المحتملة حول الأحداث والتحديات المستقبلية خلال الفترة المستقبلية التي حددها فيما بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة ، سواء في البيئة الداخلية أو في البيئة الخارجية أو ما يتصل بالجانب الإنساني في البيئتين.

شكل رقم (٢) رسم توضيحي بين خطوات التخطيط الاستراتيجي للاتصال [الأقسام تبين الاتجاهات والعلاقات]



ملاحظات عامة :
 - التعليم الأساسي وما يليه من ثلاث سنوات قبلية (التي هي الأولى والثانية والثالثة)
 - التعليم الأساسي (التي هي الأولى والثانية والثالثة) وما يليه من ثلاث سنوات (التي هي الأولى والثانية والثالثة)
 - التعليم الأساسي (التي هي الأولى والثانية والثالثة) وما يليه من ثلاث سنوات (التي هي الأولى والثانية والثالثة)
 - التعليم الأساسي (التي هي الأولى والثانية والثالثة) وما يليه من ثلاث سنوات (التي هي الأولى والثانية والثالثة)
 - التعليم الأساسي (التي هي الأولى والثانية والثالثة) وما يليه من ثلاث سنوات (التي هي الأولى والثانية والثالثة)

ثانيًا : يتفرع هذا المستطيل الرأس وما يتبعه من مستطيلات أفقية إلى اتجاهين: أحدهما يمثل مستطيل أفقي كبير ويضم ست خطوات أساسية يقوم عليها التخطيط الاستراتيجي الإداري. ويبدأ بتحليل المعلومات والأهداف والأغراض والرسالة المستقبلية التي انتهت إليها الإدارة الاستراتيجية ، ليصل إلى أهداف وأغراض تخص قطاعات المجتمع المختلفة والتي سوف تتأثر بالأحداث والتحديات المستقبلية. ثم تأتي الخطوة الثانية والتي تنص على وضع خيارات استراتيجية لتحقيق ما تحدد من أغراض وأهداف ، وبعدها يتم اتخاذ القرار الاستراتيجي في الخطوة الثالثة باختيار أحد هذه الخيارات كأسلوب أمثل لتحقيق تلك الأغراض والأهداف المحددة. ثم يترجم هذا القرار إلى خطط تكتيكية عملية على فترات متتالية في الخطوة الرابعة ، على أن تحقق كل خطة منها هدفًا أو غرضًا معينًا أو مرحلة محددة من مراحل هدف أو غرض معين. والمهم هنا ، هو أن تكامل هذه الخطط التكتيكية يعني الانتهاء من خطة استراتيجية خلال الفترة الزمنية المحددة ، ويختص بتنفيذ هذه الخطط التكتيكية الخطوة الخامسة. ويأتي التقويم المرحلي والنهائي في الخطوة السادسة ليتابع التنفيذ ويقوم النتائج النهائية والدروس المستفادة منها.

ثالثًا : أم الاتجاه الثاني الذي يتفرع إليه المستطيل الرأسي وما يتبعه من مستطيلات أفقية ، فإنه يمثل مستطيل أفقي ثانٍ يضم خطوات التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، وعددها ست خطوات أيضًا ، وهي مماثلة في مسماها

خطوات التخطيط الاستراتيجي الإداري ، ويتم تحديد مضمون كل منها على ضوء ما ينتهي إليه تحديد الخطوة المماثلة . وتبدأ أولى الخطوات أيضا بتحليل المعلومات التي وصلتها من الإدارة الاستراتيجية حول الجانب الإنساني للأحداث والتحديات المستقبلية وما حددته من أهداف وأغراض ورسالة للمجتمع على ضوءها ، ويضاف إلى ذلك المعلومات التي انتهى إليها التحليل الإداري والأهداف التي حددها في خطواته الأولى المماثلة ، ليم تحديد الأهداف والأغراض الاستراتيجية الخاصة بالجماهير في مواجهة تلك الأحداث والتحديات المستقبلية. وفي الخطوة الثانية توضع الخيارات الاستراتيجية ، أي الأساليب المناسبة لتحديد هذه الأهداف والأغراض ، ثم في الخطوة الثالثة يتم اختيار القرار الاستراتيجي والذي يقوم على تحديد أحد الأساليب المعروضة وأكثرها كفاءة. ثم في الخطوة الرابعة يترجم هذا القرار الاستراتيجي إلى خطط تكتيكية زمنية متتالية ، تغطي في مجموعها عند تنفيذها في خطوة خامسة خطة استراتيجية كاملة وفي خلال توقيتات مناسبة. وفي الخطوة الأخيرة يأتي التقويم المرحلي والنهائي ليعطي صور متتالية للنتائج المتتالية إلى جانب صورة نهائية لما تحقق من الخطة الاستراتيجية الكاملة ولتحديد الدروس المستفادة منها. والمهم هنا هو التلازم ما بين خطوة إدارية وخطوة اتصالية ، وأن يكون هذا التلازم سابقا أو مسافرا أو تاليا ، بحسب طبيعة ومتطلبات كل خطوة إدارية.

رابعاً : يتفرع عن التخطيط الاستراتيجي للاتصال عند خطواته الرابعة والخاصة بترجمة القرار الاستراتيجي إلى خطط تكتيكية مجموعة الخطوات التي يقوم عليها التخطيط التكتيكي لكل خطة منها ، ومجموعها سبع خطوات فرعية ، تشمل : تحليل المعلومات وتحديد الهدف الجزئي أو المرحلي وتحديد الجماهير المستهدفة وإعداد الرسائل المناسبة واختيار الوسائل المناسبة ، وتنفيذ الخطة في التوقيت المناسب واختيار أساليب التقويم وإعداد الموازنة المالية ، ويحيط بهذه الخطوات جميعها إطار أفقي مميز لها.

خامساً : يحيط بالإطارين الأفقيين الخاصين بالتخطيط الاستراتيجي للاتصال والخطط التكتيكية المتفرعة عنه ، إطار مميز بخط مستقيم ويمثل السياسة الاتصالية التي تحكم حركة تخطيط الاتصال سواء كان استراتيجيا أو تكتيكيا، كما تحكم حركة المؤسسات والأجهزة والوسائل الاتصالية المنفذة، لتكون ملتزمة بالعناصر الثقافية الأصيلة المميزة لمجتمع معين ، كالعادات والقيم والتقاليد والمعايير السلوكية والمبادئ الدينية والفلسفة السياسية ، وغيرها. فلكل مجتمع أصالته ، وسراعاة هذه الحقيقة وتطبيقها والالتزام بها يحمي الأنظمة الاتصالية من كل السلبات التي قد تقع فيها ، سواء بسبب التقليد أو المحاكاة أو الانبهار أو ما شابه ذلك من عناصر وافدة أنتجت ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

ولاشك هنا في سلامة كل هذه الخطوات الاستراتيجية والتكتيكية ، وهي تتابع وتكامل لتعطي تصورا شاملا لمضمون التخطيط الاستراتيجي

للاتصال بكل علاقاته وأبعاده وتفرعاته. ولئن كان هذا التصور الشامل يعتبر علميا نظريا، فإن تطبيقه داخل مجتمع معين يخضع بلا شك إلى ظروف واقعية، وهي تؤثر على إمكانات هذا التطبيق وحدوده وفعاليته.

الاعتبارات التي تحكم التطبيق عند التخطيط الاستراتيجي للاتصال :

قلنا إن تطبيق التخطيط الاستراتيجي للاتصال سوف يكون مختلفا من مجتمع إلى آخر بحسب طبيعة كل مجتمع وإمكاناته وقدراته. ومع ذلك ، يوجد عدد من الاعتبارات المشتركة التي ينبغي مراعاتها في كل مجتمع ، مهما كانت طبيعته وقدراته وإمكاناته. وفي تقديرنا أن هذه الاعتبارات العامة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع ، بحسب الطبيعة المميزة لكل نوع منها ، وهي : اعتبارات واقعية، أي تتعامل مع واقع المجتمعات المعاصرة ، واعتبارات مهنية، أي تتصل بالممارسة المهنية للتخطيط الاستراتيجية وتنفيذها ، واعتبارات علمية تتصل بمدى أهمية قيام علم مستقل لتخطيط الاتصال ، كتأكيد على ما انتهى إليه الباحثون في الدراسات العلمية التقليدية. وفيما يلي نتناول كل نوعية منها بشئ من التفصيل :

(١) الاعتبارات الواقعية :

تشير الدراسات العلمية الحالية لمفاهيم تخطيط الاتصال المطبقة في المجتمعات النامية إلى ضرورة قيام هيئة تنسق بين خطوات التخطيط للاتصال، وتنسق بين الأجهزة والمؤسسات الاتصالية التي تتولى تنفيذ هذه الخطوات. غير أن الباحثين هنا لم يحددوا ما يقصد بالفعل بهذه الهيئة ولا كيفية قيامها

وممارستها لأعمالها وعلاقاتها بالهيئات الأعلى منها والتي تليها ، وما شابه ذلك من الأمور التي تضع تصورا واقعا لهذه الهيئة.

ونحن هنا نقترح قيام الإدارة الاستراتيجية بالتخطيط الاستراتيجي على مستوى المجتمع كله ، وتحديد الرسالة المستقبلية للمجتمع وأهدافها وأغراضها في مواجهة ما يكون متوقعا من حوادث وتحديات مستقبلية. وفي تصورنا أن تقوم كل حكومة بدور الإدارة العليا التي ستولى مهمة الإدارة الاستراتيجية في كل مجتمع ، على أن يكون العمل في حكومات المستقبل قائما على نظام اللجان المتخصصة. بمعنى أن يقسم الوزراء بحسب تخصصاتهم إلى لجانين : أحدهما تقوم بتولي مهمة التخطيط الاستراتيجي الإداري لكل قطاعات المجتمع فيما عدا قطاع الاتصال. وثانيهما ، تقوم بتولي مهمة التخطيط الاستراتيجي للاتصال على مستوى المجتمع. وتتبع كل لجنة ما قد يكون موجودا في القطاعات التي تتبعها من مؤسسات وأجهزة ، فهي تشرف عليها وتوزع عليها ما يخصها من خطط تكتيكية وتوجهها وتقوم أعمالها والنتائج التي تصل إليها.

ويشترط هنا أن تدعم كل لجنة بخبراء وعلماء متخصصين في مجالاتها. فالوزراء لا يعلمون كل شيء حتى في مجال تخصصاتهم ، ويكون الخبراء والعلماء المتخصصون أعضاء عاملين في كل لجنة ، وليسوا أعضاء استشاريين ، بمعنى أن تتحول كل لجنة من مسمى اللجان الوزارية إلى مسمى اللجان الفنية المتخصصة.

فالحكومة ، بوضعها الرسمي ، مهمتها تحليل المعلومات والبيانات الخاصة باتجاهات الحوادث والتحديات المستقبلية ، ثم نضع الأغراض والأهداف وتحدد الرسالة المستقبلية للمجتمع. وبعد ذلك تقوم كل لجنة فيما يخصها بترجمة هذه الأهداف والأغراض إلى خطط استراتيجية متكاملة، وتوزع على أجهزة المجتمع ومؤسساته، كل بحسب طبيعته وقدراته وإمكاناته، وتراقب وتوجه وتقوم النتائج تقوياً مرحلياً ونهائياً وتقدم النتائج النهائية إلى الحكومة ، باعتبارها ممثلة للفكر الاستراتيجي والمتحملة لمسئولية الإدارة العليا ، ولتكون هذه النتائج النهائية موجهاً له عند الإعداد لفترة زمنية مستقبلية جديدة.

(ب) الاعتبارات المهنية :

تتصل هذه الاعتبارات المهنية بمراحل الإعداد والتخطيط والتنفيذ. بمعنى أنها توفر لهذه العمليات إمكانات النجاح والفعالية ، على ضوء التطورات العلمية والفنية في المجتمعات المعاصرة ، وخاصة المتقدمة منها. ويمكن هنا أن نحدد أربعة اعتبارات مهنية أساسية ، وهي :

١- القدرة على توفير أساليب علمية للتنبؤ تكون مناسبة وفعالة :

تسند الدراسات العلمية العربية حول أساليب التنبؤ والقدرة على توفير المعلومات الكمية والنوعية المناسبة . بينما تركز الدراسات العلمية الإدارية الأجنبية عليها بدرجة عالية ، سواء عندما تناوّلها تناوّلًا مستقلاً ، أو عندما تناوّلها من خلال تحليلها للاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي

الإداري. ولئن كانت هذه الدراسات العلمية تأخذ على هذه الأساليب بعض السلبيات التي تحد من قدراتها وإمكاناتها ، إلا أنه يمكن القول أنها تمثل بدايات لا غنى عنها للإدارة العليا في المجتمعات والمنظمات المعاصرة. وعلى كل مجتمع أو منظمة أن تأخذ بالقدر وبالكيفية التي تناسب مع الاحتياجات الفعلية ومتطلباتها.⁽⁷⁾

ويمكن تعريف التنبؤ بأنه محاولة لرؤية وتوقع الكيفية التي ستعمل بها المتغيرات الداخلية والخارجية في مواجهة مجتمع معين أو منظمة معينة ، خلال مدى زمني مستقبلي. وهو أداة هامة للتخطيط ولصناعة السياسات المستقبلية في كل مجتمع وفي كل منظمة. ولا يستطيع أي مجتمع أو منظمة ، مهما كان مستوى تطوره أو تطورها. أن يخططا لمستقبلهما بدون الاستعانة بالتنبؤ وإن كان هذا الاستنتاج لا يعني أن أساليب التنبؤ شائعة الاستعمال في كل مجتمع وفي كل منظمة ، لأن هناك أسبابا علمية وفنية وواقعية تحول دون ذلك.

ولقد انتهى الباحثون والممارسون في مجال الإدارة إلى العديد من أساليب التنبؤ الكمية والنوعية ، إلا أن لكل أسلوب منها حدوده وإمكاناته

(7) انظر من هذه الدراسات على سبيل المثال :

- Morden, T. Business Strategy and Planning. London and New York: McGraw-Hill, 1993.
- Wilson, H.& Other. Business Forecasting. Homewood, Ill.: Irwin, 1990.
- Kress, G. Practical Techniques of Business Forecasting. London: Quorum, 1985.

وقدراته. وتعتمد المنظمات في المجتمعات المتقدمة على أسلوب أو أكثر من هذه الأساليب ، بعد أن تختار منها ما يتناسب مع أهدافها والمدة الزمنية المستقبلية المستهدف ومدى حاجتها إلى المعلومات المستقبلية ودرجة دقة هذه المعلومات ومدى قدرة كل أسلوب على توفيرها ومدى توفر الخبرات والمهارات اللازمة لاستخدامه. ويختلف كل مجتمع وكل منظمة عن المجتمعات والمنظمات الأخرى في مدى توفر هذه العوامل التي تحكم اختيارها لأسلوب أو أكثر من أساليب التنبؤ المتاحة لها. كما يختلف كل منها في كيفية التطبيق ومدى الاستفادة منها.

ويكون على الإدارة الاستراتيجية في كل مجتمع وعلى أجهزتها التخطيطية أن تحدد الأسلوب أو الأساليب المناسبة لاحتياجاتها على ضوء الاعتبارات العوامل التي تحكم هذا الاختيار ، وخاصة ما يتعلق منها بمدى توفر الخبرات البشرية والفنية في هذا المجال ، والتي تمكنها من تطوير هذه الأساليب بالكيفية التي تناسب احتياجاتها ، من خلال المزج بينها أو ابتكار وتجديد بعض خطواتها ، مع التمكن من تطبيقها بالكيفية التي تحقق الغاية منها

٢- القدرة على تحديد الجماهير المقصودة بكل برنامج تكتيكي :

من المعروف أن الخطة الاستراتيجية العامة أو الاتصالية ، تترجم في خطواتها الرابعة إلى برامج تكتيكية قصيرة المدى ، قد تستغرق كل منها سنة كاملة بحسب الغرض المستهدف من البرنامج. وتوفر القدرة على تحديد الجماهير المستهدفة بكل برنامج ، يساعد على تحديد الدور المطلوب والرسالة

المطلوبة والوسيلة المناسبة. ثم أن تحديد الجماهير المقصودة ، يعني التعرف على نوعيتها وطبيعتها واهتماماتها ومشكلاتها وإمكاناتها وقدراتها ومستوى نضجها وكيفية التعامل معها ، وكلها عناصر تحتاج إليها المؤسسات الاتصالية لكي تستطيع أن تضع الرسائل المناسبة لإقناع هذه الجماهير.

وهذه القدرة على تحديد الجماهير المستهدفة متوفرة بدرجة كبيرة في المجتمعات المتقدمة ، لما تملكه من أساليب علمية ومراكز بحثية قادرة. لكن المشكلة هنا هي في مدى إيمان الإدارة العليا بأهمية استخدام هذه الأساليب ومدى جدوى الاتفاق عليها. وهذه المشكلة سوف تكون محسومة في المستقبل القريب ، بعد أن تواجه هذه المجتمعات ومنظمتها بتحديات تهدد واقعها ومستقبلها ، فعندها سوف يكون هذا الإيمان أعم لأنه سوف يكون إيمانا بالإدارة الاستراتيجية وبكل ما تقوم عليه من أنشطة وأساليب ، ومن بينها أساليب التعرف على الجماهير المستهدفة. وسوف يكون على العلوم الاجتماعية وقتها أن تطور من ذاتها بالكيفية التي تسهم بها في تطوير هذه الأساليب ودعمها.

٣- القدرة على توفير استراتيجيات الإقناع المستحدثة واستخدامها :

تبدو أهمية هذه القدرة على ضوء ما نعرفه من أن أساليب الإقناع المستخدمة حاليا تفيد في تنفيذ خطط تكتيكية⁽⁸⁾. كما تبدو أهميتها على ضوء

(8) Cialdini, R. "Persuasion Principles." Public Relations Journal, October, 1985, P. 12.

ما نعرفه من ضرورة أن يصل الباحثون إلى أساليب جديدة قادرة على تحقيق الغايات التي يستهدفها التخطيط الاستراتيجي للاتصال ودوره الاستراتيجي، خاصة أن ما هو متوفر الآن ليس إلا افتراضات تقوم عليها شواهد وأدلة واقعية، ولكنها لم تصل إلى درجة اليقين العلمي في تعاملها مع أهداف مستقبلية.

وتشير الدراسات العلمية الحالية إلى أن هناك ثلاث نظريات أساسية، تصفها بعض هذه الدراسات بأنها استراتيجيات للإقناع، لأنها تقوم على فروض نظرية لم تثبت صحتها بدرجة عالية، وهي: الاستراتيجية الديناميكية النفسية، والاستراتيجية الثقافية الاجتماعية، واستراتيجية بناء المعاني. ويمكن أن نتناول كل منها بشئ من التوضيح، فيما يلي:⁽⁹⁾

- الاستراتيجية الديناميكية النفسية :

تقوم هذه الاستراتيجية على فرض بوجود علاقة بين ثلاثة عناصر، هي: المؤثر والفرد والاستجابة. ويشير الباحثون إلى هذه العلاقة بالحروف S-O-R، وتعني هذه العلاقة أن هناك أحداثاً خارجية تسبب استجابات سلوكية من خلال تأثيرها على خصائص داخلية في الكائنات العضوية بصفة عامة، والكائنات البشرية بصفة خاصة.

(9) Defleur, Theories of Mass Communication. New York and London: Longman, 1989. PP. 272-292.

وتنقسم الخصائص الداخلية إلى ثلاثة أقسام : أولها ، يشمل مجموعة الخصائص الموروثة ، كالوزن والطول والعنصر والجنس. وثانيها ، يشمل مجموعة من الخصائص المكتسبة ، أي التي يجري تعلمها لتنظيم التركيب الإدراكي عند الفرد. وثالثها ، يشمل مجموعة من العناصر التي تجمع بين الصفتين الموروثة والمكتسبة بالتعلم ، مثل الحالات الانفعالية.

وإذا كان من غير الممكن تغيير مجموعة الخصائص البيولوجية الموروثة ، فإن الخصائص الأخرى الداخلة في القسمين الآخرين يمكن تغييرها على أساس فرض هام مؤداه أنه إذا كانت هذه الخصائص المكتسبة جزئياً أو كلياً تعلمها الفرد خلال عمليات التطبيع أو التكيف الاجتماعي ، وإذا كانت هذه الخصائص ذات تأثير على السلوك الإنساني ، فإنه يمكن إعادة تشكيلها لتنتج سلوكاً إنسانياً مرغوباً ، أو لتعديل وتغيير سلوك إنساني غير مرغوب. ويقتنع كثير من الباحثين في مجالات السلوك البشري بصحة هذا الفرض بدرجة عالية ، ويقدمون قائمة واسعة من الخصائص النفسية التي يمكن أن تقوم عليها هذه الاستراتيجية.

- الاستراتيجية الثقافية الاجتماعية :

تقوم هذه الاستراتيجية على فرض آخر ، هو عكس الفرض الذي تقوم عليه الاستراتيجية السابقة. فهي تفترض أن قدراً كبيراً من السلوك البشري تشكله قوى ثقافية واجتماعية آتية من خارج الفرد وتحيط به في البيئة التي ينتمي إليها. وقد استطاع الباحثون في كثير من العوم الاجتماعية ،

كالانثروبولوجيا والاجتماع والسياسة والاقتصاد ، أن يقدموا أساسا علميا مقبولا لهذه الاستراتيجية ، رغم قلة الدراسات العلمية التي خدمتها إذا قورنت بالدراسات التي قامت عليها سابقتها.

وتعني هذه الاستراتيجية أن هناك الكثير من السلوك البشري تسيطر عليه توقعات اجتماعية وقوى ثقافية موجودة بالفعل داخل النظم الاجتماعية التي يتفاعل فيها البشر معا. وكل نظام اجتماعي ينتمي إليه الفرد ، كالأ أسرة وجاعات الأصدقاء وجاعات العمل ، يمارس مجموعة من الضوابط عليه ، بحيث يمكن القول أن الفرد قد يسلك بالكيفية المتوقعة منه ، بينما هو غير مقتنع تماما بسلوكه. وبذلك تكون التوقعات الاجتماعية مدخلا قويا لفهم أنماط معينة من السلوك البشري داخل نظم اجتماعية معينة. وهي بالتالي ، تصبح أساسا قويا للإقناع إذا أمكن تحديدها والتحكم فيها.

- استراتيجية بناء المعاني :

تعني هذه الاستراتيجية أننا نمارس في حياتنا اليومية ومن خلال وسائل الاتصال الجماهيرية تشكيل سلوك الآخرين بطريقة غير متعمدة ، باستخدام المعاني المتعارف عليها أو بتغييرها. وهذا التأثير غير المتعمد يفتح الطريق واسعا أمام التأثير المتعمد الذي تعنيه هذه الاستراتيجية في مجال الإقناع ، إذا استعملت المعاني التي تنقل إلى الجماهير من خلال وسائل اتصال معينة وبطريقة معينة لتغيير المعاني التي تنسبها الجماهير إلى أشياء معينة ، كالمنتجات والأشخاص والقضايا والمواقف والأحداث.

وعلى ذلك تتضح أهمية الاستراتيجيات الثلاث في تقديم أسس علمية مقبولة إلى حد ما في مجال التخطيط الاستراتيجي للاتصال. ولاشك أن كثيرا من الشواهد الواقعية تثبت صحة الفروض التي تقوم عليها هذه الاستراتيجيات. وتعتبر دافعا قويا إلى إجراء المزيد من البحوث العلمية المستقبلية التي توفر لها درجة أعلى من الثبات واليقين ، وتؤكد على إمكانية التوسع في استخدامها لتحقيق الأغراض التي يستهدفها التخطيط الاستراتيجي للاتصال على مستوى المجتمع كله وفي مواجهة كل جماهيره .

بل أنه يمكن القول بأكثر من هذا ، إذا استطاع الباحثون تطوير ما يسمى بالإقناع المضاد ، وبه من الأساليب الفنية المناسبة تماما لمواجهة التحديات التي قد تثيرها الأحداث المستقبلية. والنتائج التي قد يصل إليها الباحثون هنا سوف تدعم استراتيجيات الإقناع المستخدمة في الخطط الاستراتيجية وما تتطلبه من خطط تكتيكية.

٤. القدرة على استخدام التقنيات الحديثة والمستحدثة :

أشارت الدراسات العلمية الحالية في مجال تخطيط الاتصال إلى أن التطبيق يحتاج إلى تقييم مصادر الاتصال والمواصلات القائمة وتحديد نطاقها والاهتمام بأنشطتها وتوفير الإمكانيات البشرية والفنية ، وتطوير أنظمة التوثيق والمعلومات وحسن استخدامها بالكيفية التي تخدم أغراض التخطيط

للاتصال.⁽¹⁰⁾ وهذه الإشارة لها ما يبررها على ضوء الحقيقة التي نعرفها عن التخطيط بصفة عامة ، وهي أنه يعني الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة وحسن استثمارها.

ونضيف هنا أن الربع الأخير من القرن العشرين شهد بداية ثورة عارمة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، كان لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على المجتمعات المعاصرة ومنظمتها. واقتربت هذه التأثيرات بتغيرات تقنية ومهنية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى. كما اقتربت بآمال واسعة في مجال الإقناع والتأثير على السلوك الإنساني.

وأثبتت الدراسات العلمية أن هذه الثورة بكل أبعادها واتجاهاتها سوف يكون لها تأثيرات إيجابية على وسائل الاتصال ، وخاصة في المجتمعات المتقدمة خلال السنوات القادمة والتي ستشهد تزايد هذه الآثار الإيجابية واتساعها ، رغم أنها لا تزال في بدايتها في المجتمعات النامية.

ولعل أحد الاحتمالات الهامة لتأثير هذه الثورة ، ما يتصل منها بمجال الإقناع ، حيث أن هذه الوسائل والأساليب التقنية المستحدثة تتزايد قدراتها على التأثير على السلوك الإنساني ، بما يتوفر لها من قدرات متزايدة على التأثير على بناء المعاني والقيم والتقاليد المشتركة بصفة عامة.

(10) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : قضية التخطيط الإعلامي في الوطن العربي. القاهرة: المنظمة ، سنة ١٩٨٠. الصفحات ٢٢ و ٨٥ و ١٢٤.

ولسوف تكون هذه التأثيرات مقصودة . وبالتالي ، قد تكون مرغوبة أو غير مرغوبة ، أو قد تكون إيجابية أو سلبية ، أي بحسب الغرض منها والجهة التي تستعملها . ولكي تكون هذه الاحتمالات على واقع يوفر لها مغزاها وأهميتها ويؤكد على جوانبها الإيجابية ، ينبغي أن تقتصر هذه الثورة بما يحدث في المجتمع من تطورات تكنولوجية لها انعكاساتها الواسعة على الإنتاج والخدمات الجماهير ، ولها انعكاساتها أيضا على النظام الاتصالي كله.

ونضيف أيضا ، ضرورة أن يصبح الممارس في المهن الاتصالية تقنيا قادرا على التعامل مع هذه الوسائل التقنية المتطورة . وسوف يتطلب ذلك تنمية قدراته على التنبؤ والتخطيط الاستراتيجي وزيادة اتجاهه نحو التخصص المهني الدقيق والتخصص الجماهيري النوعي الأفقي . وسوف تنعكس كل هذه التطورات على فلسفة تعليم المهن الاتصالية ، لتحول من إعداد أفراد مستعدين للمهنة إلى إعداد أفراد قادرين على الدخول فيها . وهذا يتطلب التركيز على كيفية الاستفادة من نتائج هذه الثورة التكنولوجية الهائلة واحتمالاتها.⁽¹¹⁾

(11) انظر هذه الدراسات العلمية :

- Copps, I. "What Technology Really Means For Communication Professionals". Public Relations Quarterly, Summer, 1993.
- Anderson, R.& Other. "Practitioners Roles and Uses of New Technologies." Journalism Quarterly, Vol. 69, No.1, Spring 1992. PP. 136-162.

ولاشك أن كل هذه الاعتبارات المهنية التي تحكم تطبيق التخطيط الاستراتيجي للاتصال تحتاج إلى مزيد من الدراسات التطبيقية داخل إطار كل مجتمع متقدم معاصر. وهذا يوفر لهذه الاعتبارات مزيداً من الواقعية والحرفية ، ومزيداً من فرص النجاح والفعالية.

(ج) الاعتبارات العلمية :

يقصد بهذه الاعتبارات العلمية ضرورة وجود علم نظري لتخطيط الاتصال ، ليطور التطبيق ويثريه بما يصل إليه من نظريات علمية ، تقوم على حقائق مصاغة على شكل نظريات قادرة على تفسير الظواهر وإيجاد العلاقات بينها ، والإسهام في بناء النظرة الشاملة إلى الواقع ، مع زيادة فعالية الخطوات المهنية التي تقوم عليها الخطط الواقعية ، وزيادة تفسيرها بما تقوم به من تطوير للأساليب العلمية والاستخدامات المهنية.

ولقد طالبت الدراسات العلمية السابقة في مجال تخطيط الاتصال بقيام هذا العلم وعمدى أهميته. وفي هذه الدراسة تأكدت الحاجة إلى قيام مثل هذا العلم. وإذا كانت دعوة الدراسات العلمية السابقة تقوم في مواجهة السليبيات التي انتهت إليها التطبيقات الواقعية لتخطيط الاتصال فإننا ندعو إليه هنا في مواجهة ما قمنا به من محاولة علمية لتطوير تخطيط الاتصال بما يتناسب مع احتياجات المجتمعات المعاصرة. ومعنى هذا أن هذه الدعوة هنا وهناك ضرورية لدعم تخطيط الاتصال في واقعه ومستقبله.

ومع غياب هذا العلم النظري ، رغم كل هذه الأهمية التي يعيها لتطبيقات التخطيط في مجال الاتصال ، فإن الدراسات العلمية السابقة انتهت إلى عدد من النظريات التي رأت أنها مفيدة للتطبيق ، ولا غنى عنها للمخططين في كل المجتمعات المعاصرة. ونستطيع هنا أن نستشهد بعدد من الدراسات العلمية في مجال تخطيط الاتصال ، لنتعرف على نظرتها إلى النظريات العلمية ومدى أهميتها وكيفية الاستفادة منها ، ولنتبين مضمون الدعوة إلى قيام علم تخطيط الاتصال كعلم مستقل ومتميز ، كأساس لتوفير تلك الاعتبارات العلمية هنا. (12)

فقد تبين من هذه الدراسات العلمية أن جوهر التخطيط هو تطبيق النظريات العلمية ، بدليل أن كل المخططين يستخدمون النظريات في عملهم بوعي أو بدون وعي. وهذه النظريات يمكن تقسيمها إلى نظريات في تخطيط الاتصال ، ونظريات أخرى عن تخطيط الاتصال. وهذه النظريات جميعها يسترشد بها المخططون في السياق العملي لتصميم الاتصال من ناحية ، وفي الوظائف العملية للتخطيط من ناحية ثانية.

(12) انظر من هذه الدراسات العلمية ، ما يلي :

- Meddleton, J. Approaches to Communication Planning. Paris: Unesco, 1985, PP. 19-60.
- Hudson, B. "Comparison of Current Planning Theories." Journal of the American Planning Association, Vol. 45, No.4, 1979.
- Meddleton, J, Using Theory In Communication Planning. Development Communication Report, No. 23, July 1978. Washington, D. C., Academy For Educational Development.
- Faludi, A. Planning Theory. Oxford: Pergamon Press, 1973.

ومن أهم النظريات في تخطيط الاتصال ، نظرية التنمية والنظرية السوسولوجية ونظرية الاتصال ونظرية التنظيم. وهذه النظريات تفيد المخططين في التنبؤ بنتائج التدابير المخططة ، وتساعدهم على أن يقرروا ما يصنعون ؟ وكيف يصنعون ؟ كما أن تقييم النتائج يعتمد على النظرية ، وخاصة التقييم المرحلي الذي يسعى المخططون من خلاله إلى فهم كيفية سير برامجهم والآثار المترتبة عليها ، إلى جانب الاستفادة من النظرية في تقييم الخطط البديلة التي تستخدم في حالة عدم قدرة أي خطة مطبقة على تحقيق أغراضها.

أما النظريات عن تخطيط الاتصال ، فمنها نظريات تفيد في التخطيط الشامل والتخطيط الجزئي ، ونظريات تفيد في التخطيط التخصصي والتخطيط الإنشائي ، ونظريات تفيد في التخطيط التشاركي والتخطيط التعليمي والتخطيط الجماعي ، وغيرها. وهذه النظريات جميعها تسهم في توعية المخططين بدورهم بالكيفية التي ينبغي عليهم أن يؤديوها وتساعدهم على أن يطوروا مناهج جديدة لعملية التخطيط بالكيفية التي تتناسب مع أوضاعهم وظروفهم.

ويتضح هنا أن هذه النظريات جميعها لا تعني إطلاقاً قيام علم تخطيط الاتصال كعلم مستقل و متميز رغم وجود هذا الكم من النظريات ، لأنها جميعها مأخوذة من علوم أخرى. فهي منتقاة بالكيفية التي ترى بها هذه الدراسات العلمية التي أوردتها ، إنما تخدم عملية التخطيط للاتصال ، خاصة

عندما كانت تنادي بتطبيقها في المجتمعات النامية.

ثم أن هذا الانتقاء لهذه النظريات يعتمد على وجهة نظر كل باحث ورؤيته الخاصة إلى كيفية الاستفادة من النظريات العلمية المنتمة إلى حقول المعرفة العلمية المختلفة ، كإدارة والاجتماع والنفس وغيرها. وهذه الحقيقة تعني أن اقتران التخطيط كعملية إدارية بالنظريات التي يستفيد منها ليس ثابتا ولا مستقرا ، لأنه يتغير بتغير الباحثين والمخططين ، ويختلف باختلاف وجهات النظر التي يعتقونها. وهذه الانتقادات جميعها تنفي تماما لو أن هناك علم نظري متخصص في تخطيط الاتصال وتعتمد عليه بالتطبيقات العملية وتقوم بينها وبينه علاقة طبيعية تتسم بالثبات والاستقرار والإثراء المتبادل ، كتلك العلاقة القائمة بين النظرية والتطبيق في كل مجالات المعرفة العلمية ، سواء كانت مجالات اجتماعية أم مجالات طبيعية.

ولعل هذا الاستنتاج هو الذي دفع هذه الدراسات العلمية التي أخذت بالاتجاه نحو النظريات المنتقاة من العوم الأخرى ، إلى أن تؤكد في نهاية عرضها لهذه النظريات على أن المخططين يحتاجون إلى أن يتخذوا موقفا تجريبيا يشجع الابتكار والتجديد ويحفز الخيال ، ويواجه التحدي الذي يواجههم والذي يتمثل في الوصول إلى أساليب فكرية أصيلة ، يستفيد منها تخطيط الاتصال.

وبالتالي ، تظهر الحاجة الشديدة إلى مفهوم جديد للنظرية ولعلاقتها بعملية التخطيط وتستجيب لما قصدناه بالاعتبارات العلمية التي تحكم تطبيق التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، أي تستجيب لقيام علم مستقل ومتخصص في تخطيط الاتصال ، يمكن به تخطي سلبات المفاهيم التقليدية التي عرضنا نماذج لها . كما يمكن به استيعاب الاحتياجات الحقيقية والمتطلبات الأساسية لعمليات تخطيط الاتصال التي تختلف مواقعها وتختلف أغراضها وغاياتها باختلاف المجتمعات التي تطبق فيها .

لكن قيام علم تخطيط الاتصال كعلم مستقل ومتخصص ، بكل ما يعنيه من مضمون متميز ونظريات علمية متخصصة ، وقادرة على تطوير التطبيق وإثرائه ، ليس أمرا سهلا ، وإنما هو أمر صعب تقف دون تحقيقه عقبات علمية كثيرة ومتعددة .

فالعلماء في العلوم الاجتماعية جميعها ، رغم إيمانهم بأهمية النظرية لكل علم متخصص من ناحية ولجانبه التطبيقي من ناحية ثانية ولجانبه المنهجي من ناحية ثالثة ، إلا أنهم لا يتفقون حول ما يقصد بالفعل بالنظرية العلمية ، وهي جوهر أي علم متخصص ، فهي تعني أشياء مختلفة لعلماء مختلفين⁽¹³⁾.

وعلماء الاتصال أنفسهم يجمعون على أن المشكلة الرئيسية في مجال الاتصال تتمثل في نقص النظريات الجيدة . وتعود هذه المشكلة في نظرهم إلى

(13) Nachmias, D. & C. Research Methods In the Social Sciences. New York: St. Martin's Press, 2^{ed} edition, 1981, P. 39.

ما يوجد من فصل بين النظرية والمنهج. فإذا كانت النظرية هي أساس الفروض التي تقوم المناهج العلمية بتمحيصها ، وبالتالي ، إثراء النظرية والعلم بما تنتهي إليه المناهج العلمية من نظريات جديدة. وهذا تصور لأهمية الاتصال بين النظرية والمنهج. لكن هذا الاتصال في الواقع ليس قائما. ويعتبر غياب سببا في غياب النظرية.⁽¹⁴⁾ وهذه النتيجة لا تعني ضرورة قيام العلم المستقل وما يوفره من اعتبارات علمية ، وإنما تزيد التأكيد عليها.

وبهذه الاعتبارات جميعها ، سواء منها الواقعية أو المهنية أو العلمية ، نستطيع القول بإمكانية قيام مناخ اجتماعي ومهني وعلمي مناسب تماما لتطبيقات التخطيط الاستراتيجي للاتصال في كل المجتمعات المعاصرة ، مناخ يشري التطبيق ويدعم المهنة ويطورها.

(14) Stemple, G. and Westly, B. Research Methods In Mass Communication. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1981. P. 30.



الأساليب العلمية التي يقوم عليها التخطيط الاستراتيجي للاتصال

عرفنا أن المفاهيم التقليدية لتخطيط الاتصال وتطبيقها ، والتي تعرضها الدراسات العلمية العربية والأجنبية ، تتطلب تطويرا يتناسب مع ما حدث في المجتمعات المعاصرة من متغيرات وما سوف يواجهها من تحديات ، وأن هذا التطوير يتمثل من وجهة نظرنا فيما أسميناه بالتخطيط الاستراتيجي للاتصال.

وعرفنا أن المناذاة بهذا التطوير جاءت من منطلقات عديدة : أولها ، أن المفاهيم السائدة عن تخطيط الاتصال تؤكد على أن مدته لا تزيد على خمس سنوات ، وهو ما يسمى بالتخطيط طويل المدى Long Range Planning . وثانيها ، أن هذه المفاهيم السائدة تقوم على دراسة الواقع وتحليله ، وصولا إلى أهداف مستقبلية تتحقق خلال هذه السنوات الخمس على أكثر تقدير . وبالتالي ، قامت أساليب التحليل والتخطيط والتقييم على هذه الحقائق ومعبرة عنها وانعكاسا لها . وثالثها ، أن هذه المفاهيم السائدة لا تقوم متكاملة مع التخطيط لتطوير البيئة والمجتمع ، وإنما تقوم معبرة عن احتياجات الواقع ومتطلباته . فهذه المفاهيم تحدث توافقا بين احتياجات البيئة الواقعية واحتياجات نظم الاتصال التي تتعامل معها ، ويحدث التوافق عندما تأخذ نظم الاتصال من البيئة كل مواردها ، وتعطيها أهدافا تتجاوب مع احتياجاتها ومتطلباتها .

أما التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، فإنه يتعامل مع مدة زمنية تصل إلى عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ، ولذلك ، فهو لا يتعامل مع

الواقع إلا في حدود الإمكانيات والقدرات التي يوفرها له ، لينطلق بها إلى التعامل مع المتغيرات والتحديات والتهديدات المستقبلية ، والتي قد تحدث خلال هذه المدة الزمنية الطويلة. وبالتالي ، فإنه من المتوقع أن يصل التخطيط الاستراتيجي للاتصال إلى أساليب علمية للتحليل والتنبؤ والتخطيط والتقييم انطلاقاً من تلك الأساليب العلمية التي تقوم عليها المفاهيم التقليدية السائدة لتخطيط الاتصال.

وبالتالي ، يكون علينا أن نستفيد من الأساليب العلمية للتحليل والتخطيط والتنفيذ والتقييم والتي قدمتها الدراسات العلمية الحالية ، كقاعدة تنطلق منها الجهود المستقبلية للوصول إلى أساليب خاصة بالتخطيط الاستراتيجي للاتصال ، وتكون أكثر ملاءمة لطبيعته ومتطلباته ، على أن نضع في اعتبارنا ما بين هذه الأساليب العلمية من تنابع وتكامل.

أولاً : أساليب التنبؤ والتحليل :

تهدف هذه الأساليب إلى الوصول إلى توقعات يمكن الاعتماد عليها في مواجهة ما قد يحدث من تغيرات وتحديات ومهديدات خلال الفترة الزمنية المستقبلية التي يحددها المخططون ، لكي يستطيعوا أن يحددوا على ضوءها الرؤية المستقبلية لمجتمعهم في نهاية هذه الفترة الزمنية المستقبلية.

وتستخدم الإدارة العليا هذه الأساليب العلمية ، وهي تخطط استراتيجياً على مستوى المجتمع كله، سواء كان تخطيطاً إدارياً أم تخطيطاً

اتصاليا ، لأنها هي التي تتولى الإدارة الاستراتيجية ، وبالتالي ، فهي مطالبة بوضع رؤية مستقبلية لكل أهدافها وغاياتها ورسالتها ، بناء على ما تصل إليه تنبؤاتها التي تعتمد على النتائج التي تصل إليها هذه الأساليب.

وتحدد الدراسات العلمية التقليدية عددا من الأساليب العلمية للتحليل والتنبؤ الصالحة للاستخدام في تخطيط الاتصال بمفاهيمه السائدة حاليا. وتقوم أساليب التحليل هنا على فرض مؤداه أن فهم النظام الاتصالي والبيئة التي يعمل داخلها يتطلب توفير قدر من المعلومات الماضية والحاضرة والمستقبلية حول البيئة ونظامها الاتصالي. وبالتالي ، لابد من وجود أساليب للتحليل ، تمكن المخططين من التعرف على المشكلات والاحتياجات التي يقوم عليها تحديد الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال الخطط التي يضعونها.

ولذلك ، يقومون باستخدام هذه الأساليب في تحليل عناصر النظام الاتصالي ووسائله ومؤسساته ، وفي تحليل احتياجات البيئة وإمكاناتها ، وفي تحليل الجماهير التي سوف يتعاملون معها ، وفي تحليل السياسات التي تعوق أو تقيد تطور النظام الاتصالي ، إلى جانب تحليل اتجاهات القوى السياسية والاقتصادية المؤثرة فيه. وكل هذه العناصر التي يتم تحليلها باستخدام هذه الأساليب ، تعني بصفة عامة تحليل الصورة الاجتماعية الواقعية القائمة.

ومن أهم الأساليب المستخدمة في تحليل هذه الصورة الاجتماعية القائمة أسلوب النظم System Analysis وهو يفيد في تحليل عناصر

النظام الاتصالي وكيفية تفاعلها مع نفسها من ناحية ومع عناصر البيئة من ناحية ثانية ، على أساس من فكرة المدخلات والمخرجات في النظام. ويرى المخططون للاتصال في المفاهيم التقليدية أن هذا الأسلوب مناسب جدا للتخطيط الجزئي والفرعي ، أي التخطيط لوسيلة واحدة ولقطاع واحد ، وليس مناسباً للتخطيط الشامل أو الكلي على مستوى المجتمع بكل قطاعاته وأجهزته ومؤسساته الاتصالية.

ومن أهم هذه الأساليب أيضا ، أسلوب تحليل الإمكانيات وتقويمها والتي تكون متاحة للمخططين في نظام اتصالي معين. وهو أسلوب مناسب جدا لكل أنواع التخطيط ومراحله. ويمكن أن يوفر معلومات واسعة عن الإمكانيات الاتصالية المتاحة بكل أنواعها الفنية والبشرية والمادية ، وهذا الأسلوب مناسب جدا للتخطيط الشامل والكلي على مستوى المجتمع كله.

ومن أهم هذه الأساليب كذلك أسلوب الاستقراء Extrapolation Methods . ويقصد به استقراء الماضي من أجل التخطيط للمستقبل . وغالبا ما يطبق في التخطيط لتغير واحد ولوسيلة واحدة، مثل تطوير خدمات التليفون في منطقة معينة أو إقليم معين. ويفترض هذا الأسلوب أن الاتجاهات الماضية يمكن أن تمتد إلى المستقبل. ولذلك ، فإن المخططين يحللون الاتجاهات الماضية للتعامل مع الاتجاهات المستقبلية المحتملة ، والتي سوف تكون استمرارا للاتجاهات الماضية.

ويضاف إلى هذه الأساليب أسلوب دلفي Delphi Method وهو عكس الأسلوب السابق ، حيث يعتمد على توقعات الخبراء للأحداث والاحتمالات المستقبلية. وبالتالي ، فهو يتعامل مع متغيرات كثيرة. ولذلك ، فهو يفيد التخطيط الشامل والمعقد.

ويضاف إلى هذه الأساليب أيضا ، أسلوب الومضة الذهنية Brain Storming ويقصد به إعمال الفكر في مشكلة معينة أو عمل معين للوصول إلى الأفكار التي يمكن بها مواجهة هذه المشكلة أو أداء هذا العمل. ويفيد هذا الأسلوب في التعرف على عناصر البيئة ونظامها الاتصالي ومغزاها للوصول إلى رؤية متعمقة لطبيعتها وكيفية تفاعلها. ولكن هذا الأسلوب لا يفيد التخطيط الشامل ، ويفيد فيما دون ذلك من أنواع التخطيط.

ومن الواضح هنا ، أن أكثر أساليب التحليل توافقا مع متطلبات التخطيط الاستراتيجي للاتصال على مستوى المجتمع كله هو أسلوب تحليل الإمكانيات وتقويمها، ثم أسلوب دلفي؛ وهو أسلوب التنبؤ الوحيد المستخدم في المفاهيم التقليدية لتخطيط الاتصال. ويكون علينا أن نبحث عن أساليب أخرى للتنبؤ، قبل أن نتناول هذه الأساليب العلمية للتحليل والتنبؤ بشئ من التفصيل ، على أساس أن التنبؤ قاعدة أساسية يقوم عليها التخطيط الاستراتيجي ، وتفيد في وضع تصور لمستقبل المجتمع بعد مرور الفترة الزمنية التي يستعامل معها التخطيط الاستراتيجي ، كما تفيد في اختيار الخطط الاستراتيجية المناسبة لتحقيق هذه الصورة المستقبلية للمجتمع. إنها تقوم على

عدد من التوقعات الشاملة والمتكاملة التي لا غنى عنها ، سواء في تحديد الأهداف أو في اختيار الأساليب المناسبة لتحقيقها.

وقد تبين من الدراسات العلمية الإدارية ، أن هناك العديد من أساليب التنبؤ الكمية والنوعية. ومن أساليب التنبؤ الكمية الأسلوب الذاتي للتنبؤ والأسلوب الإحصائي والأسلوب التفسيري أو الإيضاحي. ومن أساليب التنبؤ النوعية أسلوب دلفي وأسلوب بناء السيناريو وأسلوب تحليل الأثر المتداخل.

وبناء على ذلك ، نستطيع أن نتناول أساليب التحليل والتنبؤ التي حددناها كأساليب مناسبة للتخطيط الاستراتيجي للاتصال ، على أن نضع في اعتبارنا الطبيعة الخاصة للاتصال ، على أساس أن كل الأساليب العلمية التي ذكرناها مستمدة من الدراسات العلمية الإدارية.

(١) أساليب التحليل :

اخترنا من بين هذه الأساليب أسلوباً واحداً ، هو الأكثر توافقاً لمتطلبات التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، وهو ما يعرف بأسلوب تحليل الإمكانيات وتوقعها ، وترجع أهمية هذا الأسلوب إلى أنه أسلوب لتحليل إمكانيات النظم الاتصالية وقدراتها. كما ترجع أهميته إلى أن هذه العملية التي يقوم بها جزء ضروري من التخطيط الشامل للاتصال. فهو لا يعرف المخططين بالنظام الاتصالي فقط ، وإنما يقيم عناصره ووسائله وقدراته

بالكيفية التي يحتاج إليها المخططون ومتخذو القرار الاستراتيجي ، سواء فيما يتعلق بالنواحي المادية أو بالنواحي البنائية والبشرية.

ويمكن القول أن هذا الأسلوب جزء ضروري من التخطيط الاستراتيجي للاتصال وعملية مساندة لمتخذي القرار الاستراتيجي. ويعتبر شكلا من أشكال معالجة المعلومات ، والذي من خلاله تتوفر كمية كبيرة من المعلومات الضرورية المصنفة بحرص والمقدمة بطريقة تسمح بإدراكها إدراكا واضحا وتقويمها تقويما صحيحا وسليما ، سواء فيما يتعلق بواقع النظام الاتصالي أو باحتياجاته المستقبلية وقدراته على أن يقوم بدوره داخل إطار الظروف التي تحكمه في المجتمع بكل أبعاده.

وتشمل المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال استخدامنا لهذا الأسلوب موادا كمية ووصفية وإحصاءات وأوصاف تاريخية ، إلى جانب مواد تتصل بالبناء الداخلي للنظام الاتصالي ومؤسساته ووسائله ، ومواد قانونية وتنظيمية أخرى. وقد تكون هذه المواد مقسمة بحسب الأهداف والأغراض التي تخدمها ، أو بحسب القيم الاجتماعية التي تعبر عنها والاتجاهات التي تشير إليها. ويمكن أن تشمل هذه المعلومات أيضا حقائق مستقبلية تتصل بالاتجاهات والتطورات بعيدة المدى.

ويعبر شكل رقم (٤) عن الإطار الذي يستخدمه هذا الأسلوب طبقا لاحتياجات التخطيط طويل المدى في المفاهيم التقليدية لتخطيط الاتصال

وهو مستمد منها أساسا ، كما أنه يصلح كاستجابة لمتطلبات التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، وهو مقسم رأسيا إلى ثلاث خانات ، ومقسم أفقيا إلى سبع خانات ، تضم إحدى وعشرين خانة فرعية موزعة بالتساوي على الخانات الرأسية الثلاث ، وتشمل نوعيات المعلومات المطلوبة طبقا للأغراض التي يسعى هذا الأسلوب إلى تحليلها. [أنظر شكل ٤].

ويتشكل من هذه المعلومات جميعها قاعدة المعلومات الفنية بكل ما يحتاج المخططون إلى معرفته فيما يتعلق بخطتهم الاستراتيجية أو بخطتهم التكتيكية والتي تخدم كل مراحل التخطيط الاستراتيجي للاتصال وخطواته الأساسية.

وبهذه المعلومات التي يوفرها هذا الأسلوب التحليلي ، يصبح المخططون واقفين على أرض واقعية صلبة. فقد توفرت لهم معلومات واقعية ومستقبلية عن واقع النظام الاتصالي وإمكاناته وقدراته ، ونقاط ضعفه ونقاط قوته. ولاشك أن هذه المعلومات سوف تحكم بالضرورة حركة المخططين ، لأنهم سوف يلتزمون بالإمكانات المتوفرة لهم حول مستوى النظام الاتصالي ودرجته.

(ب) أساليب التنبؤ :

أصبح التنبؤ حيويًا للإدارة الاستراتيجية على مستوى المجتمع بكل قطاعاته ومؤسساته. ولا يمكن القيام بالتخطيط الاستراتيجي للاتصال بدون

شكل رقم (٤) جدول يمثل الإطار العام لأسلوب تحليل النظام الاتصالي وتقويمه

نوعية المخرجات المخرجات	المخرجات الإحصائية	المخرجات التفسيرية	المخرجات التقييمية	المخرجات التنبؤية	المخرجات النظامية	المخرجات النظامية والتطورات المستقبلية
التطورات السياسية والاجتماعية	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
البناء الداخلي لنظام الاتصالي	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)
المستوى التكنولوجي	(١٥)	(١٦)	(١٧)	(١٨)	(١٩)	(٢١)

هذا الشكل منقول عن المرجع التالي :

- Middleton, J. and Wedemeyer, D. Methods of Communication Planning. Paris : Unesco, 1985. P. 102.

الاعتماد على المعلومات المستقبلية التي توفرها أساليب التنبؤ خلال الفترة المستقبلية المستهدفة. فهذه الأساليب تقدم معلومات تسمح بتصور الأوضاع المستقبلية للمجتمع أو لقطاع من قطاعاته. كما تسمح بتصور الكيفية التي يمكن أن يتحقق بها هذا التصور المستقبلي. وكذلك تسمح بتوقع النتائج التي يمكن أن تتحقق.

ومما يزيد من أهمية هذا التنبؤ وأساليبه ، أنه أصبح من الخطورة أن يكتفي المجتمع ومؤسساته بالتعامل مع الواقع فقط ، بل لابد أن يكون التعامل مع الحاضر والمستقبل معا ، وأن ينطلق من الواقع إلى المستقبل ، من خلال قدرته على التوقع والتنبؤ في مواجهة الظروف والتغيرات والتحديات والتهديدات المستقبلية.

ولقد توصلت الدراسات العلمية الإدارية إلى العديد من أساليب التنبؤ الكمية والنوعية. ويمكن أن نتناول أهمها بشئ من التفصيل للتعرف على مضمونها وقدراتها وحدودها واستخداماتها. ورغم أنها تطورت بدرجة كبيرة خلال السنوات الأخيرة ، إلا أنها لا تزال في حاجة إلى مزيد من التطور لإكساب نتائجها درجة أكبر من اليقين والثبات . وهذه الأساليب ، هي :

١- أسلوب التنبؤ الذاتي :

هو أحد الأساليب الكمية التي تقوم على تجميع أكبر قدر من آراء المحكمين والخبراء في مجالات عديدة حول الاحتمالات المستقبلية خلال الفترة الزمنية المحددة التي يقوم عليها التخطيط الاستراتيجي بشقيه الإداري

والاتصالي. ويجري المخططون بينها قدرا من التنسيق والتوفيق للتعرف على الاتجاه السائد أو الغالب على هذه الآراء ، فيصبح هو الاتجاه الذي يمثل اتجاهات هؤلاء المحكمين والخبراء نحو هذه الاحتمالات المستقبلية.

٢- أسلوب التنبؤ الإحصائي :

يعتبر هذا الأسلوب أيضا أحد الأساليب الكمية التي تقوم على متابعة التسلسل الزمني لمتغيرات حدثت في الماضي ، ومتابعة أوضاعها في الحاضر ، لنصل إلى احتمالات تتابعها في المستقبل.

وهذا الأسلوب يفترض ثبات باقي المتغيرات التي تحكم المجتمع. وتستخدم الأساليب الإحصائية لتوضح هذا التسلسل الزمني للمتغيرات موضوع الدراسة إلى جانب الرسوم البيانية. ويمكن أن يغطي الأسلوب فترات زمنية طويلة ، سواء كانت في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل. ويربط بينها برسوم بيانية ، يمكنها أن توضح بسهولة الاتجاهات المستقبلية المطلوبة.

٣- أسلوب التنبؤ التفسيري :

يعتبر هذا الأسلوب أيضا من الأساليب الكمية ، وهو يعتمد على نماذج بحوث العمليات لإحداث تصور مصطنع للأوضاع المستقبلية ، لكي يتعرف المخططون أو يجربون نماذج التغيرات أو السلوكيات ، التي تقوم عليها هذه الأوضاع وكيفية التعامل معها.

٤- أسلوب السيناريو :

أحد الأساليب النوعية ، ويقوم على بناء تصور لكيفية حدوث المتغيرات المستقبلية. ويصف هذه التغيرات والظروف والاحتمالات التي قد تحكم حدوثها. وغالبا ما تنقسم هذه السيناريوهات إلى ثلاثة أنواع ، أحدها متشائم والآخر متفائل والثالث معتدل. ولكل سيناريو منها احتمالاته. ويكون السيناريو المعتدل هو القاعدة ، لأنه يقوم على متغيرات معروفة واتجاهات ثابتة ، بينما يبنى السيناريو المتشائم والمتفائل انطلاقا من هذا السيناريو المعتدل ليمثلا طرفي النقيض لهذا السيناريو المعتدل.

٥- أسلوب دلفي :

أحد الأساليب النوعية أيضا. ويقوم هذا الأسلوب على تجميع آراء عدد من المتخصصين في مجالات معينة ، كل على حدة. ثم تصنف هذه الآراء وتعرض عليهم مجتمعين لكي يحدفوا منها بالإجماع بعض المعلومات غير الممثلة للاتجاهات المستقبلية. ثم تعرض المعلومات التي استقر عليها إجماعهم على كل منهم مرة أخرى لزيادة تمحيصها وتقويمها ، وتكرر هذه العملية عدة مرات ، حتى لا يصبح هناك مجال لأي تغيير ، فتكون هذه الصورة النهائية لما أجمعوا عليه هي الممثلة بالفعل للاتجاهات المستقبلية والأكثر احتمالا.

٦- أسلوب تحليل الأثر المتداخل :

وهذا الأسلوب نوعي كذلك. وهو عبارة عن محاولة لاكتشاف وتحليل العلاقات المتداخلة والتفاعلات الكامنة بين الحوادث والظروف

المحتملة في المستقبل. ويمكن إجراء هذه المحاولة بين أي عدد من المتغيرات لاكتشاف وتحليل التأثيرات المتداخلة بينها. وتكمن صعوبة هذا الأسلوب في مدى احتمال التعرف على التأثيرات المتداخلة بين هذه المتغيرات ، لأنها قد تكون ضمنية وغير ظاهرة أو علنية.

وتستخدم هذه الأساليب النوعية الثلاثة الأخيرة ، لوضع نتائج الأساليب الكمية السابقة عليها في إطار اجتماعي أوسع. وقد يكون هذا الإطار الاجتماعي سياسيا أو تشريعا أو بينيا. وقد تستعمل هذه الأساليب النوعية الأخيرة أيضا لدعم نتائج الأساليب الكمية. وهي تفيد في تحليل الفرص والتهديدات الكامنة على مستوى المجتمع كله أو على المستوى الدولي. وهي تتناسب تماما مع متطلبات التخطيط الاستراتيجي الإداري والاتصالي.

ورغم أهمية أساليب التنبؤ التي ذكرناها ، إلا أنها لا تستخدم جميعها دفعة واحدة في عملية تخطيط استراتيجي واحدة ، وإنما يكون على المخططين أن يختاروا من بينها ما يتناسب مع الأغراض التي تستهدفها الرؤية المستقبلية لمتجمعهم من خلال عملية تخطيط استراتيجي معينة. وقد يضطرون إلى إحداث توافق بين أكثر من أسلوب للوصول إلى ما يرونه مناسباً. وفي كل الحالات ، هناك عدد من الاعتبارات التي تحكم الاختيار من بين هذه الأساليب ، أهمها :

- عند محاولة التنبؤ بالأهداف المستقبلية في حالة حدوث تغيرات غير متوقعة في البيئة الخارجية المحيطة بالجمعية على المستوى الدولي.
- في حالة تغير المدى الزمني للخطة الاستراتيجية. فإذا كان التخطيط الاستراتيجي يغطي مدة زمنية قدرها سبع سنوات ، ورأت الإدارة الاستراتيجية زيادتها إلى عشر سنوات مثلا ، فإنه يكون على الإدارة الاستراتيجية أن تختار أسلوبا للتنبؤ تتناسب قدرته مع هذه المدة الأطول التي أعيد تحديدها.
- تزايد الاعتماد على التنبؤ لتزايد الإيمان بأهميته ، يفتح الطريق أمام خيارات كثيرة ويكون على الإدارة الاستراتيجية تحديد الأنسب منها.
- درجة الدقة المطلوبة في نتائج التنبؤ. وهذا يتطلب إحداث مقارنة بين النتائج التي حققتها الأساليب التي اعتمدت عليها الإدارة الاستراتيجية من قبل لتحديد مدى دقة كل منها ، وتختار من بينها الأكثر دقة لتحقيق مزيد من الثقة والدقة فيما تعتمد عليه من تنبؤات مستقبلية في مواجهة التحديات والتهديدات القادمة.
- مدى توفر المهارات البشرية القادرة على استخدام أساليب التنبؤ تؤدي إلى تفضيل أسلوب منها على آخر أو إلى الدمج بين أكثر من أسلوب منها.

ومهما كان الأسلوب أو الأساليب التي تستقر الإدارة الاستراتيجية عليها ، فإن هناك حقيقة ينبغي أن تكون واضحة تماما أمامنا ، وهي أن لكل

أسلوب قدراته ، ولكل أسلوب حدوده. ونحن لم نصل حتى الآن إلى الأساليب التي تعطي نتائج على درجة عالية من الثقة واليقين. ومن ثم ، كان الدمج بين أكثر من أسلوب حلاً مثالياً في الوقت الراهن للتغلب على حدود هذه الأساليب المتوفرة لدينا.

وتعود القدرات المحدودة لهذه الأساليب إلى طبيعتها ذاتها. فهي تواجه المخاطرة والغموض عندما تستخدم في مواجهة الأحداث والتغيرات والتحديات والتهديدات المستقبلية خلال مدة زمنية طويلة قد تصل إلى عشر سنوات أو إلى خمس عشرة سنة ، وعندما ينتظر منها أن تحدد درجة المخاطرة والغموض فيما تنبأ به وتوقع. ومع ذلك ، لا يمكن القول بإمكانية تخلي التخطيط الاستراتيجي عن عمليات التنبؤ وأساليبها ، ولذلك ، تقدم بعض الدراسات العلمية تصوراتاً لكيفية التخفيف من الآثار التي تترتب على القدرات المحدودة لأساليب التنبؤ المستخدمة حالياً. ومن أهم التصورات المناسبة ، ما يلي: ⁽¹⁾

- استخدام الفروض أو التقديرات الاحتمالية وخرائطها ، لتحديد درجة اليقين والثقة في نتيجة معينة من النتائج التي قد يشوبها شيء من الغموض.
- وضع تصورات محتملة لكل الظروف والتغيرات التي تتسم بشيء من الغموض ، وفي مقابلها توضع احتمالات التصرف في مواجهتها. وهذا

(1) Morden, T. Business Strategy and Planning. London and New York: McGraw-Hill, 1993. PP. 62-64.

- الأسلوب أقرب إلى أسلوب السيناريو الذي سبقت الإشارة إليه.
- يمكن إجراء تجارب بسيطة ومحدودة للتأكد من وضع معين محتمل ومدى إمكانية التصرف في مواجهته ، ومدى فعالية هذا التصرف أو ذاك.
- يمكن إشراك الجماهير التي يعينها التخطيط الاستراتيجي والمستهدفة أساسا في مواجهته ، بالتعرف على آرائها واتجاهاتها ونظراتها المستقبلية ، على أساس أنهم يعيشون محكومين بظروف واقعية ولهم خبراتهم تجاهها.

وبذلك ، نصل إلى تحديد الأساليب المناسبة للتحليل والتنبؤ انطلاقا من الأساليب التي تعتمد عليها المفاهيم التقليدية لتخطيط الاتصال ، باختيار الأنسب منها لمتطلبات التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، مع إضافة أساليب جديدة أخرى ، لكي نصل بدرجة مقبولة إلى نوعية الأساليب العلمية التي يحتاج إليها التخطيط الاستراتيجي للاتصال في مرحلة جمع المعلومات اللازمة لتحديد الصورة المستقبلية للمجتمع وأغراضها.

وصحيح أن هذه الأساليب الخاصة بالتنبؤ انبثقت أساسا من الفكر الإداري ، فإنه رغم أهميتها ، سيكون على الباحثين والمخططين في مجالات الاتصال أن يصلوا إلى أساليب علمية جديدة أو مطورة ، وتكون مناسبة تماما لحاجات التخطيط ، سواء كان اتصاليا تقليديا أو كان اتصاليا استراتيجيا.

ولا بأس من الاعتماد المؤقت على هذه الأساليب المستعارة من مجالات الإدارة ، طالما أننا نراعي الطبيعة الخاصة للاتصال ولأهدافه

ولأساليبه قبل أن نطبقها ، وطالما أننا نراعي تعديل أو إضافة أو ابتكار خطوات توفر لهذه الأساليب قدرتها على خدمة التخطيط في مجال الاتصال.

ثانيا : أساليب الخيارات الاستراتيجية واتخاذ القرار :

قدمت أساليب التحليل والتنبؤ إلى المخططين قدرا كبيرا من المعلومات الكمية والنوعية التي تغطي الجوانب المادية والإنسانية للأحداث والتغيرات والفرص والتحديات والتهديدات التي سوف تحدث خلال الفترة الزمنية المستقبلية التي حددتها الإدارة الاستراتيجية.

وعلى ضوء هذه المعلومات ، يمكن للإدارة الاستراتيجية أن تضع تصورا للمجتمع في المستقبل ، وأن تحدد على أساسها الأغراض المستهدفة التي من خلال تحقيقها يمكن أن تصل إلى الصورة المستقبلية للمجتمع بكل أفراد وجماعاته. وليكن واضحا هنا أن الأغراض المستهدفة هنا تغطي الجوانب المادية والمعنوية للنمو أو التقدم بحسب مستوى المجتمع. وليكن واضحا أيضا أنه إذا كانت أساليب التحليل والتنبؤ قد أجابت على سؤال هام ، وهو : ماذا سيحدث؟ فإن أساليب الخيارات-الاستراتيجية واتخاذ القرار تجيب على سؤال آخر هام أيضا ، وهو: كيف نواجه ما سوف يحدث؟ أو كيف نستفيد منه ؟ أو كيف سنتعامل معه ؟.

والإجابة على هذا السؤال توسع المجال أمام المخططين بطرح خيارات استراتيجية كثيرة ومتعددة. ويكون عليهم ، بعد دراستها وتحليلها ،

أن يحددوا أي الخيارات الاستراتيجية سوف تطبق. وهذا هو مضمون القرار الاستراتيجي ، والذي بناء عليه ، تتابع خطوات التخطيط الاستراتيجي الإداري والاتصالي ، لكي تتكامل معا ، لوضع إجابة سليمة وقابلة للتطبيق.

والاستراتيجية في المفاهيم التقليدية لتخطيط الاتصال ، تعني تقرير الكيفية التي يستجيب بها النظام الاتصالي لحاجات البيئة ، والتي تبرر استمراره في الحصول على الموارد من هذه البيئة التي يتعامل معها ، لأن الهدف هنا إحداث توافق بين نظام الاتصال وبيئته.

بينما الاستراتيجية في التخطيط الاستراتيجي للاتصال تعني تقرير الكيفية التي يستطيع بها نظام الاتصال أن يحقق دوره الاستراتيجي المتكامل مع ما يقوم به التخطيط الاستراتيجي الإداري ، لكي تصنع النتائج التي تحقق الصورة المستهدفة للمجتمع في المستقبل ، ولتحقق بها النمو أو التقدم المتوازن ماديا ومعنويا.

ويعتمد المخططون في بنائهم للاستراتيجية على خيارات عديدة ، تقوم على نظريات الاتصال المستمدة من علوم كثيرة ، كالاتصال ذاته والاجتماع والاقتصاد والنفس والإدارة ، والمستمدة كذلك من الخبرات السابقة والمعرفة الشخصية للمخططين. وهم من خلال هذه الخيارات الاستراتيجية يحولون الفروض الجامدة لهذه النظريات إلى أفعال مادية ، يفترض أنها سوف تحقق الأغراض المستهدفة. وبالتالي، يكون عندنا مرحلتان:

احدهما تشمل أساليب الخيارات الاستراتيجية ، والأخرى تشمل أساليب القرار الاستراتيجي . ويمكن تناول كلا المرحلتين كما يلي :

(أ) أساليب الخيارات الاستراتيجية :

يرى المخططون في مجال التخطيط الاستراتيجي للاتصال أن هناك خمسة خيارات استراتيجية مطروحة، وهي : بناء السيناريوهات Scenarios وبناء التصورات المصطنعة Simulations and Games وتحليل الأثر المتقاطع أو المتداخل Cross - Impact Analysis وتحليل المدخلات والمخرجات ودائرة الحوار والنقاش. ولكل خيار استراتيجي منها تعريفه ووسائله وحدوده ودرجة الثقة أو اليقين التي يحققها. ويمكن تناول كل منها بشئ من التفصيل ، فيما يلي :

١ - بناء السيناريوهات :

السيناريو أسلوب منظم لتحليل التأثيرات المحتملة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والإنسانية على المجتمع. ويستهدف بناء خطة متقدمة يتحقق بها التوافق الأفضل مع المتطلبات التي ستفرضها تلك التطورات خلال الفترة الزمنية المستقبلية والحددة ، مع ضرورة بناء خطط للطوارئ لتكون استجابة جاهزة ، إذا حدثت وقائع مفاجئة غير متوقعة أو كانت درجة الثقة في حدوثها ضعيفة.

وعلى ذلك ، يكون السيناريو عبارة عن توصيف كامل للتطورات التي سوف تحدث والأنشطة اللازمة لمواجهتها. ثم يقوم المخططون بالربط بينها بطريقة منظمة ومستمرة. ولا يقتصر دور السيناريو هنا على ذلك فقط، وإنما يتضمن أيضاً أقصى الحالات الحرجة مادياً ومعنوياً والأنشطة اللازمة لمواجهتها ، مع توفير نفس الترابط المنسق والمنظم والمستمر بينها.

وأسلوب بناء السيناريو ليس جديداً ، وإنما طبق واستخدم في المجال العسكري منذ أكثر من مائة سنة. ولكنه يعتبر جديداً نسبياً في المجالات الاقتصادية والإدارية على مستوى المجتمع ومؤسساته ، حيث يستخدم في التغلب على عيوب التخطيط المستقبلي.

ويتوفر لهذا الخيار الاستراتيجي عدة مزايا ، أهمها ، أنه يزيد من استعداد المجتمع ومؤسساته لمواجهة الحوادث المستقبلية ، آخذاً في الاعتبار التأثيرات المختلفة لهذه الحوادث. كما أنه يمكن المجتمع ومؤسساته من إيجاد خطط للطوارئ تعد مقدماً ، لتسهيل الاستجابة السريعة للحوادث غير المتوقعة أو التي لم تتوفر لها نسبة وثوق عالية. بالإضافة إلى أنه يطور أساليب الإدارة في التعامل مع العوامل التي قد تحدث في البيئة ويكون لها تأثير على المجتمع ومؤسساته. بالإضافة أيضاً إلى أنه يقلل من درجة الغموض التي تتصف بها الحوادث المستقبلية.

وتبدو الحاجة واضحة ومؤكدة إلى أسلوب السيناريو عندما تفكر الإدارة الاستراتيجية للمجتمع ومؤسساته في إعداد خطة استراتيجية إدارية واتصالية متكاملة للتعامل مع التغيرات المستقبلية وتأثيراتها.

ولكي يبني السيناريو بطريقة صحيحة وفاعلة ومحقة للهدف منه ، فإنه ينبغي أن تتوفر له احصاءات سليمة وخبراء متخصصين ومدربين. ويرتبط مستوى السيناريو ، كخيار استراتيجي بمدى توفر هذين العنصرين.

ويأخذ بناء السيناريو في مجال الاتصال أربعة أشكال : أولاها ، يضع تصورا للأحداث المستقبلية في شتى المجالات. وثانيها ، يضع تصورا للتطورات التقنية وتوقيتات إدخالها ونوعية تأثيرها ، بما فيها التطورات في مجال الاتصال ومؤسساته ووسائله. وثالثها ، يضع تصورا للتطورات المستقبلية للنظام الاتصالي والبيئات التي يتعامل معها وكيفية حدوث التأثيرات المتبادلة بينهما. ورابعها ، يضع تصورا لمدى الحاجة في المستقبل إلى تطبيقات الدور الاستراتيجي للاتصال في شتى المجالات ، وما قد ينتج عنه من آثار ، وما يحتاج إليه من متطلبات.

ورغم أهمية السيناريوهات في تقليل درجة المخاطر والغموض وزيادة قدرة المخططين على مواجهة التطورات المستقبلية وتحقيق نتائج أفضل ، إلا أنه ينبغي أن نعترف بأنه لا يوجد سيناريو بدرجة ثقة كاملة. وكل ما يستطيع أن يقدمه أسلوب بناء السيناريوهات هو زيادة قدرة الإدارة الاستراتيجية

على توقع الأحداث المستقبلية وتقليل درجة المخاطرة والغموض والمفاجأة مهما كان طول الفترة الزمنية المستقبلية التي يخطط لها.

٢ - بناء التصورات المصطنعة :

يقوم هذا الأسلوب على حقيقة مؤداها أن المشكلات نادرا ما تكون بسيطة ، خاصة إذا حدثت على مستوى المجتمع ومؤسساته. وهذه المشكلات المعقدة يمكن أن تدرس ويتم التعرف عليها وعلى عناصرها بطريقة محكمة من خلال استخدام أسلوب التصورات المصطنعة.

وتستخدم الإدارة الاستراتيجية هذا الأسلوب لوضع صورة مبسطة ومطابقة تماما للمشكلة والموقف المحيط بها والسياسات التي يمكن مواجهتها بها. وتساعد النتائج التي تصل إليها الإدارة الاستراتيجية هنا على اختيار أنسب السياسات والخطط ، والتي لا تحتاج إلى تكاليف عالية ولا ينتج عنها آثار جانبية.

وفيد هذا الأسلوب المخططين من ذوي الخبرات البسيطة بالمشكلات التي قد تحدث وتواجه المجتمع ومؤسساته. وهو عبارة عن نموذج عملي بسيط للمشكلة والموقف المحيط بها، ويحاول فريق صغير من المخططين وضع تصور بسيط للأدوار المطلوبة في مواجهة هذه المشكلة خلال فترة زمنية مستقبلية محدودة. ثم يتعلمون من تجاربهم ومن النتائج التي يصلون إليها كيفية تطوير هذه الأدوار لمواجهة التطورات المستقبلية الحقيقية للمشكلة

والموقف المحيط بها. وهذا يعني أن فريق المخططين يتعلمون من تجاربهم لتطوير آدائهم.

وعلى ذلك ، يكون أسلوب بناء التصورات المصطنعة نموذجاً عملياً مبسطاً للمشكلة وللموقف المحيط بها داخل إطار علاقة السبب والنتيجة التي تحكم حدوثها وتطورها. والأمثلة العملية كثيرة على تطبيقاته في الحياة اليومية منها المناورات العسكرية تحت ظروف متحكم فيها ، ومنها التدريبات الطبية للأطباء على مرضى وهميين أو متصورين. وقد يستخدم في الألعاب الترفيهية.

وعندما نستخدم أسلوب بناء التصورات المصطنعة ، نفترض أننا نضع تصورات وهمية. فمثلاً، نتصور أو نتوهم حدوث المشكلة التي نتوقعها، ونتصور أو نتوهم العوامل والعلاقات التي صنعتها كأنها عوامل وعلاقات حقيقية أو واقعية ، ونتصور أو نتوهم أيضاً الأنشطة والسلوكيات المطلوبة لمواجهةها. وكذلك نتصور أو نتوهم النتائج التي قد تحدث بعد تطبيق هذه الأنشطة والسلوكيات على المواقف الحقيقية. ولذلك ، فإن هذا الأسلوب يفيد في التصرف بعقلانية في الحياة اليومية ، على أساس أنه يوفر الاستعداد لمواجهة متطلباتها وتحدياتها.

وعلى ذلك ، يفيد هذا الأسلوب في اكتساب خبرات عملية في حياتنا اليومية مع إمكانية تطوير هذه الخبرات العملية المكتسبة وتعميقها على المدى الطويل. كما يفيد في مساعدة الإدارة الاستراتيجية على اتخاذ قرارات

استراتيجية سليمة. ولذلك ، فهو أسلوب تدريبي على تطوير الاستعدادات العلمية والعملية عند المخططين عندما يحتاجون إلى التفكير في خطط استراتيجية.

وتحذر الدراسات العلمية من المبالغة في استخدام هذا الأسلوب. وتنصح باستخدامه داخل حدود آمنة. فهذا الأسلوب لا يتعامل مع الحياة الواقعية وإنما يتعامل مع بعض عناصرها ، ويكون على المخططين أن يتخذوا قراراتهم الاستراتيجية على أساس هذه التصورات المصطنعة. ويتطلب هذا الوضع أن يحاول المخططون تجميع أكبر قدر من العناصر المؤثرة على المشكلات التي تواجههم.

كما تحذر الدراسات العلمية من أن هذا الأسلوب مبني على تصورات شخص ما وعقائده. ومن المحتمل أن تكون هذه التصورات والعقائد خاطئة وغير سليمة. ويمكن أن نعالج هذه السلبية ، إذا تصور المخططون أن المشكلات ومواقفها ليست إلا حقائق بالغة التعقيد والغموض، وأن الشدائد والمصائب وسوء الحظ كلها أمور متوقعة ، وأن الأخطاء ، سواء منهم أو من الآخرين ، متوقعة كذلك ، وعليهم أن يفرقوا بين ما يعتقدونه وما لا يعتقدونه ، وعليهم أن يفرقوا أيضا بين ما يمكن أن يعلمه الآخرون وما لا يمكن أن يعلموه ، وعليهم كذلك أن يكونوا مرنين ومستعدين لإدخال تعديلات في مواجهة ما يستجد من تغيرات ومفاجئات.

وكذلك تحذر الدراسات العلمية من أن المشكلات الواقعية الحقيقية تتعرض للتغير السريع من وقت لآخر ومن منطقة إلى أخرى. ومن ثم ، فإن الثبات على تصورات معينة يكون مضللاً ومكلفاً. وينبغي أن تكون هذه التصورات بسيطة وعامة ومرنة وقابلة للتطوير والتعديل والتغيير.

٣ - أسلوب تحليل الأثر المتقاطع أو المتداخل :

يقوم هذا الأسلوب على حقيقة مؤداها أن الحوادث المستقبلية لا تقع فرادى ، ولكنها تقع بطريقة متداخلة ومتفاعلة ، وينتج عنها تأثيرات متداخلة ومتفاعلة أيضاً. ويصلح هذا الأسلوب للتعامل مع هذه الحوادث المستقبلية ونتائجها بالكيفية التي تقع بها داخل إطار التخطيط الاستراتيجي. كما يصلح هذا الأسلوب في كشف جوانب الضعف والقوة في الأساليب الفنية للتخطيط وتعديلها. وعلى الرغم من أنه ظهر خلال العشرين سنة الماضية ، إلا أنه أصبح مفيداً وفعالاً في مجالات التخطيط الاستراتيجي للاتصال ومجالات أخرى عديدة.

وهذا الأسلوب منظم ويصلح للتخطيط الاستراتيجي للاتصال ، لأنه مناسب للتعامل مع التأثيرات المتداخلة بين الحوادث التي تقع والبشر الذين تقع لهم. وهو نموذج دينامي يفيد في تحليل الآثار التي تنتج عن تفاعل الحوادث التي يتعامل معها كاتجاهات مستقبلية. وهو سهل التطبيق ومرن في مواجهة كل مشكلات التخطيط الاستراتيجي للاتصال.

وهناك حدود تقف عندها قدرات هذا الأسلوب ، منها أن الحوادث المستقبلية التي تحدث بطريقة متداخلة ومتفاعلة لا يمكن الفصل بينها أو بين مكوناتها. ومن الصعب أن نحدد أي هذه الحوادث مؤثر وأيها متأثر. ومن هنا، قد يحدث تكرار لبعض المكونات ، مما يجعل احدها أو بعضها يتسم بالغموض. ومنها أيضا ، أنه لا يتوفر لهذه الحوادث المستقبلية قاعدة معلومات كافية لوضع الاحتمالات الممكنة لكيفية حدوثها وتداخلها وتفاعلها. ومنها كذلك ، أنه من الصعب في الوقت الحاضر أن نكتفي ببعدين فقط عند تقدير العلاقة بين هذه الحوادث ، لأن هذا يؤدي إلى أن يقع تعدد أو تكرار مؤثر على دقة النتائج.⁽²⁾

وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب يوفر قدرا كبيرا من المعلومات المتعلقة بالحوادث المستقبلية وآثارها ، إلا أنه لا ينبغي المبالغة في الثقة بها أو الاعتماد عليها عند التخطيط الاستراتيجي للاتصال. ذلك لأن هذه النتائج شأفا شأن النتائج التي تنتهي إليها الأساليب الأخرى ، تحتاج إلى ما يدعمها باستخدام أسلوب آخر أو أكثر.

(2) انظر من الدراسات العلمية التي اهتمت بهذا الأسلوب ، ما يلي :

- Amara, R. Some Methods of Future Research. Menlu Park, Calif.: Institute For the Future, 1975. P. 24.
- Helmer, O. Accomplishments and Prospects of Futures Research. Los Angeles, Calif.: University of Southern California, Center For Future Research, 1973. P. 78.

٤ - أسلوب تحليل المدخلات والمخرجات :

يقوم هذا الأسلوب على حقيقة مؤداها أن أي تغيير في قطاع معين من قطاعات المجتمع ، سواء بالزيادة أو النقص ، يترتب عليه تغيير مماثل في كل القطاعات الأخرى على مستوى المجتمع كله ، نظرا لما بين قطاعات المجتمع من اعتماد متبادل. وهذا الأسلوب صالح لتحليل هذه العلاقة والكشف عنها ، أي أن يكون معروفا أن الزيادة أو النقص في قطاع معين هو ما يقصد بالمدخلات إلى هذا الأسلوب ، وأن انعكاسات هذه الزيادة أو النقص على القطاعات الأخرى ، هي ما يقصد بالمخرجات في هذا الأسلوب. ويستخدم هذا الأسلوب في عمليات التنبؤ والتخطيط معا.

ولعل أهم استعمال لهذا الأسلوب في المجتمعات النامية ، هو ذلك التحليل المقارن لمراحل التطور التقني. ويستطيع المخططون في إطار نتائجه أن يخططوا تخطيطا استراتيجيا لتحريك المجتمع في الاتجاه المرغوب والمستهدف. ومن أهم الطرق المستخدمة في هذا الأسلوب ما يعرف بالإطار التقني ذي الأبعاد الثلاثة.

وهذا الإطار التقني ذو الأبعاد الثلاثة يقدم صورة كاملة للعلاقات البنائية لقطاعات المجتمع في وقت معين ، حيث تصنف تصنيفا إحصائيا منظما. وبناء على جدول يجمع بين المدخلات والمخرجات التي ترتب أفقيا ورأسيا. ويمكن بسهولة استخراج علاقة التأثير بين القطاعات المختلفة.

٥ - أسلوب الحوار والنقاش :

هذا الأسلوب يصلح في صياغة السياسات والخطط. وهو يقوم على ورشة عمل تجمع بين الخبراء لمناقشة سياسة معينة أو خطة معينة. وهو يصمم بكيفية تلخص بإيجاز ما عرض خلال الحوار من آراء مؤيدة وآراء معارضة ، ويلور المناقشة بطريقة تخدم صياغة السياسة أو رسم الخطة.

وهذا الأسلوب يسهم في سرعة إحداث التوافق بين الآراء المختلفة وتحسيس الرؤية المستقبلية للأحداث والتطورات وآثارها المحتملة. وتستغرق المناقشة ما بين ساعة إلى عدة أسابيع. وقد يستخدم هذا الأسلوب وحده ، أو بالاشتراك مع أساليب أخرى. ويتميز بدرجة عالية من التركيز ، لإحداث التوافق بين المشتركين في النقاش.

ويحقق هذا الأسلوب تفادي فرض السلطة لآرائها على المخططين. ويحقق المواجهة المنظمة بين المشتركين في النقاش. ويمكن تدوين الآراء التي تعرض ، سواء المؤيدة أو المعارضة للرجوع إليها وتذكرها. كما أن هذا الأسلوب يؤكد على ضرورة التنوع بين آراء المشاركين.

لكن هذا الأسلوب لا يصلح مع الموضوعات المجردة والعامة ، وإنما يصلح تماما للإجابة على تساؤلات تتصل بالتنبؤ بالحوادث المستقبلية وكيفية مواجهتها بعد تقديم فرض معين أو اقتراح معين ، كنقطة بداية لفتح باب

المنافسة. ويتطلب هذا الأسلوب توفر الصراحة والوضوح في مناقشة النتائج غير المتوقعة.

ويؤخذ على هذا الأسلوب أنه غير صالح لمناقشة الموضوعات العميقة ، وإنما يناسب فقط الموضوعات السطحية. كما يؤخذ عليه أنه يحتاج إلى تحديد الأولويات قبل الدخول في التفاصيل. ولعل اعتماد هذا الأسلوب على المناقشة الشفهية هو السبب وراء هذه الحدود التي تقلل من فعاليته ، وإن كانت الدقة في الإعداد والتنفيذ مع توفير التنسيق والنظام ، يمكن أن تؤدي إلى نتائج أفضل.

تلك كانت خمسة أساليب تعرض من خلالها خيارات استراتيجية عديدة ، لكي يختار من بينها المخططون خيارا استراتيجيا مناسباً ، تقوم على أساسه كل خطوات التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، مع ملاحظة أن هذه الأساليب تستخدم في مجالات أخرى ، أهمها المجالات الإدارية ، وليست قاصرة على مجال الاتصال.

(ب) أساليب القرار الاستراتيجي :

تحتاج كل أنواع التخطيط وفي كل المجالات إلى اتخاذ قرار استراتيجي ، سواء كان هذا القرار الاستراتيجي رسمياً أو غير رسمي ، سواء كان منفصلاً عن التخطيط أو متصلاً به داخل إطار عملية مشتركة واحدة. وهناك أربعة أساليب لتوفير المعلومات التي تتطلبها اتخاذ القرار الاستراتيجي.

فمن المعروف أن وتوفير المعلومات هو أحد المفاتيح الأساسية إلى اتخاذ قرار استراتيجي مناسب ، وأن توفير مقياس يحكم عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي المناسب هو المفتاح الثاني. وهذا المقياس يتم التوحيد بين قيم المخططين وقيم متخذي القرار الاستراتيجي. ومن هذه القيم الموحدة تنعكس الصورة الاجتماعية المستهدفة ، والتي يقوم التخطيط الاستراتيجي بشقيه الإداري والاتصالي لتحقيقها خلال المدة الزمنية المحددة.

ويقوم المقياس المركزي في كل المجتمعات المعاصرة على عنصرين ، هما التكلفة والعائد المتوقع. وجميع المقاييس تركز على المقارنة بين المتغيرات التي تحكم كلا من التكلفة والعائد المتوقع. غير أنه يلاحظ أن عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي قد لا تترك للمخططين الفنيين ، وإنما قد تدخل اعتبارات سياسية عليها.

وهناك أربعة أساليب رسمية تقوم عليها عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي ، وهي : أسلوب تحليل القرار ، وأسلوب تحليل التكلفة والعائد المتوقع ، وأسلوب تحليل ميزانية الأساس الصغرى ، وأسلوب إطار الهدف المحقق. وسوف نشرح كل أسلوب منها بشئ من التفصيل :

١ - أسلوب تحليل القرار : Decision Analysis

يحتاج التخطيط الاستراتيجي إلى التعرف على الغموض الذي يكتنف الأحداث المستقبلية ، حتى ولو كنا نتعامل مع بيئة ثابتة ، حتى لا

نتعرض لأخطاء محتملة . ويوفر أسلوب التحليل الإحصائي للقرار الاستراتيجي إطارا للتعامل مع هذا الغموض خلال عملية اتخاذ القرار ، ويتيح لمستخدمي القرار الاستراتيجي في نفس الوقت تقدير التكلفة والعائد المتوقع واحتمالات النجاح لكل خطوة من خطوات الخطة الاستراتيجية.

وهذا الأسلوب بسيط نسبيا ، خاصة إذا كان المخططون يجيدون أساليب الإحصاء وعلى خبرة بنظرية الاحتمالات ، وإن كان التحدي الحقيقي يكمن أمامهم في تقدير الاحتمالات لكل نتائج الخطة الاستراتيجية. وهو أسلوب مناسب لاختيار القرار الاستراتيجي الأفضل بين الخيارات الاستراتيجية المطروحة.

وينبغي أن ندرك أن هذا الأسلوب يعتبر جزءا فقط من عملية اتخاذ القرار ، وأن المتغيرات والنتائج المحتملة قد تكون متعددة. ومن ثم ، ينبغي تبسيطها لكي يمكن التحكم فيها ، إلى جانب ما يتطلبه التحليل الشامل للبيئة من تقدير لاحتمالات النتائج المستقبلية ، والتي قد تكون مرغوبة أو يكون من الصعب تحديد طبيعتها.

٢ - أسلوب تحليل التكلفة والعائد : Cost-Benefit Analysis

يعتبر هذا الأسلوب مركزيا في جميع أنواع التخطيط ، لأنه يمكن المخططين من التحليل الشامل للاقتصاد القومي بكل متغيراته بعيدة المدى ، ويمكنهم أيضا من تقدير الناتج الاقتصادي على المدى البعيد ، على أن

يدخلوا في اعتبارهم القيم المحتملة للتكلفة والعائد في المستقبل.

ويستطلب التطبيق العملي لهذا الأسلوب ترجمة العائد المستقبلي إلى قيم مالية ، وإن كان هذا يعتبر صعبا في كل أنواع التخطيط. ومن ثم ، فإن هذا الأسلوب يحتاج إلى تطوير لكي يقبل التقديرات غير المالية للعائد المستقبلي. ونظرا لأن هذا الأسلوب يحتاج إلى مهارات فنية عالية ، فهو يطبق أساسا مع التخطيط الاستراتيجي.

ويعتبر هذا الأسلوب أساسا لتقدير هدف مرغوب للمشروعات الاقتصادية التي يكون عليها أن تعطي عائدا معينا خلال سنوات مقبلة. كما يعتبر أحد الأساليب المناسبة للعمليات المنظمة التي يقوم عليها اتخاذ القرار الاستراتيجي بتحديد نسب وأنماط النمو الاقتصادي.

لكن تطبيقات هذا الأسلوب على المشروعات الاجتماعية يلقي بعض الصعوبات ، نظرا لأن تكلفة هذه المشروعات وعوائدها لا تحدث في وقت واحد ، بل تكون موزعة على سنوات الفترة الزمنية المستقبلية المحددة ، وما يحدث في مجال الاتصال ومشروعاته المستقبلية مثال على ذلك. ولذلك ، يجد المخططون للاتصال صعوبة في بحث المتغيرات الاستراتيجية التي تفرضها أهداف قومية ، لأن المخصصات المادية والمالية تكون محدودة. وهذا الوضع يسبب لهم حرجا بالغا عند تقدير التكلفة والعائد المتوقع خلال الفترة الزمنية المستقبلية والمحددة لمشاريع اتصالية معينة طبقا للخطة الاستراتيجية للاتصال.

وتعرف الدراسات العلمية هذا الأسلوب بأنه تقدير كمي واع لنتائج المشروعات الاستراتيجية المستهدفة ، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو اتصالية. ويصمم هذا الأسلوب لاتخاذ قرار استراتيجي يستهدف تعظيم القيم الحالية للمشروعات التي لا تحقق عائدا أعلى من التكلفة ، وفي المشروعات التي لا يمكن تقديرها ماديا ، فإنه يعتمد على تقديره أثر التكلفة بالكيفية التي تسمح بالمقارنة بين قيم التكلفة وقيم العائد المحتمل. وبذلك يضع هذا الأسلوب حدا لزيادة التكلفة عن حدود معينة.

وعند التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، نجد أن إنتاج ونشر المعلومات يتطلب استثمارا للوقت والمواهب والمعدات. ونظرا لأن النشاط الاتصالي ليس حرا من القيود ، وإنما تتداخل معه أنشطة أخرى ، مما يؤدي إلى النظر إلى التكلفة هنا على أنها ذات عائد سلبي أو العكس ، فإنه ينبغي عند استخدام هذا الأسلوب لاتخاذ قرار استراتيجي مناسب ، أن تدرس هذه المتغيرات المتداخلة مع متغيرات نظام اتصالي بدقة بالغة.

ويقوم هذا الأسلوب على عدد من الخطوات : أولاها ، أن تحدد الأهداف بوضوح وبدقة . وثانيها ، أن تحدد المتغيرات المؤثرة تحديدا شاملا وكاملا. وثالثها ، أن تقدر التكلفة التي يحتاج إليها المشروع من خلال تقدير احتياجاته المباشرة وغير المباشرة ، ورابعها ، أن يحسب العائد المباشر على التطور أو التقدم الاجتماعي أو على مستوى المجتمع كله. وخامسها ، أن تجري مقارنة بين التكلفة والعائد ، والتي بناء على نتائجها ، يتم اتخاذ القرار

الاستراتيجي ، والذي يعتمد على أفضل الخيارات ، وعلى أساس أن هناك تعديلات قد تجري أثناء استخدام هذا الأسلوب لتقليل التكلفة وزيادة العائد في حالات محتملة يتم الاختيار من بينها.

ومع ذلك ، فهذا الأسلوب له حدود ، منها أنه لا يستطيع تقدير التكلفة والعائد ماديا في جميع الحالات ، وخاصة فيما يتصل بالحالات الاجتماعية وحالات الاتصال. ومنها أيضا ، أنه لا يستطيع أن يساعد المخططين على تحديد أولويات التنفيذ خاصة في مجال الاتصال. ومنها كذلك، صعوبة تقدير الأسعار والأجور في مشروع معين ، وهذا يخلق صعوبة أمام تقدير التكلفة والعائد لهذا المشروع أو ذاك. وهذه الحدود وغيرها تقلل من إمكانية إطلاق استخدام هذا الأسلوب في مواجهة كل حالات التخطيط الاستراتيجي ، وخاصة ما يتصل منها بالاتصال.

٣ - أسلوب تحليل ميزانية الأساس الصغرى :

تواجه القرارات الاستراتيجية دائما بخيارات لتخصيص موارد للميزانية. ويعتبر هذا الأسلوب أحد الأساليب التي تستهدف تنظيم المعلومات المتعلقة بالتكلفة والعائد المتوقع لكل خيار استراتيجي ، لكي تسهل عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي المناسب.

وأهم ما يميز هذا الأسلوب قدرته على أن يضع تصورا للتخفيضات أو للزيادات التي قد تحدث في الميزانية نتيجة لإنفاق متوقع وعوائد متوقعة.

ولا يحتاج هذا العمل إلا إلى قدر محدود نسبيا من المعلومات الخاصة بالمتغيرات المستقبلية وتقديراتها. ويستطيع أن يقوم بهذا الأسلوب أولئك المخططون الذين يملكون الخبرة في استخدامه ، ويملكون أهدافا واضحة يريدون تحقيقها ، ويملكون القدرة على التفكير التحليلي.

وعند ممارسة هذا الأسلوب ، ينبغي أن يقسم المجتمع إلى مجموعات من الأنشطة ومجموعات من المديرين المسؤولين عن هذه الأنشطة ، حيث يكون كل منهم مسئولاً عن مجموعة من الأنشطة. ثم تحدد الأهداف بوضوح وبدقة. وتختار الأساليب أو الخيارات المحققة لهذه الأنشطة ، ويقيم كل منها. ثم تجري مناقشات بين كل مجموعة لإبداء الآراء حول كل خيار من هذه الخيارات المحققة للأهداف المحددة والتمويل اللازم لكل منها والعوائد أو الآثار المترتبة عليه. ثم تعد الميزانية ويتخذ القرار المناسب بناء على أفضلها. وأخيرا ، تراجع الخطوات، وتؤخذ الموافقة الجماعية من قبل مجموعة المديرين.

٤ - نموذج الهدف الملحق :

يقدم هذا النموذج مساعدات خاصة لصانعي القرار الاستراتيجي ، لاختيار أفضل أسلوب لاستثمار الإمكانيات المتاحة. وتتفاوت درجات صعوبة هذا النموذج أو سهولته بناء على عدد من المتغيرات ، وعلى ما يتوفر من معلومات مستقبلية. ولقد توصلت الدراسات العلمية إلى عدد من أساليب هذا النموذج لتبسيطه.

ويقوم هذا النموذج على تحديد الأهداف بوضوح وبدقة ، ولا يفترض أن يحدث أي تغيير أو تعديل لهدف منها خلال تطبيق الخطة الاستراتيجية. وتغطي هذه الأهداف كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاتصالية في المجتمع. وتكون هذه الأهداف كمية ونوعية. ثم تتم المقارنة بين أساليب الاستثمار التي تحقق هذه الأهداف من خلال الخطط الاستراتيجية المقترحة. وبناء على نتائج هذه المقارنة ، يتضح أنسب أساليب الاستثمار التي تحقق هدفا معينا خلال خطة معينة.

وبناء على كل ما تقدم من أساليب تتصل باتخاذ القرار الاستراتيجي المناسب ، يختار المخططون واحدا من بينها ، والذي يعتبرونه الأنسب والأكفأ طبقا لطبيعة الخيارات الاستراتيجية المطروحة والتي تمثل تصوراتهم لكيفية مواجهة التغيرات والتحديات والتهديدات والفرص المستقبلية ، لكي تتحقق الأهداف والأغراض الموضوعية بالطريقة التي تتحقق بها صورة المجتمع ورسالته المستهدفة من خلال الخطة الاستراتيجية المطروحة.

ولئن كان لكل أسلوب حدوده وقدراته هنا ، فإن تجارب التخطيط الاستراتيجي المستمرة في كل المجتمعات المعاصرة ، سوف تؤدي إلى تطوير وبلورة أساليب جديدة ، تكون أكثر ملاءمة لطبيعة الاتصال وأكثر استجابة لمتطلبات التخطيط الاستراتيجي.

ثالثاً : أساليب التنفيذ والتقييم :

يحتاج المخططون عند تطبيق الخطة الاستراتيجية الإدارية والاتصالية المتكاملة إلى عدد من الأساليب التي تمكنهم من إحداث التنظيم والتنسيق بين الأجهزة الإدارية والاتصالية التي ستولى التطبيق ومراقبتها وتوجيهها وتقييم أنشطتها ونتائجها.

وتوجد سبعة أساليب علمية ، منها أربعة أساليب تختص بالتنظيم والتنسيق والمراقبة والتوجيه ، أي تختص بالتنفيذ. ومنها ثلاثة أساليب تختص بتقييم الأنشطة التي تقوم بها الأجهزة الإدارية والاتصالية طبقاً للخطة الاستراتيجية الموضوعية ، وما تنتهي إليه من نتائج.

ونعرض هنا فكرة سريعة عن كل أسلوب منها ، مع مراعاة تقسيمها إلى أساليب للتنفيذ وأساليب للتقييم ، على أن يكون واضحاً أن الأجهزة المتخصصة إدارياً واتصالياً هي التي تقوم بالتنفيذ وأن الإدارة الاستراتيجية هي التي تقوم بالتقييم ، إلى جانب ما يتصل بالتنظيم والتنسيق والتوجيه والمراقبة ، لأن هذه الوظائف تحتاج إلى جهة أعلى تملك الرؤية الشاملة وتملك السلطة والقرار.

(أ) أساليب التنفيذ :

توجد هنا أربعة أساليب، هي: أسلوب التنسيق بين الأجهزة المختلفة وأسلوب ورشة العمل، وأسلوب المراجعة التقييمية للخطة، وأسلوب الخريطة

الانسيابية. ولكل أسلوب منها استخداماته بالكيفية التي تتناسب مع الأغراض التي يستهدفها. وفيما يلي بيان موجز لكل منها داخل إطار الخطة الاستراتيجية للاتصال :

١ - أسلوب التنسيق بين الأجهزة المختلفة :

من المعروف أن النظام الاتصالي يتشكل من المؤسسات والأجهزة المتخصصة في مجالات الإعلام والدعوة والثقافة والتربية والترفيه ، وغيرها. ومن المفروض أن يحدث تنسيقا وتكاملا بين هذه الأجهزة والمؤسسات خلال مرحلة تنفيذ الخطة الاستراتيجية ، لأن نشاط أي جهاز أو مؤسسة منها يعتمد على أنشطة الأجهزة والمؤسسات الأخرى ولا تتحقق الأغراض الموسوعة لخطة الاستراتيجية إلا من خلال هذا الاعتماد المتبادل. ومن هنا تكون أهمية التنسيق بين هذه الأجهزة والمؤسسات.

ولذلك ، لا يعتبر التنسيق هنا أسلوبا للتنفيذ فقط ، وإنما يعتبر أيضا منهج عمل منظم لمواجهة متطلبات التنسيق. ويشتمل هذا المنهج العملي على مجموعة من القواعد أو المبادئ التي يمكن بها أن تزيد نسبة احتمالات النجاح عند تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وهذا المنهج العملي ليس صعبا ، ولا يحتاج إلى معلومات كثيرة.

وتعرف الدراسات العلمية هذا المنهج العملي بأنه عملية تنسيق داخلي بين منظمين متخصصين أو أكثر ، تعمل أساسا كمنظمات مستقلة

داخل نظام الاتصال في مجتمع معين ، وطبقا لطبيعة كل منها ودورها في المجتمع وفي حدود إمكاناتها الخاصة. ويستهدف هذا المنهج العملي توفير أكبر قدر من الإمكانيات التي قد تكون محدودة بطبيعتها ، لتحسين فاعلية الأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات طبقا لدورها الذي حددته الخطة الاستراتيجية من أجل تحقيق الأغراض والأهداف المحددة لها بدرجة أفضل.

وتشمل عملية التنسيق هنا الإمكانيات والوظائف والأدوار التي يتطلبها تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وهناك خطوات منتظمة تقوم عليها هذه العملية من أجل تطبيق كل مضمونها بالكيفية التي تحقق الغاية منها.

٢ - أسلوب ورشة العمل :

ينطلق هذا الأسلوب من حقيقة مؤداها أن التنسيق، كما هو مطلوب من المنظمات أو المؤسسات والأجهزة الداخلة في نظام الاتصال، فإنه مطلوب أيضا داخل كل منظمة منها وبين أقسامها والعاملين فيها ، بل أن المخططين على مستوى المجتمع كله، عليهم أن يتأكدوا من كيفية توزيع العمل ومسئوليته داخل كل منظمة أو مؤسسة ، للتأكد من أن كل العاملين والمسؤولين يفهمون ما هو مطلوب جيدا ، حتى يمكن أن يحققوا أقصى النتائج الممكنة.

وهناك أساليب إدارية كثيرة يمكن أن تعبر عن ورشة العمل كمنهج عمل يحقق التنسيق داخل كل منظمة مشتركة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية

الشاملة في مجالات الإدارة والاتصال. ومنها أسلوب الإدارة بالأهداف
Management by Objectives .

ومن خلال هذا الأسلوب ، يفهم كل مسئول دوره بعمق ، حيث
تقسم الأهداف إلى أنشطة ، وتقسم الأنشطة إلى واجبات. ويوصف كل
واجب منها وكل ما يحتاج إليه من وقت وجهد وخبرة. بل أن هذه الطريقة
يمكن أن تطبق أيضا على الإمكانيات المادية والفنية المتاحة داخل كل منظمة
أو مؤسسة. وكلما كانت المنظمة والمؤسسة مقتنعة بدورها ، كلما كانت
صادقة في جهودها. وهذا يؤدي إلى نتائج أفضل.

٣ - أسلوب المراجعة التقييمية :

يعتبر هذا الأسلوب أكثر الأساليب شيوعا ، حيث يمكن المخططين
من إقامة أطر زمنية للانتهاء من الأنشطة والواجبات المتعددة والمتراطة
والمتتالية. ويعتبر هذا الأسلوب أداة مرنة للمراقبة المستمرة على تنفيذ الخطة
الاستراتيجية وخطواتها ، ومدى ما حدث لها من تقدم وما حققته من نتائج.

ويناسب هذا الأسلوب كل مستويات التعقيد في الخطة الاستراتيجية
وخطواتها. وهو لا يتطلب سوى بعض التحاليل الإحصائية البسيطة ، لتقدير
احتمالات تحقيق واجبات محددة في إطار زمني محدد. وبالتالي ، فهو يضبط
عملية تحقيق الأهداف المحددة من خلال أنشطة محددة وإتمامها في وقت محدد.

ويتميز هذا الأسلوب بأنه ينظم ويجدول المخصصات البشرية والمادية الموضوعة لخطّة معينة أو برنامج معين ، بالكيفية التي يمكن بها تحقيق عمل سبق تحديده في جدول معين. وهو يوفر التفاصيل الخاصة بكل نشاط من أنشطة الخطّة أو البرنامج ، حيث يوصف العمل والجهد والإمكانات والوقت من أجل تحقيق الأغراض المستهدفة داخل إطار الخطّة أو البرنامج.

ويؤخذ على هذا الأسلوب أنه لم يصمم لحل المشكلات التي تواجه المخططين ، وإنما صمم ليوفر لهم كل المعلومات اللازمة لتقدير حجم المشكلة وطبيعتها. وبالتالي ، فهو يساعد فقط على حل المشكلات ، ولكنه لا يستطيع وحده حلها. وتتفاوت التقديرات التي يوفرها هذا الأسلوب باختلاف المشروعات والبرامج والخطط.

٤ - أسلوب الخرائط الانسيابية :

هي عبارة عن عمل رسوم توضيحية ، تعرض تتابع الأنشطة التي تقوم عليها خطة استراتيجية معينة ، وهي تمكن المخططين من توقع وتجنب نقاط الضعف في الخطّة ، كما تمكنهم من تتبع مستوى التقدم في تنفيذ الخطّة. وكذلك تعتبر معاونات عند عرض المعلومات الخاصة بخطة معينة ، حيث تسهل توضيح المعلومات التي قد تكون صعبة على الشرح والفهم.

وتنقسم هذه الخرائط إلى خرائط بسيطة وخرائط مركبة. وفي النوعين ، لابد أن يفهم المخططون الأنشطة التي يعبرون عنها ، والعلاقة بين

كل نشاط وآخر ، وكيفية متابعتها وترابطها وتوقيتاتها ، والأهمية النسبية لكل منها. ولكل خريطة انسيابية رموزها التي ينبغي أن تحدد معانيها أسفل الخريطة ، كمفاتيح لفهمها واستخدامها.

وعلى ذلك ، إذا كان تنفيذ الخطة الاستراتيجية يتطلب إجراءات للتنسيق بين أجهزة النظام الاتصالي من ناحية والتنسيق داخل كل جهاز منها من ناحية ثانية ، فإنه يتطلب أيضا أساليب لتقسيم العمل والأنشطة والواجبات والمسؤوليات والتوقيتات والتنسيق بينها ، بحيث يفهم كل مسئول ما هو مطلوب منه تماما. ويأتي أسلوب الخرائط الانسيابية لكي يشرح الكيفية التي تتابع بها وتتكامل كل هذه الأنشطة والواجبات والمسؤوليات والتوقيتات. مما يسهل تحقيق الأهداف الموضوعية ، ويحقق النتائج بدرجة أفضل . وهذا يعني أن لكل أسلوب من أساليب التنفيذ مضمونة ودوره وأهميته ، وتتكامل هذه الأساليب جميعها لتعطي صورة واضحة لكيفية تنفيذ خطة استراتيجية معينة بدقة وبنظام وفاعلية.

(ب) أساليب التقويم :

يمكننا أن نعرف التقويم هنا بأنه جهد علمي منظم ، يقوم على أساليب علمية مقننة ، ويستهدف دراسة الآثار والنتائج التي ترتبت على مشروع معين أو خطة معينة أو برنامج معين وتقويمها في مواجهة الأغراض والأهداف التي تحددت لهذا المشروع أو البرنامج أو لهذه الخطة ، سواء خلال التنفيذ أو بعد الانتهاء منه.

والتقويم ، بهذا التعريف ، ليس عشوائيا ، وإنما هو جهد علمي منظم وله أساليب يعتمد عليها للدراسة الآثار والنتائج. وبذلك يتعرف المخططون لمشروع أو برنامج أو خطة على مدى ما تحقق منها مقارنة بالأغراض والأهداف التي وضعت وتحددت. وهو أيضا يساعد المخططين على التعرف على الأسباب والصعاب التي حالت دون تحقيق الأغراض والأهداف بنسبة كاملة ، فيتعلمون من أخطائهم ، ويتعلمون كيفية تفاديها في البرامج والمشروعات والخطة المستقبلية.

ولقد حددت الدراسات العلمية ثلاثة أساليب للتقويم : أولها ، أسلوب المؤشرات الإنمائية للاتصال Communication Development Indicators وأسلوب الاستقصاء Surveys وأسلوب دراسة الحالة Case Study . ويمكن أن نتناول كل أسلوب منها هنا بشئ من التفصيل ، كما يلي :

١ - أسلوب المؤشرات الإنمائية للاتصال :

هذا الأسلوب مشتق من أسلوب أعم وأشمل ، وهو أسلوب المؤشرات الإنمائية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وجميع هذه الأساليب تعود إلى النظريات المعيارية للتغير الاجتماعي. ويقوم هذا الأسلوب على نموذج كمي لقياس التغير الاجتماعي في مجتمع معين في شتى المجالات. ومن ثم ، فهو يقدم معلومات كثيرة تؤكد الفروض التي تقوم عليها هذه النظريات المعيارية ولا ينفيها.

وإذا استخدم هذا الأسلوب استخداما مناسباً ، فإنه يقدم مؤشرات قوية إلى المخططين عن مدى تقدم وكفاءة وفعالية الخطة الاستراتيجية التي وضعوها من خلال إجابته على أسئلة تتصل بما تم إنجازه لتحقيق هدف معين لخطة معينة.

لكن تطبيقه في مجال التخطيط الاستراتيجي للاتصال يلقي بعض الصعوبات ، نظرا لتداخل نظام الاتصال مع غيره من الأنظمة الأخرى داخل المجتمع ، وما ينتج عن هذا التداخل من عدم وضوح لحدود الاتصال. ولذلك ، فهو يطبق على الاتصال بمفهوم ضيق لا يتسع إلا لوسائل الاتصال المطبوعة والالكترونية ، وإن كان في الإمكان تطبيقه على كل وسائل الاتصال ، بمفهومها الواسع ، ولكن النتائج سوف تكون ضعيفة.

ولقد حاولت بعض الدراسات العلمية أن تضع تعريفا لهذا الأسلوب، جاء فيه : أن المؤشرات الإنمائية عبارة عن تسلسل إحصائي يمكننا من تقدير ما وصلنا إليه وما سوف نصل إليه من أهداف وغايات ، كما يمكننا من تقدير ما وصلنا إليه وما سوف نصل إليه من أهداف وغايات ، كما يمكننا من تقييم البرامج ومن تحديد آثارها ونتائجها ومداه.

ويوجد لهذا الأسلوب خمسة تطبيقات تختلف باختلاف الزاوية التي يطبق منها ، وهي تتصل بالمضمون والوضوح والتطابق والكفاءة والفاعلية ، وإن كنا نرى أنه في حالة استخدام هذا الأسلوب لتقييم نتائج خطة

استراتيجية للاتصال ، ينبغي أن نطبق الزوايا الخمس جميعها ، خاصة إذا كانت الخطة شاملة للمجتمع كله.

ويقصد بزاوية المضمون هنا ، أن هذا الأسلوب يمكن أن يصل إلى مؤشرات لها معناها ومغزاها في مجال الاتصال. فمثلا ، إذا أمكن تحديد نسبة التعليم في مجتمع معين أو في منطقة معينة ، لأمكن معرفة مدى انتشار وسائل الاتصال المطبوعة في هذا المجتمع أو في هذه المنطقة. وبالمثل ، فإن معرفة عدد الأجهزة التلفونية العاملة في منطقة معينة ، يمكن أن يشير بوضوح إلى مدى انتشار الاتصال الشفهي بين السكان.

ويقصد بزاوية الوضوح التأكد من أن تصميم المقياس جاء ممثلا تماما لكل المتغيرات التي يقيسها. فمثلا ، هل نسبة التعليم أدخلت في اعتبارها مدى التفاوت بين السكان الذين يتكلمون لغات متعددة ؟ وهل هناك لغة بين هذه اللغات هي السائدة ، ومن هنا ، يكون الوضوح مطلوبا تماما عند تمثيل كل جوانب وأبعاد الظاهرة المطلوب قياسها.

أما زاويتا الكفاءة والفاعلية ، فإنهما منفصلتان عن زاوية الوضوح . فقد يكون الوضوح متوفرا في مقياس معين ، ومع ذلك ، لا يكون كفؤا ولا فعالا . ويمكن قياس هاتين الزاويتين باستخدام مقياس تحليلية واقتصادية.

وأما زاوية التطابق أو الملاءمة ، فهي تعني قياس مدى ملائمة المقياس لطبيعة الظواهر والنتائج التي يقيسها. وهذه التطبيقات الخمسة ينبغي مراعاتها

مجتمعة في كل المقاييس التي تصمم لقياس نتائج خطة استراتيجية بصفة عامة، وفي مجال الاتصال بصفة خاصة ، لأنها جميعها متكاملة في إثبات قدرة المقياس وقوته.

ولكي تكون المقاييس التي يقوم عليها هذا الأسلوب دقيقة ونتائجها قابلة للتطبيق بصفة مستمرة ، فإنه ينبغي أن يراعى عامل الوقت ومدى تأثيره على النتائج التي يصل إليها المخططون بعد استخدامها لهذا الأسلوب ومقاييسه ، بمعنى أن النتائج التي يقدمها مقياس معين في مرحلة معينة من مراحل تنفيذ الخطة الاستراتيجية قد تكون هامة ، ولكن بمرور الوقت تضاعف قيمتها وفائدتها ، ذلك لأن الظواهر التي يقيسها قد تكون قابلة للتغير خلال الفترات الزمنية المتتالية.

٢ - أسلوب الاستقصاء :

هو أسلوب لجمع المعلومات والبيانات بدرجة عالية من الثقة واليقين. ومن السهل تعميم النتائج التي يصل إليها بعد دراسة عينة مأخوذة من مجتمع معين. ويقوم هذا الأسلوب على تصميم استمارة استقصاء ، بها أسئلة مصاغة بدقة عالية. كما يقوم على جمع الإجابات على هذه الأسئلة من مفردات العينة التي تختار بطريقة منظمة وبكيفية تسمح بأن تكون هذه العينة ممثلة لمجتمع البحث تمثيلاً صادقاً ، حتى يسهل تعميم النتائج منها على المجتمع الذي أخذت منه.

والاستقصاء من الأساليب الوصفية التي تصف الظاهرة موضوع الدراسة وصفا دقيقا إلى جانب تحليلها وتفسيرها والتنبؤ بتطوراتها. ويستخدم هذا الأسلوب أيضا في تقويم البرامج الاجتماعية وقياس المؤشرات الاجتماعية. ويمكن عرض نتائجه بطريقة إحصائية ، حتى يمكن إيضاحها وتقدير وزنها.

وعلى ذلك ، يمكن تعريف الاستقصاء بأنه أسلوب لجمع البيانات والمعلومات التي تصف ظاهرة سكانية معينة ، من خلال إجراء مقابلات مع مفردات عينة مأخوذة من مجتمع هذه الظاهرة. وقد تكون هذه المفردات أفرادا أو مؤسسات أو مجتمعات محلية، وباستخدام وسائل منظمة كالأستلة والمقابلات.

ويستخدم الاستقصاء في مجالات علمية كثيرة ، لما يتميز به من استجابة مرنة لمطلبات البحوث العلمية. فقد يستخدم في بحوث التسويق وبحوث الرأي العام وغيرها من المجالات العلمية للعلوم الاجتماعية والإنسانية كالاقتصاد والسياسة والاقتصاد والنفس الاجتماعي والأنثروبولوجيا ، إلى جانب مجالات تطبيقية كثيرة كالتعداد السكاني والصحة والزراعة والاتصال.

ويمكن القول أن هذا الأسلوب له مزايا عديدة وله أيضا عيوب كثيرة. فمن مزاياه أنه يستطيع أن يصل إلى معلومات أساسية من مفردات العينة بطريقة قد تعجز الأساليب الأخرى عن الوصول إليها ، وأنه يصاغ

بدقة تجعل الباحث متمكنا من المواقف التي يجمع فيها المعلومات ، وأنه يمكن الاعتماد عليه في تعميم النتائج التي يصل إليها ، بالإضافة إلى أنه غير مكلف لأنه يعتمد على العينة ، وإلى أنه يمكن استخدامه لتمحيص فروض معينة والكشف عن العلاقة السببية بين المتغيرات التي تحكم ظاهرة معينة.

وأما عيوبه فمنها أنه لا يتصف بالمرونة ، ولا يصلح للكشف عن النتائج النوعية مما يفقده عمق التحليل ، وهو يتطلب أعباء إدارية كبيرة ، فلا يستطيع باحث بمفرده القيام بأعبائه ، كما أنه يتعرض لكثير من التحيز والتعصب، مما يدفع إلى ضرورة مراعاة الدقة المتناهية عند تصميمه وصياغته، بالإضافة إلى أنه قد يقابل بالرفض من مفردات العينة التي تعارض تطبيقه عليها لأسباب خاصة.

ومع ذلك ، فإن الباحث أو المخطط إذا اتبع الدقة المتناهية في إعداداته من واقع الخبرة العملية والعلمية الواسعة المتوفرة له ، فإنه يستطيع أن يصل به إلى نتائج على درجة عالية من الثقة واليقين.

٣ - أسلوب دراسة الحالة :

تصلح دراسة الحالة للعمليات الاجتماعية المعقدة عندما ينظر إليها الباحث من منظور كلي. وهي تقوم على دراسة العمليات الاجتماعية كما تحدث في بيئتها ، وبدون تدخل من الباحث للسيطرة على المتغيرات أو

لوضع فروض مسبقة لقياس النتائج. وتهدف دراسة الحالة إلى زيادة الفهم للظاهرة ، وليس لتمحيص فروض معينة.

ويصلح هذا الأسلوب لأغراض عديدة ، تخدم التقويم وأهدافه فيما يتعلق بخطة استراتيجية معينة ، وإن كان يعتبر أسلوباً ضعيفاً في حالة استخدامه في دراسة تأثير الاتصال أو أريد به تعميم نتائجه.

وقد تكون الحالة موضوع الدراسة هنا مؤسسة أو منظمة أو ظاهرة اجتماعية أو نشاطاً أو مشروعاً أو برنامجاً أو خطة تكتيكية. ولا يشترط أن تدرس كل هذه الحالات خلال تطبيق الخطة الاستراتيجية للاتصال ، وإنما قد تدرس إحداها على أنها نموذج لحالات أخرى مماثلة في المجتمع. وتكون الدراسة لكل هذه الحالات قاصرة على النتائج النهائية لخطة معينة.

والفرق بين دراسة الحالة والاستقصاء والتجربة يكمن في الفرض الذي تستهدفه كل دراسة منها. فالاستقصاء والتجربة يستخدمان لتمحيص فروض علمية مسبقة ، بينما لا تقوم دراسة الحالة على فروض علمية ، وإنما تستهدف توسيع الفهم عند الباحث لظاهرة معينة.

ولذلك ، تستخدم دراسة الحالة لمساعدة المخططين على فهم نقاط معينة في الخطة الاستراتيجية ، أو على فهم البيئة التي ستطبق فيها الخطة. أو على فهم احتياجات الفرد المستهدف من الخطة. وقد يستطيع الاستقصاء تحقيق هذا الوضع الأخير ولكن سوف تكون النتائج سطحية. أما دراسة

الحالة فإنها توفر العمق ، بالإضافة إلى أنها تساعد المخططين على فهم كيفية تحسين الأداء إلى جانب إثراء الفهم للآثار والنتائج.

ويمكن القول أن دراسة الحالة لها أيضا مزايا وعيوب كثيرة. فمن مزاياها ، أنها تقدم حقائق طبيعية عن الحالة موضوع الدراسة ، لأنها تدرسها في بيئتها الطبيعية ، وأنها لا تتقيد بفروض مسبقة قد تكون مانعا لفهم متغيرات أخرى غير تلك التي قامت عليها هذه الفروض ، وأنها تستطيع أن تتعامل مع الظواهر المتعددة.

وأما عيوبها ، فهي تشمل صعوبة تطبيقها ، سواء في إعدادها أو في تحليل نتائجها ، لأنها تطبق على حالات واقعية متفاعلة مع بيئتها ، وليست حالات جامدة لا حراك فيها. وبالتالي ، فهي تحتاج إلى مهارات فنية معينة. ثم أن تعميم نتائجها محدود ، ولا يمكن إطلاقه ، إلا إذا تأكدنا من مدى صدق تمثيل الحالة للحالات الأخرى المماثلة ، وهذا يتطلب جهدا كبيرا. ومن ثم ، فإن دراسة الحالة تضع التزامات خاصة على الباحث حتى يصل إلى مستوى مقبول يمكن الاعتماد عليه.

وهذه العيوب جميعها مؤثرة بدرجة كبيرة على مستوى الثقة الذي يتوفر لدراسة الحالة في مختلف تطبيقاتها. ومن هنا ، يكون على الباحث مراعاة الدقة المتناهية عند تصميم الدراسة وعند اختيار الحالة ، ويكون عليه

أيضا الالتزام بالحياد والموضوعية حتى يستطيع أن يوفر درجة عالية من الثقة واليقين والقدرة على التعميم.

وأخيرا ، فإنه ليس معنى أن لكل أسلوب من هذه الأساليب الثلاثة طبيعتها ومزاياها وعيوبها أن إحداها يغني عن الآخرين ، وإنما هذه الأساليب الثلاثة صالحة تماما للاستخدام في تقويم خطة استراتيجية معينة ، سواء كان تقويما مرحليا أو تقويما نهائيا. فالخطة الاستراتيجية بعيدة المدى وتحتاج إلى قياسات مستمرة لحالات متعددة ومواقف متنوعة ، للتأكد من أننا نسير في الاتجاه السليم.

-----***-----***-----***-----

وخلاصة لكل ما قدمناه من اساليب علمية يقوم عليها التخطيط الاستراتيجي للاتصال سواء في الإعداد أو التنفيذ أو التقويم ، أنها تساعد المخططيين على التحليل والتنبؤ ووضع الخيارات الاستراتيجية واتخاذ القرار الاستراتيجي المناسب وتحديد الإجراءات اللازمة للتنفيذ بنظام وتنسيق وتقويم النتائج طوال التنفيذ.

وهذا يعني أن الإدارة الاستراتيجية تملك الوسائل والأساليب العلمية التي تمكنها من رسم صورة المستقبل لمجتمعها ولجماهيره في جميع القطاعات وفي كل الاتجاهات ، وبكيفية تستجيب لكل الفرص والتحديات والتهديدات التي تحملها التغيرات المستقبلية.

وهذا يعني أيضا أن التخطيط الاستراتيجي بشقيه الإداري والاتصالي ليس إلا جهدا علميا منظما وقادرا على أن ينتقل بالمجتمعات المعاصرة إلى وضع أفضل ، تغلب به على تحديات مستقبلها ، وتعيش من خلاله حياة آمنة ومستقرة ومتوازنة ، تنعكس آثارها الإيجابية على البيئة والفرد معا.



النتائج والقضايا والتوصيات

قدمنا في هذه الدراسة تصورا شاملا لكيفية قيام التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، كأداة علمية تسهم في صنع التطور الآمن والتقدم المتوازن للمجتمعات المعاصرة ، سواء كانت نامية أم متقدمة ، في مواجهة التغيرات والتحديات والتهديدات التي سوف تواجهها خلال السنوات المقبلة.

فقد عرفنا أن المناخ الاجتماعي للاتصال ، ممثلا في النتائج والآثار التي تخلفها التغيرات التي تمر بها المجتمعات المعاصرة ، سواء كانت نامية أم متقدمة ، يدعو إلحاح إلى قيام التخطيط الاستراتيجي للاتصال متكاملا مع التخطيط الاستراتيجي الإداري لكل قطاعات الأنشطة ومجالاتها. فقد انتهت هذه التغيرات إلى نتائج وآثار غير متوازنة داخل كل مجتمع من هذه المجتمعات ، سواء داخل البيئة المادية أو في مواجهة الإنسان الذي يعيش داخلها. ولسوف تزداد هذه النتائج والآثار عمقا بسبب التحديات والتهديدات المستقبلية ، مما سيجعل هذه المجتمعات وتطورها بكل أفرادها وجماعاتها أمام تساؤل كبير.

وعرفنا أن التخطيط للاتصال بالمفاهيم التقليدية التي قدمتها الدراسات العلمية الحالية ، ليست صالحة تماما للتطبيق في مواجهة الدور الاستراتيجي المطلوب من الاتصال على ضوء الظروف والتغيرات والتحديات الحالية والمستقبلية في المجتمعات المعاصرة ، لافتقاد هذه المفاهيم التقليدية لتخطيط الاتصال إلى الرؤية الشاملة والعلاقة الوظيفية بينها وبين

سياسات الاتصال الغائبة أحيانا وغير السليمة أحيانا أخرى ، ولافتقادها أيضا إلى العلاقة التكاملية بينها وبين خطط التطوير والتقدم في ك مجتمع ، إلى جانب التخطيط بين المطالبة بعلم مستقل لتخطيط الاتصال والاعتماد على نظريات مأخوذة من تخصصات أخرى.

ورغم أن الدراسات العلمية الحالية اعترفت بكل هذه العيوب والسلبيات في المفاهيم التقليدية التي قدمتها ، والتي جاء بعضها من تجارب واقعية في بعض المجتمعات ، وخاصة النامية منها ، إلا أنها لم تقدم بدائل مقبولة تعالج بها هذه العيوب والسلبيات ، إلا تأكيدها على أهمية ناحيتين أساسيتين في تخطيط الاتصال ، وهما : ضرورة الربط بين التخطيط وسياسات الاتصال ، وضرورة قيام علم مستقل لتخطيط الاتصال لكي يثري التطبيق ، على أن يقوم هذا العلم على التكامل بين الفرد والبيئة داخل إطار نظام اتصالي للمجتمع كله ، وعلى أن يكون الفرد بتكوينه النفسي والاجتماعي جزءا لا يتجزأ من مدخلات النظام الاتصالي ومخرجاته في نفس الوقت ، على أساس أنه منتج للمعرفة ومستهلك لها.

وقد استطعنا من خلال هذه الدراسة أن نقدم جوانب أخرى ، تعطى لمفهوم التخطيط في الاتصال شمول الرؤية ، وتوفر له علاقات وظيفية وتكاملية صحيحة وسليمة ، بالإضافة إلى توفير رؤية أوضح لطبيعة العلم المستقل المطلوب كمجال نظري يثري التطبيق ، ليتوفر بذلك لتخطيط

الاتصال كل مقوماته النظرية والتطبيقية ، فيما يعرف بالتخطيط الاستراتيجي للاتصال.

فقد قدمنا مفهوما مطورا للتخطيط الاستراتيجي للاتصال ، والذي تحكمه سياسات الاتصال كإطارات ثقافية يتحرك داخلها ، ولتصبح العلاقة بين التخطيط وسياسة الاتصال أساسية ووظيفية. وقدما تصورا لقيام إدارة استراتيجية توفر لهذا التخطيط مرونة الفكر والتطبيق ، وتحدث التكامل بينه وبين التخطيط الاستراتيجي الإداري لكل قطاعات المجتمع وأنشطته ، وتوفر بمسا معا مواجهة شاملة ومتوازنة مع المتطلبات المادية والمعنوية التي تفرضها التغيرات والتحديات الواقعية والمستقبلية ، إلى جانب أنها تضع هذه المواجهة الشاملة موضع التطبيق والتنفيذ ، فترسم الخطط الاستراتيجية والتكتيكية ، وتوزع الأدوار والخطط الجزئية على الأجهزة الإدارية والاتصالية وتوفر الإمكانات وتوجه وتراقب وتقيم ، لكي تصل إلى كل ما يصبو إليه المجتمع من تطور آمن وتقدم متوازن، وتحقق له كل ما يستهدفه من غايات مستقبلية.

وقدما أيضا تصورا لخطوات التخطيط الاستراتيجي للاتصال من خلال تكاملها مع خطوات التخطيط الاستراتيجي الإداري ، وانطلاقا من الفكر الاستراتيجي الشامل الذي تمارسه الإدارة الاستراتيجية وتطبقه من خلال كل الأجهزة الإدارية والاتصالية داخل المجتمع المعاصر. كما قدمنا تصورا لكل الاعتبارات التطبيقية والعلمية التي تحكم تطبيق هذه الخطوات المتكاملة.

وقدمنا كذلك الأساليب العلمية التي تعتمد عليها ممارسة هذه الخطوات المستكاملة للتخطيط الاستراتيجي للاتصال ، والتي يحتاج إليها المخططون وهم يخططون وينفذون ويقيمون نتائجهم ويطوروها ، سواء كان ذلك في مرحلة التحليل والتنبؤ أو في مرحلة تحديد الخيارات الاستراتيجية واتخاذ القرار الاستراتيجي أو في مرحلة التنفيذ والتقييم. ولئن كنا قد استعنا ببعض الأساليب التي عرضتها المفاهيم التقليدية في دراساتها العلمية الحالية ، فقد اخترنا منها ما يتصل بالتخطيط طويل المدى ، وهو أقرب إلى التخطيط الاستراتيجي، وإن كان هذا الأخير يزيد عنه في المدد المستقبلية التي يخطط لها، والتي تتراوح ما بين عشر إلى خمس عشرة سنة. ومع ذلك ، فإن هناك أساليب أضفناها اعتمادا على الدراسات الإدارية ، خاصة فيما يتعلق بالتنبؤ وهو جوهر التخطيط الاستراتيجي.

-----***-----***-----***-----

لكن هذا التصور الذي قدمناه للتخطيط الاستراتيجي للاتصال ، بكل مفهومه وخطواته وأساليبه والاعتبارات التي تحكم تطبيقه ، على الرغم من أنه يبدو استجابة منطقية لكل ما تعاناه المفاهيم التقليدية لتخطيط الاتصال من عيوب وسلبات ، إلا أنه قد يكون من وجهة نظر البعض تصورا مثاليا ، لما قد يبدو عليه من تعارض مع الظروف الواقعية في المجتمعات المعاصرة. وهذا الوضع يجعلنا نتكلم عن الدعائم التي ينبغي أن يقوم عليها

التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، رغم أهميتها ، وكأنها قضايا أساسية تتطلب المناقشة والدراسة والتحليل من الباحثين في المستقبل ، خاصة إذا انتقلوا من الفكر النظري إلى التطبيق العملي.

فقد تبين لنا أن التخطيط الاستراتيجي للاتصال لا يقوم إلا من خلال التكامل مع التخطيط الاستراتيجي الإداري على مستوى المجتمع كله. فبهما معا يمكن إحداث التطور الآمن والتقدم المتوازن لكل مجتمع من المجتمعات المعاصرة ولكل أفرادها وجماعته ومؤسساته.

والتخطيط الاستراتيجي بشقيه الإداري والاتصالي تقوم به الإدارة الاستراتيجية بكل مجتمع. فهي التي تتنبأ وتوقع ، وهي التي ترسم وتحدد الصورة المستقبلية للمجتمع ، وهي التي تحدد الرسالة المستقبلية للمجتمع ، وهي التي ترسم وتحدد الأهداف والغايات المستقبلية في مواجهة الحوادث والتغيرات والتحديات المستقبلية ، وهي التي تضع الخطط الاستراتيجية والتكتيكية بكل أساليبها وغاياتها ونتائجها المستهدفة ، وهي التي تكلف أجهزة الدولة ، سواء كانت إدارية أو اتصالية ، وهي التي توزع الأدوار والخطط الجزئية والأنشطة والواجبات والمسئوليات على هذه الأجهزة ، كل بحسب طبيعته وإمكاناته ، وهي التي تراقب وتوجه وتنسق وتقيم وتقيس حجم النتائج مقارنة بحجم الأهداف والغايات. وهي التي تطور أجهزة الدولة وتوفر لها الإمكانيات على ضوء الأعمال التي تمت ، وبغية تحقيق الأعمال المستقبلية بطريقة أفضل.

والإدارة الاستراتيجية ، بهذه المسؤوليات الواسعة ، تعمل داخل إطار فكر استراتيجي يتسم بالمرونة والقدرة على استيعاب الواقع والتعامل مع المستقبل. وهي بهذه المسؤوليات الواسعة تصبح دعامة من دعائم التخطيط الاستراتيجي للاتصال. بل هي تصبح بالفعل دينامية التخطيط الاستراتيجي في كل مجتمع بصفة عامة.

وهذه الإدارة الاستراتيجية ، وهي تخطط للمستقبل ، تضع خططاً استراتيجية يصل مداها إلى عشر سنوات وقد يزيد. وهي في مواجهتها للمستقبل ينبغي أن تخطط تخطيطاً قومياً شاملاً يشمل المجتمع كله بكل قطاعاته وجماعاته ، حتى تكون الجهود شاملة والنتائج شاملة ومتوازنة في مواجهة البيئة والفرد معاً. وبذلك ، يكون التخطيط الشامل هنا دعامة أخرى من الدعائم التي يقوم عليها التخطيط الاستراتيجي بصفة عامة والتخطيط الاستراتيجي للاتصال بصفة خاصة.

ثم إن التخطيط الاستراتيجي للاتصال يحتاج إلى مؤسسات اتصالية تعمل بتناسق وتعاون وتكامل ، داخل حدود آمنة ، وفي اتجاه رؤية مشتركة للمصلحة العامة ، وعلى أساس مبادئ وقيم معترف بها وملتزم بها. وهذا لن يتحقق في غياب سياسات اتصالية محددة وواضحة ، أو في ظل سياسات اتصالية قائمة وغير سليمة ولا كاملة. بل لابد من قيام سياسات اتصالية تمثل إطاراً آمناً لحركة مؤسسات الاتصال ، كما تمثل إطاراً ثقافياً حاكماً وموجهاً لكل العاملين بها والمتحمّلين لمسئولياتها في مواجهة جماهيرها. وهذه دعامة ثالثة

من دعائم التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، والتي بدونها يصبح التخطيط الاستراتيجي للاتصال عاجزا عن الحركة المتوازنة تجاه ما يستهدفه من أغراض وغايات.

وكذلك يحتاج التخطيط الاستراتيجي للاتصال بصفة خاصة إلى إثراء معرفي متواصل. ولن يتحقق هذا الثراء المعرفي المتواصل إلا من خلال قيام علم للتخطيط الاتصالي قادر على أن يثري التطبيق ويتغلب على صعوباته ، ويدعم أساليبه وآلياته. وهذه هي الدعامة الرابعة التي ينبغي أن يقوم عليها التخطيط الاستراتيجي للاتصال.

غير أن هذه الدعائم الأربع التي ينبغي أن يقوم عليها التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، ليس من السهل إيجادها وتحقيقها وتوفيرها ، على ضوء ما هو واقع في المجتمعات المعاصرة ، سواء كانت نامية أو متقدمة. فهذا الواقع يخلق صعوبات أمام التخطيط الاستراتيجي بصفة عامة ، تصل في حدتها وشدتها إلى درجة استحالة قيام الإدارة الاستراتيجية أساسا ، بكل ما تستهدفه من رؤية مستقبلية وتخطيط استراتيجي.

فلقد درجت المجتمعات المعاصرة على ممارسة حياتها السياسية من خلال أنظمة توصف أحيانا بالأنظمة الديمقراطية ، وتوصف أحيانا أخرى بالأنظمة الاستبدادية ، وبين هذه وتلك درجات من هذه الصفة أو تلك ، بحسب درجة توفر ما يعنيه مفهوم كل منهما.

وإذا كانت المصالح الدولية تحكمها الأهواء والمصالح الخاصة والصراعات والمنافسات الشريفة وغير الشريفة والمؤامرات والحروب ، فإن مصالح كل مجتمع تحكمها متغيرات مماثلة ، والفارق الوحيد بين الوضع الدولي والوضع المحلي ، هو أن المصالح الدولية تقوم بين دول ومجتمعات ، بينما المصالح المحلية في كل مجتمع تقوم بين أفراد وجماعات ومنظمات. وبالتالي، فإن الآثار والنتائج في الحالة الأولى عالمية واسعة النطاق ، بينما الآثار والنتائج في الحالة الثانية محلية ومحدودة النطاق. ولعل السلبيات التي انتهت إليها عصبة الأمم وعصفت بها ، تعتبر دليلاً ملموساً على صدق الحالة الأولى ، كما أن الصراعات الحزبية والقبائلية بين الأفراد والجماعات والتنظيمات داخل كثير من المجتمعات ، وخاصة النامية منها ، تعتبر دليلاً آخر على الحالة الثانية.

ثم إن قيام علم جديد تحت مسمى علم التخطيط للاتصال يمثل صعوبة علمية من نواح عديدة. فعلم الاتصال ذاته لم تعترف به الدراسات العلمية كعلم قائم بذاته، ولا يزال يتوزع كأجزاء من اهتمامات علوم كثيرة، وبسروز الاتصال كدينامية اجتماعية داخل كل مجتمع ، دفع إلى ظهور مهن اتصالية كثيرة ومتنوعة ، وهي تمارس حياتها وتطورها بناء على تجاربها الخاصة من ناحية ، وعلى استفادتها من نتائج العلوم الاجتماعية والإنسانية من ناحية أخرى. بل إن بعض هذه المهن الاتصالية بدأت تنمو كعلوم تطبيقية كالعلاقات العامة والإعلان والصحافة ، مما زاد الوضع العلمي للاتصال

تعقيداً ، في الوقت الذي نطالب فيه هنا بضرورة قيام علم جديد لتخطيط الاتصال. وهذا يتطلب قدراً من التنظيم على ضوء ما يفرضه الواقع من ضرورات.

-----***-----***-----***-----

وخلاصة القول هنا ، أنه إذا كان التخطيط الاستراتيجي للاتصال يمثل ضرورة ملحة وأساسية في مواجهة التغيرات والتحديات والتهديدات المستقبلية للمجتمعات المعاصرة جميعها ، فإنه يحول دون قيامه على دعائم قوية وواقعية صعوبات تجعل من هذه الدعائم قضايا محورية تتطلب الدراسة والتحليل والمناقشة من خلال جهود جماعية منسقة ومتكاملة ، وليست من خلال جهود فردية ، تضرب هنا مرة وتضرب هناك مرة ، ثم لا تسفر عن نتائج عملية مؤثرة.

ومن ثم ، تكون التوصية بقيام هذه الجهود الجماعية العلمية المنسقة والمتكاملة لها ما يبررها سواء على مستوى المجتمع الواحد أو على المستوى الدولي. وقد حاولت منظمة اليونسكو أن تقدم جهداً في هذا المجال خلال السنوات العشر الممتدة من سنة ١٩٧٥ إلى سنة ١٩٨٥. ولكن هذا الجهد كان فردياً ، بمعنى أن الباحثين الذين قاموا به لم يجتمعوا عليه ، وإنما تناولوا تخطيط الاتصال من زوايا فردية ومجهود فردية. وقامت هذه الجهود الفردية على تصورات فردية أو على تجارب واقعية جزئية ، أي تجارب خاصة بمجتمعات معينة ، كل على حدة. وبالتالي ، فإن منظمة اليونسكو لم تحقق

الغايات المستهدفة ، لأن ما توصلت إليه من نتائج ظلت في إطار ما يمكن الاستفادة منه ، وليس في إطار ما يمكن الاعتماد عليه وتطبيقه.

ثم أن هناك توصية أخرى تنادي بأن يقوم الباحثون في علوم السياسة والاجتماع والقانون بجهود علمية مكثفة للوصول إلى نتائج علمية قابلة للتطبيق وتتصل بكيفية تغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة ، سواء داخل المجتمع الواحد أو على المستوى الدولي ، كما تتصل بالكيفية التي يمكن بها أن تسود الروح الجماعية التعاونية على روح الصراع والخصام في المعاملات والعلاقات ، سواء داخل المجتمع الواحد أو على المستوى الدولي ، وكذلك تتصل بالكيفية التي يصبح بها الفكر السياسي والاجتماعي مرنا ومتطورا بدرجة أكبر ، حتى لا يكون الجمود على ما هو مألوف ومتعارف عليه قيادا على حركة المجتمع وقيادا على حركة العقول داخله ، وخاصة في المجتمعات النامية.

إن المجتمعات الدولية تحتاج إلى أشكال سياسية يحكمها العمل الجماعي ، ويسيطر عليها التفكير العلمي وتسودها المصلحة العامة ، ليس في مجال التخطيط الاستراتيجي للاتصال فقط ، وليس في مجال البحث العلمي في مجال الاتصال فقط ، وإنما في كل المجالات التي تدفع إلى عالم أفضل ومجتمعات أكثر أمنا وعلاقات أكثر نضجا ، وبالتالي ، نصل إلى مناخ أنسب لتطبيقات التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، ولتحقق من خلال تكامله مع التخطيط الاستراتيجي الإداري تطورا آمنا وتقدما متوازنا لكل المجتمعات المعاصرة.



أولاً : الكتب والمقالات العربية والمعرية

ثانياً : الكتب والمقالات الأجنبية

أولاً : الكتب والمقالات العربية والمعرية

- أبو السعود إبراهيم : "أحداث إعلامية وثقافية". مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٧٦ يوليو ١٩٩٤م. ص ٢٣١.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة : "تقرير التنمية البشرية في مصر سنة ١٩٩٤م". مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٧٥ أبريل سنة ١٩٩٤م. ص ١٧٥.
- السيد عليوة : استراتيجية الإعلام العربي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٠م.
- المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم: "قضية التخطيط الإعلامي في الوطن العربي. القاهرة: المنظمة العربية، سنة ١٩٨٠م.
- أمانيات تراوري : "ثقافة الصمت". مجلة رسالة اليونسكو ، مارس ١٩٩٥م. ص ١١.
- بنيامين تريجو زجون زعيممان، ترجمة إبراهيم البرلسي: استراتيجية الإدارة العليا: ماهيتها وكيفية تشغيلها. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، سنة ١٩٨٨.
- جون بير رافران ، عرض سيد اللاوندي : "الحاكمية الجديدة". صحيفة الأهرام بتاريخ ٣/٦/٢٠٠٥م. صفحة ١٠.

- جون مارتن وانجو شودري ، ترجمة على درويش: نظم الإعلام المقارنة.
القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، سنة
١٩٩١م.
- جون ميدلتون ، ترجمة شعبة الترجمة العربية باليونسكو :فحوض في تخطيط
الاتصال. باريس : منظمة اليونسكو ، سنة
١٩٨٥م.
- حامد أحمد رمضان بدر: الإدارة الاستراتيجية والإدارة العليا. القاهرة:
المعهد القومي للإدارة العليا، سنة ١٩٦٧م.
- حسين رمزي كاظم: الإدارة في المجتمع المصري. القاهرة: الهيئة المصرية
العامّة للكتاب، سنة ١٩٩٣م.
- حميد حامد محسن: التخطيط الإعلامي: المفاهيم والإطار العام.
عمان : دار الشروق، ١٩٨٨م
- راجوبال أجاروالا: "النخطيط في الدول النامية". مجلة الدراسات
الإعلامية ، العدد ٤١ ، أول أكتوبر سنة
١٩٨٥م. ص ٥٣.
- سليمان صالح: "مجالس الصحافة في العالم المعاصر". مجلة
الدراسات الإعلامية، العدد ٧٨ يناير ١٩٩٥م.
ص ص: ٨١-٨٢.

- صلاح الدين حافظ: "الديون والإعلام المخادع". مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٣٩ أبريل ١٩٨٥. ص ٣.
- عبد المنعم الصاوي: "مشكلات النمو في تكوين الأمم". المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ٧ أبريل - يونيو ١٩٧٢ م. ص ص: ٢-٣.
- عدلي سيد رضا وعاطف عدلي عبيد: التخطيط الإعلامي. القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح. سنة ٢٠٠١ م.
- على السلمي: الإدارة المصرية: رؤية جديدة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٧٩ م.
- عمرو غنام: "وقفة مع بداية الخطة الخمسية الثانية". مجلة البحوث الإدارية، العدد ٤ المجلد ٢، أول أكتوبر سنة ١٩٨٧ م. ص ٨.
- فاروق أبو زيد: مدخل إلى الصحافة. القاهرة: عالم الكتب، ط ٢، سنة ١٩٩٣.
- كرمين برينتون، ترجمة شوقي جلال: تشكيل العقل الحديث. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ٢٠٠٢ م.
- ليلي عبد المجيد: سياسات الاتصال في العالم الثالث. القاهرة: دار الطباعي، ١٩٨٦ م.

- مالكولم أديسشياه: "أزمة التنمية". مجلة رسالة اليونسكو، العدد ١١٣، نوفمبر ١٩٧٠م. ص ٨.
- محمد رشاد الحملاوي: دليل المديرين إلى التخطيط الاستراتيجي. القاهرة: مكتبة عين شمس، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٣م.
- محمد محمد البادي: "علوم الاتصال الجماهيري واستقلالها". المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد ٣ سبتمبر ١٩٩٨. ص ٢٤٥.
- محمد محمد البادي: الاتصال الجماهيري في المجتمعات النامية. المنصورة: كلية الآداب، ١٩٩٧م.
- محمد مصيلحه: السياسات الإعلامية الاتصالية في الوطن العربي. القاهرة: مؤسسة الشروق، سنة ١٩٩٨.

ثانياً : الكتب والمقالات الأجنبية

- Acuff, F. From Man To Society. Hinsdale, Illineis: The Dryden Press, 1973.
- Albig, W. Public Opinion. New York: McGraw-Hill, 1939.
- Amara, R. Some Methods of Future Research. Menlu Park, Calif: Institute For the Future, 1975.
- Anderson, R. & Other. "Practitioners Roles and Uses of New Technologies." Journalism Quarterly, Vol.69, No.1, Sprong 1992. PP. 156-162.
- Appleyard, D. "A Planner's Guide to Environmental Psychology: Review Essay." Journal of The American Insitute of Planners, Vol. 43, No.2, April 1977. P. 15.
- Ayres, R. Technological For Casting and Long-Rauge Planning. New York: McGraw-Hill, 1969.
- Bascom, W. Community and Change In African Cultures. Chicago: The University of Chicago press, 1958.
- Benton, L. Management For the Future. New York: Macmillan-Hill, 1988.
- Bettlheim, B. The InformedHeart; Anatomy In A Mass Age. New York: Free Press, 1960.
- Bhagwati, J. The Economic of Underdeveloped Countries. London: Weidenfeld & Nicolson, 1966.
- Booner, H. Group Dynamics; Principles and Applications. New Yok: Ronald Press, 1959.

- Capps, I. "What Technology Really Means For Communication Professionals." Public Relations Quarterly, Summer 1993.
- Cialdin, R. "Persuasion Principles." Public Relations Journal, October 1985. P.12.
- Dale, E. Management: Theory and Practice. London: McGraw-Hill, 4th edition, 1986.
- Defleur, Theories of Mass Communication. New York and London: Longman, 1989.
- Dominick, J. The Dynamics of Mass Communication, New York: McGraw-Hill, 5th edition, 1996.
- Faludy, A. Planning Theory. Oxford: Pergamen Press, 1973.
- Fisher, A. Perspectives On Human Communication. New York: Macmillan Co., 1978.
- Friedmann, J. Retracking America, New York: Anchor Press, 1973.
- Green, A. Sociology: An Analysis of Life In Modern Society, New York: Macmilton-Hill, 1952.
- Halpern, J. The Changing Village Community. New Delhi: Prentice-Hall of India, 1969.
- Hancock, A. Communication Planning For Development. Paris: Unesco, 1981.
- Helmer, O. Accomplishments and Prospects of Future Research. Los Angeles, Calif ; University of Southern California Center For Futures Research, 1973.
- Hudson, B. "Comparison of Current Planning Theories." Journal of American Planning Association, Vol.45, No.4. 1979.

- King, S. Human Communication As A Field of Study. New York: State University of New York Press, 1989.
- Kress, G. Practical Techniques of Business For Casting. London: Quarun, 1985.
- Leavitt, H. Managerial Psychology. Chicago: The University of Chicago Press, 3rd edition, 1972.
- Lerner, D. "The Transformation of Institutions. In W. Jamilton, The Transfer of Institutes. London: Cambridge University Press, 1964.
- Lewis, J. "Competitive Alliances Redefine Companies." Management Review, April, 1991. P.14.
- Mayo, B. The Social Problems of An Industrial Civilization. London: Routledge & Kegan Paul, 1949.
- McClelland, D. "The Achievement Motives In Economic Growth". In Novack, D. Development and Society. New York: Martin's Press, 1964. P. 180.
- Merrill, J. & Others. Modern Mass Media. New York: Harper-Collins College Pub., 2^{ed} edition, 1994.
- Middleton, J. Approaches to Communication Planning. Paris: Unesco, 1985.
- Middleton, J. and Other. Methods of Communication Planning. Paris: Unesco, 1983.
- Middleton, J. Using Theory of Communication Planning. Development Communication Report, No.23, Jullet, Washington, D.C., Academy of Educational Development, 1978.

- Mordern, T. Business Strategy and Planning. London and New York: Macmillan-Hill, 1993.
- Nachmias, D. & C. Research Methods In The Social Sciences. New York: St. Martin's Press, 2^{ed} edition, 1981.
- Nolte, L. Fundamentals of Public Relations. New York: Pergammon Press, 1974.
- Pettinger, R. Introduction To management. London: Macmillan, 1994.
- Reyes-Matta, F. "Journalism In Latin America In gos: The Challenges of Modernization." Journal of Communication, Vol.42, No.3. Summer 1992. PP. 74-82.
- Rowe, A. & Others. Strategic management. New York: Addison-Waley, 4th edition, 1994.
- Salter, C. & Teger, A. A Change In Attitudes Toward Other Nations As A Function of the Type of International Contact." Sociometry, Vol.38, No.2, 1975. PP. 213-221.
- Schramm, W. Men, Messages and Media. New York: Harper & Row, 1973.
- Senders, R. The Breadth of Communication Research and the Parametres of Communication Theory In SarahKing, Human Communication As A Field of Study. New York: State University of New York Press, 1989. P. 221.
- Sommerland, L. National Communication Systems. Paris: Unesco, 1978.

- Stemple, G. & Other. Research Methods In Mass Communication. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1981.
- Tylor, F. Primitive Culture, Vol.1. London: Mary, 1871. P.1.
- Teheranian, M. & Others. Communication Policy For National Development. London: Routledge & Paul, 1977.
- Tichy, N. Managing Strategic Change, New York: Wiley, 1983.
- Toffler, A. A Future Shock. New York: Random House, 1970.
- Unesco, New Communication Technologies; Research Trends, paris: Unesco, 1990.
- Unesco, Mental Health and Technological Change. In Novack, D. Development and Society. New York: Martin's Press, 1964. P. 793.
- Unesco, Reports of the Meetings of Experts On Communication Policies and Planning. Paris: Unesco, 1972.
- West, C. The Systems Approach. New York: Delacorte Press, 1968.
- Willings, J. "Planning Communication Policies". Unesco Chronicle, Vol.21, No.4, April, 1975.
- Wilson, H. & Others. Business Forecasting. Homewood, Ill.; Irwin, 1990.

الإيداع رقم ٢٠٠٥ / ٣٦٢٨١

رقم الإيداع : ٢٠٠٥ / ٣٦٢٨١

رقم الإيداع : ٢٦٢٨١ / ٢٠٠٥